شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

GOPAC
GLOBAL ORGANIZATION OF PARLIAMENTARIANS AGAINST CORRUPTION
ORGANISATION MONDIALE DES PARLEMENTAIRES CONTRE LA CORRUPTION
ORGANIZACIÓN MUNDIAL DE PARLAMENTARIOS CONTRA LA CORRUPCIÓN
المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

البنك الإسلامي للتنمية
ISLAMIC DEVELOPMENT BANK • BANQUE ISLAMIQUE DE DÉVELOPPEMENT

دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الدليل البرلماني

أهداف التنمية المستدامة

المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (غوباك)

منذ عام ٢٠٠٢، أنشأت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد "غوباك" شبكة من البرلمانيين ذوي الميول المشتركة ممن يأملون في محاربة الفساد في أوطانهم والعالم ككل على حد سواء. وتعمل المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد من خلال فروعها القائمة في ٥٧ برلمانا حول العالم، على توفير الدعم والمعرفة وتبادل الأفكار بين البرلمانيين على الصعيدين الإقليمي والدولي. علاوة على ذلك، تمنح هذه الفروع في معظم البلدان، البرلمانيين المنتمين لجميع الأحزاب السياسية فرصة للتعاون وهدم الجدران السياسية بشأن قضية رئيسة ألا وهي الفساد؛ وهي قضية حاسمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

www.gopacnetwork.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الهيئة الرئيسة من هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن التنمية منذ عام ١٩٦٥. كما أن البرنامج أكبر منفّذ لمشاريع الدعم البرلماني في العالم، فهو يدعم أكثر من ٦٠ برلمانا وطنيا. وقد عكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم البرلمانات على الصعيدين الوطني والمحلي لمساعدتها على الوفاء بمسؤولياتها تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير الخبرة الفنية وتبادل المعرفة على مستوى النظراء، وتوفير المنتجات المعرفيّة والمطبوعات ذات الجودة العالية.

www.undp.org

البنك الإسلامي للتنمية

تأسس البنك الإسلامي للتنمية في عام ١٩٧٣ وهو مؤسسة مالية دولية أنشئت لدعم التنمية في البلدان التي تعيش فيها نسبة كبيرة من السكان المسلمين. وعلى عكس البنوك الأخرى، فإن البنك الإسلامي للتنمية ليس إقليميا حيث تشمل عضويته عدة بلدان في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. ويكمن الهدف من إنشاء هذا البنك في "تعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات المُسلمة".

http://www.isdb.org

شـــكر وتقدير

تُعرب المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية عن عميق تقديرهم لمؤلِّفَي هذا الدليل البرلماني الرئيسين، كيفن ديفو وشارمين رودريغز.

تم تنقيح هذا الدليل وإصداره من قبل كل من إميلي ليميو، مدير مشروع لدى المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، وأوليفييه بيير-لوفو، خبير برامج العمليات السياسية الشمولية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وعبدي حميد ماو، كبير أخصائي النزاهة لدى البنك الإسلامي للتنمية. وقد نُقّح هذه الدليل بصيغته النهائية من قبل جوليا ستيورت وتشارلز تشوفيل من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما تمت مراجعة الدليل باللغة العربية بصيغته النهائية من قبل نانسي فشحو من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مركزه الإقليمي للدول العربية دورا توجيهيا في دعم إصدار هذا الدليل. إلى جانب مشاركة المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتجارب ذات صلة من تلك المنطقة، وذلك من خلال مساهمات دونيا جيميشي، أخصائية برنامج في مجال وظائف الحكومة الأساسية.

ولم يكن لهذا الدليل أن يأتي شاملا دون المساهمات القيّمة من قبل كل من جافين وودس، رئيس فرقة العمل العالمية للرقابة البرلمانية التابعة للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، وأكاش ماهراج المدير التنفيذي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وهم الدكتور ناصر الصانع، وبولا بيرتول، وجون هايدي، ورومي جوتشان ثاكالي، وماري كنغ، وهون. أوسي كيي-منساه-بونسو. وكذلك باتريك كوليرز، وجوس دو لا هاي، وأركان السبلاني، وكلير كابرول، وجايسن جلاك، وجوليا كوتجين، وبيلجانا ليدينيكان، وميليسا ساليك-فيرك، ونتاليا شافي، ونانسي فشحو، ونيكا سعيدي، ومادس هوف، وساندرا لوبيز، وسباستيان فوزيل، وكوثر زروالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجون-نوويه لاندري من منظمة الشمال المفتوح.

وختاما، قدّم مجلس النواب في الجمعية الاستشارية الشعبية في جمهورية إندونيسيا من خلال الدكتور فضلي زون، نائب رئيس مجلس النواب ورئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، والموظفيّن البرلمانييّن هيرينويو آدي أينغورو واندا ريتنوستوتي، مساهمات قيّمة، إلى جانب تلك المقدمة من قبل مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وبرلمانيين وخبراء يمثلون ١٢ بلدا ممن شاركوا في ورشة عمل تجريبية عُقدت في ٣٠-٣١ أغسطس/آب من عام ٢٠١٦ في جاكرتا، إندونيسيا، وساهموا بآرائهم وخبراتهم.

تقديـــم

إرساء السلام والتنمية المستدامة أساس لمستقبل هذا الكوكب والإنسانية. وقد بُوتقت هذه الرؤية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وبناء المجتمعات السلمية، وتعزيز الرخاء ورفاه الناس مع حماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية. وباعتمادها باتفاق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك في عام ٢٠١٥، أصبح يتوجب على هذه البلدان ترجمة أهداف التنمية المستدامة الطموحة والمتحولة إلى أولويات وطنية، وحشد الموارد اللازمة وبناء الشراكات الضرورية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في سبيل إنجاح تنفيذها.

إلى جانب مسؤوليتهم الدستورية، يملك البرلمانيون فرصة في لعب دور هام في دعم ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويُقرّ إعلان خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واقع "الدور الأساسي للبرلمانات الوطنية في سنّهم للتشريعات والمُصادقة على الموازنات، وكذلك دورهم في ضمان المساءلة من أجل التنفيذ الفعّال لالتزاماتنا". وأعضاء البرلمان هم في موقع مُنفرد ليكونوا بمثابة حلقة وصل بين الشعب ومؤسسات البلد، وتعزيز وتبنّي سياسات وتشريعات محورها الناس، بحيث لا يُهمّش فيها أحدٌ.

يتطلب نجاح تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ اتباع نهج متكامل وبناء الشراكات والمشاركة من خلال عملية سياسية شاملة ومؤسسات أكثر استجابة وفعّالة وخاضعة للمساءلة. كما يتطلب ذلك تبادل الخبرات العالمية والإقليمية بين البلدان لتحديد الحلول بشأن التخطيط وإعداد الموازنات وتنفيذ ورصد التقدُّم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تتبع كيفية ومكان إنفاق الأموال للحد من الفساد، وتقييم أثر هذه المبادرات على حياة الناس، لا سيما النساء وأفراد المجموعات المُهمّشة والمُستضعفة.

تم تصميم هذا الدليل المُعد من قبل المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية، ليكون مرجعا سَهل الاستخدام يُمكّن البرلمانيين والموظفين البرلمانيين القيام بدور فاعل في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما أنه يوفر مَدخلا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويعرض أفضل الممارسات والأدوات من جميع أنحاء العالم والتي يمكن تكييفها حسب المقتضى وتبعا للسياق الوطني.

توفر أهداف التنمية المستدامة فرصة للمجتمعات للانخراط في حوار شامل حول مستقبلنا جميعا على هذا الكوكب، ويمكن للبرلمانيين هنا لعب دور فعّال في تعزيز هذا الحوار. وبدورنا فإننا ندعو البرلمانيين حول العالم إلى استخدام هذا الدليل كأداة عملية لتعزيز المشاركة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

مع التقدير،

الدكتور فضلي زون
رئيس، المنظمة العالمية
للبرلمانيين ضد الفساد
نائب رئيس مجلس النواب،
إندونيسيا

مجدي مارتينيز سليمان
مساعد الأمين العام للأمم المتحدة،
المدير المساعد ومدير مكتب
السياسات ودعم البرامج،
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الدكتور عبد الرزاق خليل لبابيدي
مدير مكتب مجموعة النزاهة
البنك الإسلامي للتنمية

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي ١٠
أولاً. تقـاطع عمل البرلمانات مع أهداف التنمية المسـتدامة ١٢
أ. البرلمانات والتنمية المسـتدامة ١٢
ب. إشراك البرلمانيين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ..... ١٤
ج. الهدف الخاص بالبرلمانيين: الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة ١٦
أسئلة للتأمل ١٦

ثانيًا. دور البرلمان في ضمان فعالية التنمية وأهداف التنمية المستدامة ١٧
أسئلة للتأمل ٢٠

ثالثًا. تنسـيق الجهـود من أجل تنفيذ أفضـل ٢١
أ. جعل أهداف التنمية المستدامة أولوية وتنسيق تنفيذها عبر سلطات الحكومة ٢١
أسئلة للتأمل ٢٢
ب. العمل مع أجهزة الرقابة الأخرى ٢٣
أسئلة للتأمل ٢٤
ج. العمل مع أجهزة الإحصاءات الوطنية ٢٥
أسئلة للتأمل ٢٥
د. العمل مع الهيئات الدولية والإقليمية ٢٦
أسئلة للتأمل ٢٧

رابعًا. سنّ القوانين: تعزيز البيئة الملائمة من أجل أهداف التنمية المستدامة ٢٨
أ. تحديد أولويات الإصلاح القانوني ٢٨
ب. وضع مشاريع القوانين ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة ٢٩
أسئلة للتأمل ٣١

خامسًا. إعداد الموازنة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة ٣٢
أ. موازنة الدولة السنوية ٣٣
أسئلة للتأمل ٣٥
ب. الرقابة على الموازنات والنفقات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ٣٦
أسئلة للتأمل ٣٨

سادسًا. رصـــد تنفيذ أهداف التنميـــة المســـتدامة ٣٩
أ. لجان الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٣٩
أسئلة للتأمل ٤٢
ب. التحقيقات البرلمانية ٤٢
أسئلة للتأمل ٤٤
ج. الأسئلة الخطيّة والشفويّة والاستجواب ٤٤
أسئلة للتأمل ٤٥

سابعًا. التمثيل: إشـــراك الناس وتعزيز مشـــاركة الجمهور ٤٦
أ. تعزيز العملية التشاركية في سنّ القوانين ٤٨
أسئلة للتأمل ٤٩
ب. تعزيز الموازنة التشاركية ٥٠
أسئلة للتأمل ٥٠
ج. مداخلات الجمهور بشأن الرقابة على تنفيذ القوانين والسياسات ٥١
أسئلة للتأمل ٥٢
د. تعزيز التنفيذ التشاركي لأهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي ٥٢
أسئلة للتأمل ٥٣

ثامنًا. دور البرلـــان في توطين أهداف التنمية المســـتدامة ٥٤
أسئلة للتأمل ٥٥

تاسعًا. دور موظفي البرلمان ٥٦
أسئلة للتأمل ٥٧

عاشرًا. دور مجموعات الأحزاب الســـياسية البرلـــانية ٥٨
أ. المجموعات الحزبية ٥٨
ب. المجموعات متعددة الأحزاب ٥٩
أسئلة للتأمل ٥٩

حادي عشر. بناء قدرات البرلمانيين وموظفي البرلمان في مجال أهداف التنمية المســـتدامة ... ٦٠
أسئلة للتأمل ٦٢

الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا الدليل ليكون أداة للبرلمانيين لتعزيز المشاركة البرلمانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اعتُمدت أهداف التنمية المستدامة من قبل كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها ١٩٣ بلدا وذلك في ٢٥ سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٥ كجزء لا يتجزأ من «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠». وهي بدورها تُحدّد أهدافا إنمائية عالمية طويلة المدى من شأنها أن تُرسي وسائل أكثر استدامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان، اعتمادا على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية التي تمّ تنفيذها منذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١٥. وقد دخلت هذه الأهداف العالمية الجديدة، ويشار إليها مُجتمعة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيّز التنفيذ اعتبارا من ١ يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٦، ومن المُتوقّع أن تتحقق بحلول عام ٢٠٣٠.

أهداف التنمية المستدامة

الهدف ١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
الهدف ٢. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي وتحسين التغذية المُحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
الهدف ٣. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
الهدف ٤. ضمان التعليم الجيد المُنصف والشامل للجميع وتعزيز فُرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
الهدف ٥. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
الهدف ٦. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحّي للجميع.
الهدف ٧. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة.
الهدف ٨. تعزيز النّمو الاقتصادي المُطّرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمُنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
الهدف ٩. إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
الهدف ١٠. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
الهدف ١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
الهدف ١٢. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
الهدف ١٣. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره[١].
الهدف ١٤. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
الهدف ١٥. حماية النُظم الإيكولوجية البريّة وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحّر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنّوع البيولوجي.
الهدف ١٦. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحدٌ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
الهدف ١٧. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وقد تم اعتماد أهداف التنمية المستدامة من قبل كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإقرارها من قبل السلطة التنفيذية لحكومة كل بلد. ومن المُزمع أن يلعب البرلمان دورا محوريا ومستنيرا إذا قرر بلد ما تحقيق هذه الأهداف، على اعتبار أن القوانين اللازمة لإيجاد إطار قانوني بشأن أهداف التنمية المستدامة تحتاج إلى عملية بحث ومُصادقة من قبل البرلمان، إضافة إلى أن موازنة الدولة السنوية التي تتضمّن مُخصصات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتم إقرارها من قبل البرلمان. كما يتوجّب على البرلمان رصد تنفيذ أهداف التنمية

١ من المعروف بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ هي المنتدى الأساسي الدولي وعبر الحكومي فيما يتعلق بالتفاوض حول الاستجابة الدولية لتغيّر المناخ.

المستدامة من قبل الحكومة لضمان مواءمتها مع السياقات المحلية والوطنية، فضلا عن دور البرلمانيين في تمثيل ناخبيهم وتعزيز مشاركة المواطنين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إن الهدف من إعداد هذا الدليل تسليط الضوء على ثلاثة محاور:

- إطلاع البرلمانيين بشكل أكبر على أهداف التنمية المستدامة.
- تقديم أمثلة حول الكيفيّة التي يتسنّى بها للبرلمانات والبرلمانيين من أداء دورهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- توفير أداة للبرلمانات والبرلمانيين تسمح لهم بتقييم قدرتهم الحالية على الانخراط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطويرها.

يستهلّ الدليل بلمحة عامة عن أهداف التنمية المستدامة وإبراز صلتها بالبرلمانيين، موضّحا بأن أغلب القضايا التي تُعرض للبحث على البرلمان تتعلق بأهداف التنمية المستدامة، والتأكيد بالتالي، على أن الانخراط في تحقيق هذه الأهداف يُعدّ جزءا لا يتجزأ من العمل اليومي للبرلمان وموظفيه والبرلمانيين.

ومع استعراض الوظائف الأساسية للبرلمان المُتمثّلة بسنّ القوانين والرقابة والتمثيل؛ يُناقش الدليل أساليب وأدوات محددة يتم استخدامها من قبل البرلمانيين في مختلف أنحاء العالم بغية تحقيق النتائج المُبتغاة للناس الذين يمثلونهم والتي من شأنها دعم أهداف التنمية المستدامة، مع تسليط الضوء على المقاربات المبتكرة لهذه الوظائف الأساسية.

وأخيرا، يتطرّق الدليل إلى كيفية انخراط البرلمان والبرلمانيين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعلى نطاق واسع ضمن النظام السياسي، مع إيلاء اهتمام للعمل مع مؤسسات أخرى مُنفِّذة مثل محاسب عام الدولة ومكتب الإحصاءات الوطنية. وعلى اعتبار أن البرلمان يعمل كجزء من نظام سياسي واسع النطاق، يسعى هذا الدليل أيضا إلى إيضاح كيفية إشراك الجهات الفاعلة الأخرى بمن فيهم موظفي البرلمان والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والإعلام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل.

إن البرلمان والبرلمانيين هم خير من يفهم السياق السياسي والاجتماعي الذي يعملون في ظلّه، وهم أفضل من يقدر على تحديد ما يمكن وينبغي القيام به لتمكين البرلمان من لعب دور فعّال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يعتبر هذا الدليل فرصة لبدء النقاش بين الفاعلين الرئيسين داخل البرلمان وخارجه بشأن أفضل السُبل لتنفيذ المؤسسة البرلمانية لمهامها على أكمل وجه، وذلك من خلال عرضه لممارسات جيدة تتبنّاها برلمانات أخرى، ومناقشة تطبيق المعايير الدولية على عمل البرلمان.

يتضمن الدليل مقاربات ابتكارية متعدّدة تم تبنّيها من قبل برلمانات معيّنة بهدف المشاركة في الرقابة على عمل الحكومة، بما في ذلك إعداد الموازنات والنفقات. وقد تتمتع بعض هذه الممارسات الجيدة باحتمالية كونها ‹مُغيّرة لقواعد اللعبة› فيما يتعلق بدور البرلمانات في تحقيق المساءلة والتنمية المحليتين. كما تُولي الأمثلة المُقدّمة اهتماما للتجارب المتمخّضة عن الأهداف الإنمائية للألفية (باعتبارها تجربة سابقة ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة)، والرقابة المالية، والعمل المُبكّر على المشاركة البرلمانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي نهاية كلّ قسم تُطّرح مجموعة قصيرة من الأسئلة للتأمل في الأدوار والقدرات البرلمانية الراهنة ذات الصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولتعزيز النقاش حول كيفيّة تطوير البرلمانات لقدرتهم على المشاركة الاستباقية في تنفيذ هذه الأهداف.

أولاً. تقـــاطع عمل البرلمانات مع أهداف التنمية المســـــتدامة

أ. البرلمانات والتنمية المستدامة

باعتبارهم الممثّلين المنتخبين من أناسهم، يلعب البرلمانيون دورا حاسما في دفع عجلة التنمية بحيث يكون محورها الناس وتعكس احتياجات ناخبيهم وتستجيب لها. وقد شهدت العقود الأخيرة اعترافا متزايدا بأهمية انخراط البرلمانيين في الجهود الرامية إلى إحراز التقدّم بشأن الحساسية تجاه البيئة والنمو الشامل والتنمية المستدامة. ويمكن للبرلمانيين من خلال صلاحياتهم الدستورية، ومنها على سبيل المثال، سنّ القوانين والرقابة على سياسات الحكومة وبرامجها - بما في ذلك المُصادقة على موازنة الحكومة ورصدها - وتمثيل وجهات نظر ناخبيهم، أن يكونوا شركاء مُهمّين في ضمان حاكمية خاضعة للمساءلة وشاملة وتشاركية وشفّافة، والتي تعد ضرورة لتحقيق تنمية مستدامة للجميع.

إن إدراك المساهمة القيّمة للبرلمانيين في تحقيق التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية، سيما وأن العالم يتجه نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الجديدة وأهداف التنمية المستدامة الداعمة لها. فالإعلان عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وثيقة مُلهمة تلتزم صراحة «بعدم تهميش أيّ أحد» وتسعى إلى أن تكون عملية التنمية بكاملها «محورها الناس». ومن شأن هذا الالتزام نحو الشمولية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بغضّ النظر عن العمر والجنس والإعاقة والعرق والإثنية والأصل والدين والحالة الاقتصادية وغيرها، أن يدعم هذه الأهداف في حدّ ذاتها وسُبل تحقيقها على حد سواء. ويمكن للبرلمانيين أن يكونوا سبّاقين في دعم هذه الجهود.

في شهر سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٥، اجتمع قادة العالم في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي عُقدت في نيويورك لإطلاق خطة التنمية المستدامة الجديدة والطموحة التي ستعمل على توجيه المجتمع الدولي على مدى السنوات الخمسة عشر المُقبلة. وقد اعتمد القادة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المعزّزة بمجموعة جديدة من ١٧ هدفا مترابطا للتنمية المستدامة. وتسعى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى البناء على التقدّم المُحرز منذ المُصادقة على إعلان الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، واستكمال العمل عند نقطة توقّف الأهداف الإنمائية للألفية على ضوء النجاحات المحقّقة، في انتظار تحديد إطار جديد من أجل تحقيق التنمية المستدامة واستيفاء الاحتياجات التي لم تُلبَّ بعد.

تُعدّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ رائدة في رؤيتها التي تقوم على عالم يتّسم بالشمولية والرخاء والمساواة، حيث تسعى إلى التصدي لمجموعة من التحديات التنموية التي تواجه البلدان والمجتمعات من خلال معالجة ثلاثة أبعاد حاسمة للتنمية المستدامة وهي البُعد البيئي والبُعد الاجتماعي والبُعد الاقتصادي.

تُستكمل شمولية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بحقيقة النص صراحة على قابليتها للتطبيق عالميا. فبدلا من التركيز فقط على ما يُعرف بالبلدان النامية، تؤكد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على أن تكون جميع البلدان سبّاقة في التصدي لتحديات التنمية المستدامة في ظلّ عالم مُرتبط ببعضه ويسير في طريقه إلى العولمة. وتلتزم كل بلد

بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما يتعيّن على كل بلد رصد التقدّم المُحرز وتقديم تقرير إلى المجتمع الدولي بانتظام بشأن النجاحات التي تحققها والتحديات التي تواجهها.

وجدير بالذكر أنه في الوقت الذي اقتصرت فيه الأهداف الإنمائية للألفية على ثمانية أهداف فقط و٢١ مقصدا و٤٨ مؤشرا، تتطرّق أهداف التنمية المستدامة إلى نطاق أوسع من القضايا لتشمل الآن ١٧ هدفا مدعومين بِـ ١٦٩ مقصدا، على أن يتم رصد التقدّم المُحرز في تحقيق هذه المقاصد من خلال مجموعة من المؤشرات الجديدة، يضعها ويشرف عليها فريق الخبراء العالمي المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والمؤلَّف من مكاتب الإحصاءات الوطنية إلى جانب قسم إحصاءات الأمم المتحدة كأمانة عامة له[٢]. وبناء على الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، من المُزمع استخدام المؤشرات العالمية هذه لمساعدة البلدان على تصميم المؤشرات الوطنية الخاصة بها. فمن المُقرّر أن يكون كل بلد قادرا على تحديد المقاصد الأولوية الخاصة به والتي تستدعي التدخّل، ومن ثم وضع المؤشرات المناسبة على الصعيد الوطني والتي تسمح بالرصد المحلي - بما في ذلك من قبل البرلمانات - لتقييم التقدّم المُحرز مقابل الخطوط القاعدية الوطنية والمقاصد الوطنية المرجو تحقيقها.

لقد تم تصميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتشمل جميع الناس، مع تكثيف الجهود لتفصيل تنفيذها بشكل يضمن استهداف النشاطات للفئات التي هي في أمسّ الحاجة إليها. ويعتبر التركيز على «توطين» أهداف التنمية المستدامة عنصرا جديدا بالغ الأهمية في تنفيذها، اعتمد في تبنّيه على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية. ومع تطوير المؤشرات تبعا لكل حالة وطنية، يتم تكييف آليات التنفيذ والرصد تبعا للحالة الوطنية ومن ثم الأخذ بها في إطار نُظم الرصد العالمية. كما يتم ربط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها بخطط وإستراتيجيات التنمية الوطنية لتعكس بذلك الاحتياجات الخاصة بالناس داخل البلد، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الديموغرافية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية.

٢ أنظر، http://www.scidev.net/global/sdgs/news/un-sdg-mdg-indicators-consultation.html

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مدغشقر
شباب يرفعون الأهداف العالمية في قمّة المصلحة الاجتماعية في مدغشقر في سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٥.

خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة:
إلى أي مدى تم تعزيز الشمولية والمُلكية واسعة النطاق

استجابة لانتقادات بعض أصحاب المصلحة باعتبارهم الأهداف الإنمائية للألفية خطةً دوليةً تتبع منهجية «من القمة إلى القاعدة» في التنمية، فقد تمّ وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بناء على عملية تشاركية مدروسة ومنفتحة وشاملة فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبرلمانات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور بشكل عام. فبينما وضعت الأهداف الإنمائية للألفية مجموعةٌ صغيرةٌ نسبيا من خبراء التنمية، تم إعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بناء على مشاورات عامة شاملة ومع أصحاب المصلحة صُمّمت لتُعبّرعن تطلعات واحتياجات الناس في جميع أنحاء العالم.

وعلى مدى أكثر من ثلاث سنوات، تم تكثيف الجهود للوصول إلى عدد أكبر من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم للحصول على مداخلاتهم وأفكارهم وآرائهم بشأن الأولويات التي ينبغي العمل لأجلها. على سبيل المثال، قام ما يقارب ١٠ ملايين شخصا حول العالم بتبادل وجهات نظرهم مع الأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الأولوية ليتم تناولها من خلال أهداف التنمية المستدامة، وذلك عبر المنصّة الإلكترونية الخاصة باستقصاء الأمم المتحدة العالمي من أجل عالم أفضل [www.myworld2015.org]. وقد بُذلت الجهود لدراسة النجاحات التي تم تحقيقها خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل منهجي، وما يمكن تطويره وما يتعيّن القيام به على مدى السنوات الخمسة عشر المُقبلة. وقد اعتمد طابع الشمولية والانفتاح في هذه العملية لتعزيز حسّ الملكية تجاه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وبشكل أكبر.

ب. إشراك البرلمانيين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ساعدت العديد من الأصوات بمن فيها أصوات البرلمانيين، على صياغة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وحيث ذهب القول إلى أن مشاركة البرلمانيين في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ورصدها جاءت في وقت متأخر نسبيا، فإن اهتماما خاصا بإشراك البرلمانيين - بصفتهم واضعي القوانين وأيضا ممثلين منتخبين من أناسهم - جاء ظاهرا منذ البداية باعتباره أساسا في تبنّي أهداف التنمية المستدامة لضمان إرسائها وتنفيذها وتحقيقها بشكل فعّال، حيث تمّ إشراك البرلمانيين في تقييم الثغرات وتحديد فرص وأولويات العمل أثناء صياغة خطة التنمية الجديدة من خلال التجمّعات العالمية والإقليمية والوطنية، ومن ثم الأخذ بهذه الإسهامات عند إعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بصيغتها النهائية.

المشاركة البرلمانية العالمية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

انخرط البرلمانيون من جميع أنحاء العالم بشكل فعّال في عملية إعداد خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠. حيث شارك العديد منهم عبر تجمّعات إقليمية من خلال منظمات منها؛ الرابطة البرلمانية للكومنولث، ورابطة البرلمانيين الأوروبيين من أجل أفريقيا، ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية.

على الصعيد العالمي، دعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانيين لمشاركة أفكارهم في العمليات الرسميّة. وفي أوائل شهر مارس/آذار من عام ٢٠١٣، تبنّت الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في دورتها ١٢٨ بيان كيتو الذي نصّ على أن: «البرلمانات القويّة ستلعب دورا هاما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهذا يحتّم ضمان صياغة سياسات وخطط التنمية من خلال عمليات تشاركية وشاملة، مع تقارير دورية حول التقدّم المُحرز تتم إحالتها إلى البرلمان لمراجعتها».

كما قام برلمانيون ممثلون لـ ١٣٠ سلطة تشريعية بالمُصادقة على إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة: الانتقال من الأقوال إلى الأفعال وذلك خلال انعقاد الجمعية العامة ١٣٢ للاتحاد البرلماني الدولي في أبريل/نيسان من عام ٢٠١٥، حيث التزموا صراحة بتبنّي عملية تنفيذ منفتحة وأكثر شمولية للمضي قُدما مُعلنين ما يلي: «[نحن] نلتزم ببذل قصارى جهدنا في تعزيز حِسّ الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، لا سيما عن طريق التوعية بها لدى ناخبينا. يجب أن يدرك الناس صلة هذه الأهداف بحياتهم؛ وبصفتنا ممثلين عن الناس، نحن مسؤولون عن التأكد من أن كل صوت من الأصوات مسموع في العملية السياسية دون تمييز وبغض النظر عن حالته الاجتماعية».

لاحقا وفي أوائل شهر سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٥، صادق المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات الرابع على إعلان بشأن «وضع الديمقراطية في خدمة السلام والتنمية المستدامة: بناء العالم الذي يريده الناس»، الذي أكّد على أهمّية ضمان تبنّي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ نهجا للتنفيذ قائما على حقوق الإنسان ويضمن نتائج أكثر شموليّة ومساواة بين الناس.

لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على:
إعلان كيتو، www.ipu.org/conf-e/128/quito-comm.htm
إعلان هانوي، www.ipu.org/conf-e/132/rpt-gendebate.htm
إعلان المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات الرابع، www.ipu.org/splz-e/speakers15/declaration.pdf

وحيث تتطلّع البلدان اليوم إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أصبح أساسا للبرلمانيين التفكير مليّا وبشكل استباقي بدورهم في تنفيذ ورصد هذه الأهداف. ففي الوقت الذي انخرطت فيه السلطة التشريعية الوطنية في بعض البلدان بشكل وثيق في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ظلّت المشاركة البرلمانية على المستوى العالمي متباينة وبشكل ملحوظ. ومن الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الدور الجوهري الذي يُمكن بل يتوجب على البرلمانيين القيام به للتأكد من أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إنما يعكس مختلف احتياجات الناخبين الذين يمثلونهم، وتعود بالنفع على جميع شرائح الناس بمن فيهم الفئات المُستضعفة. مقارنة بغيرهم من مسؤولي البلد، يرتبط البرلمانيون بعلاقة مباشرة مع الجمهور بصفتهم ممثلين منتخبين، مما يُشكّل فرصة هامة لتعزيز المساءلة المحلية بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل يكون محوره الناس ويستجيب بجديّة إلى مختلف احتياجات المواطنين في البلد (سواء الجغرافية أم الاجتماعية أم الجنسية أم العرقية أم الثقافية أم الاقتصادية) وتعود بالنفع على الجميع.

ج. الهدف الخاص بالبرلمانيين: الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة

بينما يتحمّل البرلمانيون مسؤولية دعم ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر برمّتها وضمان تكامل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يكتسي الهدف ١٦ المعروف بـ «استدامة السلام والحاكمية الرشيدة» أهمية خاصة لدى البرلمانيين؛ حيث يسعى هذا الهدف إلى «التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحدٌ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات». سيلعب البرلمانيون على مدى السنوات الخمسة عشر القادمة دورا قياديا في تحقيق كافة جوانب الهدف ١٦، سواء من خلال صلاحيات البرلمان المتمثّلة بسنّ القوانين والرقابة على الهيئة التنفيذية للحكومة وتمثيل مصالح المواطنين، أم بصورة أكثر مباشرة من خلال اعتباره أحد المؤسسات المسؤولة بشكل خاص عن تحقيق المساءلة والشموليّة.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه كافة مقاصد الهدف ١٦ ذات صلة بالبرلمانيين، يرتبط المقصدين ١٦-٦ و١٦-٧ بعمل البرلمانيين بشكل مباشر؛ حيث يدعو المقصد ١٦-٦ على «إنشاء مؤسّسات فعّالة وشفّافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات»، بينما يسعى المقصد ١٦-٧ إلى «ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات». ولتحقيق هذين المقصدين يتعيّن على البرلمانيين استكشاف طرق جديدة من شأنها تحسين إجراءات عملهم وأنظمته؛ ويأتي ذلك، على سبيل المثال، من خلال جعل اللجان البرلمانية منفتحة على الجمهور، والإفصاح عن مزيد من المعلومات البرلمانية، وتعزيز التواصل من قبل المُشرّعين بصورة أفضل، وتنفيذ إستراتيجيات مُحدّدة لتحسين وضع المرأة والفئات المُهمّشة والمُستضعفة.

من المُرجّح حاليا استخدام مؤشرين عالميين لرصد هذا المقصد؛ المؤشر ١٦-٧-١ ويقوم على تناسبات الوظائف (حسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (السلطة التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمات العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بالتوزيعات القومية؛ بينا يقوم المؤشر ١٦-٧-٢ على نسبة السكان الذين يعتقدون بأن صُنع القرار شامل ويستجيب لحاجاتهم حسب الجنس والعمر والإعاقة والفئات السكانية.

أسئلة للتأمل

- هل تم إعداد تقرير لتقييم الوضع النهائي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والذي يمكن مشاركته مع البرلمانيين لتمكينهم من تقييم الإنجازات والثغرات والاحتياجات والأولويات المستمرة؟
- هل تم عقد أي جلسات للبرلمانيين بهدف تقديم المعلومات أو رفع الوعي بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؟
- هل تبنّى برلمانكم رسميًا أهداف التنمية المستدامة، وذلك على سبيل المثال، من خلال مناقشة وتمرير اقتراح أو قرار في الجلسة العامة؟
- هل بدأ برلمانكم مناقشات حول كيفية دعمه لتنفيذ الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة؟ على اعتبار أن البرلمان هو «مؤسسة حاضنة» للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، هل وضع البرلمان خطة محددة لدعم هذا الهدف؟

ثانيًا. دور البرلمان في ضمان فعالية التنمية وأهداف التنمية المستدامة

على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية، تمّ تشجيع الحكومات على التركيز صراحة على ما يعرف بـ «فعالية التنمية»، والتي تعني ضمان استخدام البلدان لكافة مواردها بشكل أكثر فعالية في مواجهة تحدّيات التنمية المستدامة - سواء الموارد الوطنية المُتحقّقة من دافعي الضرائب أم المساعدة الإنمائية الرسمية المُقدّمة من شركاء التنمية والتي تُعرف عادة باسم «المعونة». واسترشادا بخطة فعالية التنمية ومساهمتها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، تضمّنت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على وجه التحديد تصريحات تُسلّط الضوء على أهمية بناء الشراكات من أجل التأثير، وذلك تأكيدا على ضرورة وجود تمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة واستخدامه على نحو أكثر فعالية.

تؤكد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ صراحة على أهمية تطوير إجراءات من شأنها أن: « ستكون طوعية وتمسك بزمامها البلدان، وتأخذ بالحسبان اختلاف الظروف الوطنية... ستساعد في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، ستقدّم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات، وستعزّز عُنصُرَي التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية...؛ ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفّافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ؛ ...سيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات الجنسانية، وستحترم حقوق الإنسان، وستركّز بوجه خاص على الفئات الأشدّ فقرا والأكثر ضعفا وتخلّفا عن الركب»[٣].

بناء الشراكات من أجل التنمية

تؤكد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بجلاء على أهمية تحديد إجراءات التنفيذ وسُبله لإنجاح إطار العمل بأكمله. لهذا الغرض، يُسلّط الهدف الأخير من أهداف التنمية المستدامة - الهدف ١٧- الضوء على كيفية إحراز التقدّم في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع إعطاء الأولوية لـ «تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية». ويشدد الهدف ١٧ على أن التنمية لا تقتصر فقط على المساعدة الإنمائية الرسميّة، وإنما يتعين اعتماد منهجية أوسع نطاقا لضمان استدامة الجهود والمسك بزمامها وتملّكها محليّا.

وعلى وجه الخصوص، يُحدّد الهدف ١٧ مجموعة من الأولويات العالمية رفيعة المستوى، بما في ذلك تعزيز تخفيض ديون البلدان المُثقلة بالديون، وضمان ممارسة تجارة مُحرّرة من العوائق، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكُلّي العالمي. كما يُسلّط هذا الهدف الضوء على أهمية بناء القدرات لتمكين الجهات الفاعلة الوطنية من استخدام الأطر الدولية بشكل أكثر فعالية.

غالبا ما تُمثّل المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة كبيرة من نفقات الحكومات في البلدان النامية والتي تشمل عددا لا يُستهان به من البلدان الأقل نماء والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وتؤدي زيادة الشكوك حول فعالية المساعدات في العديد من البلدان الغربية إلى زيادة الطلب في إثبات فعاليتها. في ذات الوقت، يثور التساؤل في البلدان النامية حول إبقاء هذه الأموال «خارج الموازنة» فتكون، بالتالي، بعيدة عن متطلبات الشفافية والمساءلة والتدقيق التي عادة ما تنطبق على مصادر الموازنة المحلية. وباعتبارها مؤسسة أساسية في تفعيل المساءلة، تلعب البرلمانات دورا حاسما في تعزيز فعالية التنمية؛ بيد أنه وحتى هذا الوقت، لا تسلم أموال المساعدة الإنمائية الرسمية في الغالب من خلال موازنة الدولة السنوية، مما يجعل الرقابة على إنفاقها مهمة أكثر تحديا للبرلمان.

٣ أنظر، http://www.oecd.org/development/effectiveness/busanpartnership.htm

من المهم بمكان أن يكون البرلمانيون على دراية تامة بكافة المساعدات الإنمائية الرسمية المُقدّمة إلى السلطة التنفيذية، وأفضل السُبل لرصد تنفيذها، مما قد يستدعي البرلمانات إلى المطالبة وبشكل استباقي بشفافية الموازنة والتأكد من أن قوانين الموازنة وأنظمتها تنطبق صراحة على الموارد الخارجية والداخلية على حد سواء. وقد كان كل من إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (الملكية، والمواءمة، والتنسيق، والعمل على تحقيق النتائج، والمساءلة المتبادلة)، وبرنامج عمل أكرا الذي تبعه، ومنتدى بوسان الرابع رفيع المستوى بشأن فعالية المعونة علامة في ترسيخ الالتزامات والتعهدات في بناء الشراكات ضمن إطار مساءلة متبادلة يؤكد على أن المساعدات الفعّالة يجب أن توائم إستراتيجيات التنمية التي تقودها البلد. وتهدف المساءلة المتبادلة إلى إقامة علاقة المساعدات على أساس تعاقدي ذي اتجاهين، تلتزم بموجبه الجهات المانحة بتقديم المساعدات الفعّالة، ويلتزم المستفيدون باستخدام المساعدات كما يجب وبشفافية. ولا يمكن تحقيق الحاكمية المرجّوة هنا إلا من خلال آليات متجذّرة في المساءلة العامة كما هو موضّح في الرسم البياني أدناه[٤]:

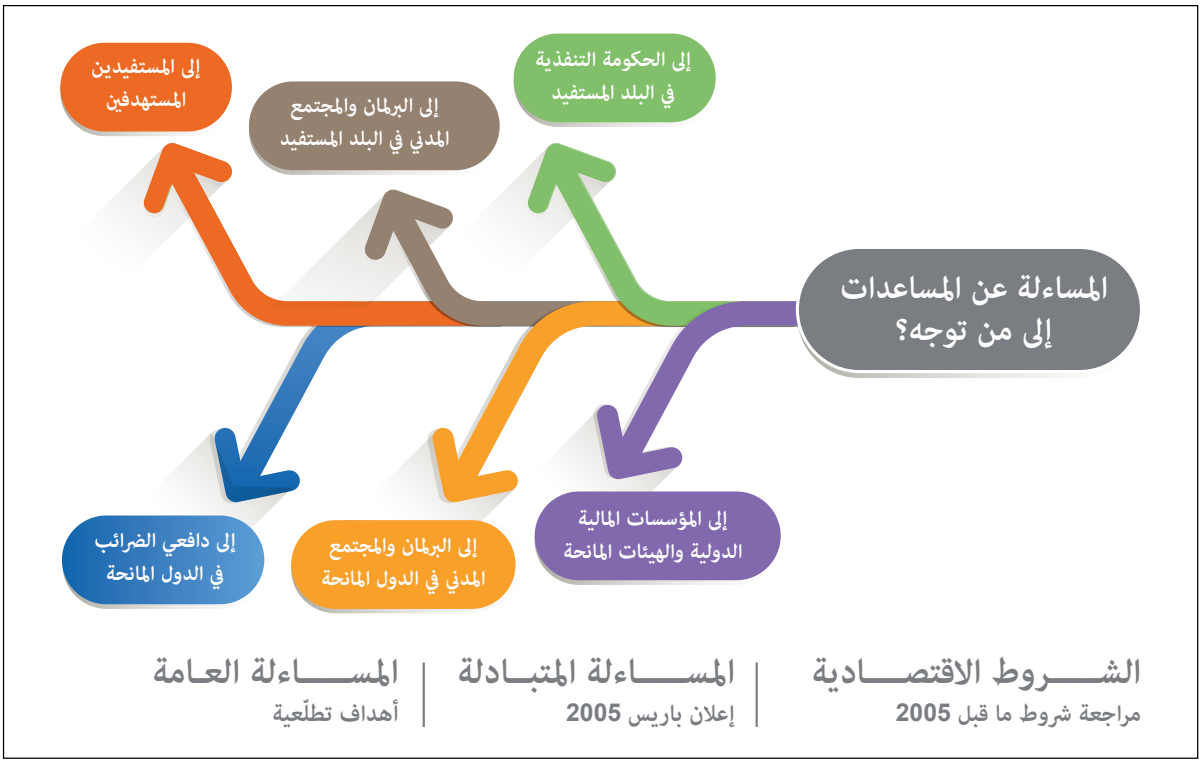

وخلال العقد الماضي تمّت المُصادقة على عدد من الاتفاقيات التي تُرسّخ آليات وبروتوكولات أساسية ترمي إلى تعزيز فعالية التنمية. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يُوصى البرلمانيون بتعزيز معرفتهم بالإجراءات والأُطر الرئيسة التالية بشأن فعالية التنمية:

- **منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة:** منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هو منتدى الأمم المتحدة الأساسي المعني بمتابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتُناط بهذا المنتدى مهمة القيادة السياسية والتوجيه ووضع التوصيات بشأن جميع جوانب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعتها، وذلك من خلال تتبّع التقدّم المُحرز، وتشجيع صياغة سياسات أكثر تماسكا مُدعّمة بأدلة وتجارب وطنية، ومعالجة القضايا الناشئة حال ظهورها. وقد عقد هذا المنتدى جلسته السنوية الأولى في عام ٢٠١٦ تضمّنت استعراضات طوعية شملت ٢٢ بلدا، واستعراضات مواضيعية عن التقدّم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مدى إقامة البلدان للشراكات الرامية إلى فعالية التنمية وعلى نحو فعّال. كما سيستضيف كل منتدى سياسي رفيع المستوى مجموعة من الفعاليات الجانبية، بما فيها المنتديات التي ينبغي إشراك البرلمانيين فيها.

٤ أنظر، http://www.agora-parl.org/resources/aoe/parliamentsandaideffectiveness

المملكة المتحدة: ضمان القيمة مقابل المال
من خلال الرقابة البرلمانية على المساعدة الإنمائية الخارجية

اعتمدت المملكة المتحدة، بصفتها مساهم أساسيّ في المساعدة الإنمائية الخارجية، نهجا استباقيا ومُبتكرا لتعزيز فعالية التنمية، يتضمّن دورا واضحا للبرلمان في الرقابة على تسليم المساعدة الإنمائية الرسمية وضمان القيمة مقابل المال.

وقد أنشأ البرلمان البريطاني لجنة التنمية الدولية في مجلس العموم، وهي لجنة مختارة تتألف من أحد عشر نائبا برلمانيا، وتملك صلاحية التحقيق؛ حيث تضع برنامجها الخاص وتختار موضوعات للتحقيقات. يتم إصدار بيان صحفي خاص بكل تحقيق تُدرج فيه الشروط والصلاحيات مع دعوة الأطراف المُهتمة إلى تقديم مداخلاتهم الخطية. في غالبية التحقيقات، تعقد لجنة التنمية الدولية كذلك جلسات علنية للاستماع إلى الأسئلة والأجوبة «أدلة شفهية» وبحضور الشهود.

ودعما منها للجنة التنمية الدولية، أنشأت المملكة المتحدة أيضا اللجنة المستقلة من أجل تأثير الدعم. وعلى الرغم من اعتبارها جهاز تنفيذي إلا أن اللجنة مستقلة وظيفيا عن الحكومة وترتبط مباشرة بلجنة التنمية الدولية البرلمانية. تقوم اللجنة المستقلة من أجل تأثير الدعم بمراجعات مستقلة بشأن إنفاق مساعدات المملكة المتحدة ومساهمتها في نتائج التنمية. وعندما تصدر اللجنة تقريرا ما، يتوجب على الحكومة نشر رد عليه تُبيّن فيه فيما إذا كانت توافق على التقرير والكيفية التي سيتم بها التعامل مع التوصيات الواردة فيه. وتقوم اللجنة الفرعية للجنة التنمية الدولية والمعنيّة باللجنة المستقلة من أجل تأثير الدعم بعقد جلسة بشأن التقرير ورد الحكومة عليه.

تمتد صلاحية اللجنة المستقلة من أجل تأثير الدعم لتشمل كافة المساعدات الإنمائية الرسمية الخارجية للمملكة المتحدة، أيا كانت الدائرة التي تُنفق الأموال. إضافة إلى دائرة التنمية الدولية، تُغطي مراجعات هذه اللجنة أيضا الدوائر المعنية بإنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية، كما هو الحال في دائرة شؤون الطاقة وتغيّر المناخ، ووزارة الخارجية والكومنولث، والصناديق المشتركة بين الإدارات، مثل صندوق النزاع والأمن والاستقرار وصندوق المناخ الدولي.

لمزيد من المعلومات، أنظر: http://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/commons-select/international-development-com-/ http://icai.independent.gov.uk/about-us/mittee/role/

- **شراكة بوسان من أجل تعاون إنمائي فعّال (٢٠١١):** شراكة بوسان اتفاق دولي يُمثّل تحوّلا جوهريا من علاقة المانح والمستفيد ذات الاتجاه الواحد نحو شراكات متساوية وتقوم على أساس من المساءلة المتبادلة لضمان إحداث الأثر المرجو من تمويل التنمية. وقد ألزمت شراكة بوسان البلدان بأربعة مبادئ أساسية هي: (أ) ملكية أولويات التنمية من قبل البلدان النامية، و(ب) التركيز على النتائج والأثر المستدام، و(ج) بناء الشراكات من أجل التنمية تُعزّز التنوّع والتكامل في الوظائف، و(د) الشفافية والمساءلة والمسؤولية المشتركة. كما أسفرت شراكة بوسان عن إنشاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعّال كمنتدى لضمان المساءلة عن تنفيذ التزامات بوسان على المستوى السياسي. تستّمد الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعّال توجيهاتها من منتديات رفيعة المستوى تُعقد كل سنتين وتجمع القادة السياسيين بمن فيهم البرلمانيين. وقد عُقد الاجتماع الأول رفيع المستوى في المكسيك في عام ٢٠١٤[٥] استضاف منتدى برلمانيا خاصا جمع برلمانيين من مختلف أنحاء العالم للتعبير عن وجهة نظر برلمانية بشأن المواضيع الرئيسة للاجتماع، بما فيها حشد الموارد المحلية، وتحديد السُبل للمشاركة البرلمانية التي يمكن من خلالها تحقيق نتائج أفضل للتنمية.

٥ أنظر، http://www.agora-parl.org/resources/aoe/parliamentsandaideffectiveness

- **خطة عمل أديس أبابا[٦] (٢٠١٥):** خطة عمل أعمال أديس أبابا هي الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عُقد في يونيو/حزيران من عام ٢٠١٥. واعترافا منها بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست المصدر الدولي الوحيد -أو حتى الأكبر- لتمويل التنمية، فقد سعت خطة عمل أديس أبابا إلى الشروع في دراسة أكثر شمولية حول كيفية حشد الموارد المُقدّرة بمليارات الدولارات على نحو أكثر فعالية من أجل تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشمل هذا الإطار العالمي الجديد التمويل من مصادر أخرى مثل التعاون الإنمائي، والضرائب الدولية، والتجارة، ومجموعة من اللوائح والإصلاحات المؤسساتية. وبوجه خاص، ترتبط خطة عمل أديس أبابا بالوسائل الأكثر فعالية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة تبعا للهدف ١٧ منها.

- **مبادرة شفافية المساعدات الدولية:** مبادرة شفافية المساعدات الدولية (www.aidtransparency.net) هي مبادرة طوعية مُتعدّدة الأطراف من ذوي المصلحة تسعى إلى تعزيز الشفافية بشأن المساعدات والتنمية والموارد الإنسانية من أجل زيادة فعاليتها في معالجة الفقر، ويستضيف أمانتها العامة مجموعة يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تجمع مبادرة شفافية المساعدات الدولية بين البلدان المانحة والمستفيدة ومنظمات المجتمع المدني وخبراء في مجال المعلومات المُتعلقة بالمساعدات ممن يسعون إلى العمل معا على زيادة الشفافية والانفتاح ورصد تدفّق المساعدات. يتوفّر معيار مبادرة شفافية المساعدات الدولية المُؤلّف من نموذج وإطار لنشر البيانات حول أنشطة التعاون الإنمائي، لاستخدامه من قبل جميع المنظمات في مجال التنمية بما في ذلك الجهات المانحة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. ويُشجّع البرلمانيون على مراجعة البيانات المُوفّرة على بوابة مبادرة شفافية المساعدات الدولية للتعرف أكثر على الأموال المُخصّصة للتنمية والتي تُنفق وتُستلم من قبل حكوماتهم، إلى جانب مصدر هذه الأموال. ويمكن لهذه المعلومات أن تساعد البرلمانيين على رصد الموازنة وأثرها بصورة أكثر فعالية.

أسئلة للتأمل

- إذا كان بلدكم مستفيد من المساعدة الإنمائية الرسمية، فهل يتم إدراجها في الموازنة السنوية كإيراد للحكومة؟
- كيف يقوم برلمانكم برصد توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية و/أو استخدامها، سواء كمانح أم كمستفيد؟
- هل لديكم لجنة برلمانية مُكلّفة بالرقابة على تنفيذ حكومتكم للالتزامات الإنمائية، بما في ذلك تقييم أثر المساعدات المُستلمة أو الممنوحة؟
- هل لدى برلمانكم المعلومات والصلاحيات اللازمة لمراجعة مدى فعالية إنفاق المساعدات بصورة فعّالة؟

٦ أنظر، https://sustainabledevelopment.un.org/frameworks/addisababaactionagenda

ثالثًا. تنسيق الجهود من أجل تنفيذ أفضل

أ. جعل أهداف التنمية المستدامة أولوية وتنسيق تنفيذها عبر سلطات الحكومة

إن العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية للحكومة معقّدة، تبدأ بالفصل الدستوري بين صلاحيات ومسؤوليات هاتين السلطتين في معظم البلدان، إلى جانب القضاء كسلطة ثالثة للحكومة. على الرغم من أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ القوانين والموازنات، يقوم البرلمان في الأصل بسنّ تلك القوانين ومراجعة الخطط المالية. علاوة على ذلك، فإن البرلمان مسؤول عن الرقابة على عمل السلطة التنفيذية وإخضاعها للمساءلة عن أعمالها.

على الرغم من التباينات السياسية حول أنجع السُبل لتحقيق تنمية طويلة المدى في بلد ما، هناك رغبة عالية بالسعي نحو التوافق بين جميع الأحزاب السياسية فيما يخص تحقيق أهداف تنمية الأُمّة وغاياتها في إطارها الواسع، حتى بعد انتهاء المهلة المحددة لأهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠٣٠.

تُقرّ السلطة التنفيذية بالتزام البلد بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتولّى بدورها صياغة جميع التقارير الخاصة بالتقدّم المُحرز في هذا الشأن. إلا أن هذا لا يعني إقصاء البرلمان عن هذه العملية، فمع الشروع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتوجّب إشراك البرلمان في مختلف جوانب التخطيط والتنفيذ، ليس بهدف المنفعة السياسية فقط وإنما لتعزيز حِسّ الملكية لأهداف التنمية المستدامة من قبل البرلمان والبرلمانيين. وعند سنّ القوانين أو تعديلها أو ضبط الموازنات، لا بد أن يكون البرلمان قادرا على مناقشة مثل هذه التغييرات مع دراية تامّة للسياق.

يعتمد أسلوب الحكومة في تنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر كافة مجالات عملها على مجموعة من العوامل بما فيها السياق السياسي للبلد المعني، بيد أن هناك ممارسات جيّدة معيّنة يمكن استقاؤها من تجارب سابقة لبعض البلدان على النحو الآتي:

- **فريق العمل أو اللجنة التوجيهية الوطنية للتنمية:** يمكن أن تنشئ الحكومة فريق عمل أو لجنة توجيهية للرقابة على وتوجيه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. على الرغم من أن إنشاء هذا الجهاز عادة ما يتم من قبل السلطة التنفيذية، تذهب الممارسات الجيدة إلى تبنّي عضوية شاملة ليس فقط من خلال إشراك مُمثّلين من البرلمان (من الحزب الحاكم والمعارضة) فقط، وإنما أيضا من القطاع الخاص والمجتمع المدني. في حال تمثيل البرلمان في هذه اللجنة لا بد عندئذ من إيجاد آلية رسميّة لرفع التقارير من قبل مُمثّليه؛ وقد يكون ذلك من خلال لجنة مُكلّفة بشكل مناسب إلى الجلسة العامة كمثال مناسب.

- **صياغة خطة التنمية الوطنية:** خطة التنمية الوطنية هي خارطة طريق إستراتيجية متعدّدة السنوات ترسم آمال البلد في تحقيق تنمية بشرية مستدامة، كما تُحدّد هذه الخطة الأولويات الأساسية ومؤشرات قياس النجاح. تستوجب خطط التنمية الوطنية مراجعتها ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة تحديدا لإيجاد مخطّط وطني واحد للتنمية يتضمّن الالتزامات العالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وتوطينها لمعالجة الأولويات الوطنية والمحلية. وينبغي إشراك البرلمان في صياغة خطة التنمية الوطنية (أو غيرها من صيغ خطط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة)، ومن ثم عرضها - ومناقشتها والموافقة عليها - من قبل البرلمان قبل الشروع في تنفيذها.

إندونيسيا: دعم تنفيذ شامل لأهداف التنمية المستدامة من خلال أمانة عامة مشتركة

تبنّت إندونيسيا الحاجة إلى تنفيذ أهداف التنمية العالمية بصورة كاملة، حيث تعمل الحكومة منذ شروعها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وحاليا أهداف التنمية المستدامة، على وضع إجراءات شاملة لتحقيق هذه الأهداف. ويشمل ذلك إنشاء أمانة عامة مشتركة بموجب قرار رئاسي، مؤلفة من كبار المسؤولين من السلطة التنفيذية ومنظمات مجتمع مدني وطنية وقطاع خاص وأكاديميين، إلى جانب دعوات مفتوحة تشمل البرلمان. وسيُناط بالأمانة العامة صلاحية صياغة أهداف التنمية وتنفيذها على المستوى الإستراتيجي. وهي كذلك وسيلة هامة لتخطّي أي حواجز سياسية أو تنظيميّة تُعيق تحقيق هذه الأهداف.

- **تنفيذ خطة التنمية الوطنية:** عقب اعتماد خطة التنمية الوطنية، تلتزم السلطة التنفيذية برفع تقريرها إلى البرلمان بشكل دوري، وعادة ما يكون على أساس سنوي، حول التقدّم المُحرز والتحديات التي تواجهها أثناء تنفيذ الخطة. يجب أن يسمح النظام الداخلي للبرلمان بإحالة تقارير الحكومة إلى لجنة برلمانية مُكلّفة بشكل مناسب للنظر فيها بالتفصيل، بما في ذلك الاستماع إلى آراء الجمهور بشأن محتواها، ورفع التقارير من قبل اللجنة إلى الجلسة العامة مع السماح بعرضها وطرحها للمناقشة العامة هناك. على الصعيد العالمي، يمكن للبلدان أن تُصدر طوعًا تقاريرا دورية عن التقدّم المُحرز يُنظر فيها من قبل مُنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى، على أن تُطرح هذه التقارير وتناقش في البرلمان.

- **التنسيق مع الوزارات الرائدة:** في بعض البلدان، تتولى وزارة واحدة الرقابة على تنفيذ خطة التنمية الوطنية، كما في وزارة التخطيط أو وزارة المالية أو وزارة التنمية. ويجب أن يَنصّ النظام الداخلي للبرلمان على إجراء مراجعة دورية (يُفضّل سنويا) لأداء هذه الوزارات من قبل لجنة مُكلّفة بشكل مناسب مع رفع التقارير وعرضها على الجلسة العامة وطرحها للمناقشة العامة؛ تضمن هذه الآلية وعي البرلمانيين والجمهور بالقضايا والتحديات المُتعلقة بتنفيذ التنمية.

أسئلة للتأمل

- هل يشترك البرلمان في إعداد خطة التنمية الوطنية أو غيرها من صيغ خطط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال، مثلا، مجموعة توجيهية مُتعدّدة الأطراف من ذوي المصلحة؟
- هل يشارك البرلمانيون، بمن فيهم من هم من الأحزاب المعارضة، في تنفيذ خطة التنمية الوطنية والرقابة عليها، سواء من خلال المشاركة في إطار فريق عمل مُتعدّد القطاعات أم من خلال نهج برلماني، كما هو الحال في نظام اللجان؟
- هل تتطلب خطة التنمية الوطنية طرحها ومناقشتها في البرلمان قبل الشروع في تنفيذها؟
- هل تقدم السلطة التنفيذية تقاريرا دورية إلى البرلمان حول تنفيذ خطة التنمية الوطنية، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

ب. العمل مع أجهزة الرقابة الأخرى

سيتم التطرّق لاحقا في هذا الدليل إلى دور البرلمان كمؤسسة أساسية تُعنى بالرقابة على تنفيذ القوانين والنفقات من قبل الحكومة بالتفصيل. بيد أنه من الجدير بالإشارة إلى أن هناك أجهزة رقابة أخرى تقوم أيضا بالرقابة على عمل الحكومة، بعضها قد يرتبط بالسلطة التنفيذية، في حين ترتبط أجهزة أخرى مباشرة بالبرلمان. وبغض النظر عن التفاصيل المُحدّدة لصلاحياتها وهيكلية تبعيتها، يظل تنسيق الجهود مع هذه الأجهزة أمرا ضروريا لضمان رقابة فعّالة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تاليا قائمة بأجهزة الرقابة الحكومية التقليدية:

- **الأجهزة العُليا للرقابة المالية والمحاسبة:** الأجهزة العُليا للرقابة المالية والمحاسبة هي جهاز الحكومة الذي يتولّى إجراء التدقيق المالي والأداء التفصيلي لأجهزة الحكومة المعنيّة ونشرها. تُعرف هذه الأجهزة في بعض البلدان بالمراجع العام للحسابات، بينما تُعرف في بلدان أخرى بديوان المحاسبة. وبغض النظر عن التسمية، يبقى الدور الذي تلعبه هذه الأجهزة في الرقابة على النفقات الحكومية بالغ الأهمية، كما أن تحليلاتها المُفصّلة تُفيد البرلمان أثناء قيامه بأعماله. وعادة ما يُطلب من هذه الأجهزة عرض تقاريرها سنويا على البرلمان، لتُكلِّف عندئذ لجنة بإجراء مراجعة مُعمّقة للنتائج ورفع تقاريرها إلى الجلسة العامة لمناقشتها. ويمكن اللجوء إلى هذه العملية للنظر بإمعان في كيفية وما إذا تم استخدام النفقات الحكومية في إحراز تقدّم في تنفيذ خطة التنمية الوطنية (بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة).

البرازيل: تعزيز التعاون بين البرلمان ومحاسب عام الدولة

تنص المادة ٧٢ من دستور البرازيل على أن ديوان الرقابة المالية الاتحادي واللجنة المشتركة المعنية بالموازنة التابعة لمجلس الشيوخ، لديهما صلاحيات مشتركة فيما يتعلق بالتحقيق في المخالفات القائمة في موازنة الدولة السنوية وتنفيذها. وتملك اللجنة المشتركة صلاحية طلب الشهادة والوثائق اللازمة من الوزارات والأجهزة الحكومية، وإن تعذر عليها ذلك، يتعيّن على ديوان الرقابة المالية الاتحادي إعطاء الرأي حول ما إن كان طلب اللجنة المشتركة مناسبا أم لا وذلك في غضون ٣٠ يوما. وإذا اتفق الديوان مع اللجنة، على الوزارة أو الجهاز عندئذ الامتثال لطلب اللجنة والخضوع لتحقيقها.

أنظر دستور البرازيل، http://english.tse.jus.br/arquivos/federal-constitution

- **الجهاز الوطني لحقوق الإنسان:** يوجد لدى معظم البلدان جهاز مستقل يُعزّز – ويرصد ويحقق في انتهاكات - حقوق الإنسان. وبالنظر إلى أن عددا من أهداف التنمية المستدامة يتعلّق بالمساواة وتعزيز حقوق الناس واحتياجات الفئات المُهمّشة، ينبغي على البرلمان إيلاء اهتمام خاص لعمل هذا الجهاز. عادة ما يُطلب من الجهاز الوطني لحقوق الإنسان برفع تقاريره سنويا إلى البرلمان مما يُتيح الفرصة للبرلمان بالتمحيص أكثر – غالبا من خلال لجنة برلمانية مُكلّفة بشكل مناسب - في نتائجه وبحث كيفية وما إذا تم الأخذ بمنهجية قائمة على الحقوق في مجال التنمية (بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة).

- **الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:** في بعض البلدان قد يكون جهاز واحد هو المسؤول عن جميع جوانب مكافحة الفساد - التربية المدنية، والتحقيق، والملاحقة القضائية - بينما في بلدان أخرى قد تكون لعدة هيئات صلاحية القيام بهذه المحاور المُتعدّدة. في كلتا الحالتين، يمارس البرلمان، وخاصة لجان الرقابة كما في لجنة الحسابات العامة والموازنة والمالية أو لجان ضمانات الحكومة، التدقيق على عمل الجهاز أو الأجهزة المعنيّة، كما هو الحال في بعض البرلمانات كهونغ كونغ ونيوساوث ويلز حيث تقوم لجان محددة لمكافحة الفساد برصد عمل أجهزة مكافحة الفساد المُستقلة.

- **أجهزة الرقابة الأخرى**: هناك العديد من الأجهزة الأخرى التي تتولّى أعمال الرقابة، كما هو الحال في مفوض البيئة، وأمانة المظالم، والمجلس الاستشاري لوضع المرأة، ومدير النيابات العامة.

تونس: هيئة دستورية مُستقلة للتنمية المستدامة

يَنصُّ دستور الجمهورية التونسية لسنة ٢٠١٤ على إنشاء العديد من الهيئات الدستورية المُستقلة، من بينها هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة. ويتم تعيين الأعضاء من قبل الجمعية الوطنية لمجلس نواب الشعب (مجلس النواب في البرلمان) بالصلاحيات التالية سندا لنص المادة ١٢٩ من الدستور:

يتعين استشارة هيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة في مشاريع القوانين المُتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافة إلى خطط التنمية. ويجوز للهيئة إبداء الرأي في القضايا التي تقع ضمن مجالات اختصاصها.

تتألف الهيئة من أعضاء من ذوي الكفاءة والنزاهة، وتكون ولايتهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات.

أنظر دستور الجمهورية التونسية، http://tunisia-tn.com/constitution-of-the-republic-of-tunisia/constitution-of-tunisia-independent-constitutional-bodies-2

ينبغي على البرلمان - حيثما يكون مناسبا- تشجيع تبادل الأدلة والتحليلات التي تُجريها أي من الأجهزة الرقابية مع الأجهزة الأخرى. وله أيضا أن يُشجّع على تبادل الخبرات الفنية، كما هو الحال في انتداب أو طلب شهادة خبراء موظفين من قبل الأجهزة الرقابية لدى لجنة برلمانية. ويبقى الأساس في إدراك أن لكل مؤسسة نقاط قوة ونقاط ضعف قائما، مع وجوب تعزيز التعاون على نحو يكفل الاستفادة القصوى من قدرات كل جهاز وتفادي الإزدواجية في الوظائف والموارد.

أسئلة للتأمل

- ما هي أجهزة الرقابة المستقلة في بلدكم؟
- ما هي لجان الرقابة في برلمانكم؟
- هل هناك علاقة واضحة وفاعلة بين برلمانكم وأجهزة الرقابة في بلدكم؟
- ما هي العوائق التي تؤثر في هذه العلاقة، وكيف يمكن الحدّ منها أو إزالتها؟

ج. العمل مع أجهزة الإحصاءات الوطنية

في العديد من الدول، هناك جهاز حكومي أو وزارة واحدة مسؤولة عن جمع الإحصاءات الأساسية وتفسيرها ونشرها، كما في معدلات البطالة، ومعدلات المواليد والوفيات السنوية، وتكلفة المعيشة، والمؤشرات الصحية. ولأغراض هذا الدليل، يشار إلى هذه الأجهزة بـ «مكتب الإحصاءات الوطنية». وجدير بالذكر أن مكتب الإحصاءات الوطنية يلعب دورا بالغ الأهمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نظرا لكونه مركز جمع البيانات التي تحدّد فيما إذا، ومتى، وإلى أي مدى يتم تحقيق مؤشرات ومعايير كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. تتولّى بعض مكاتب الإحصاءات الوطنية مهمة إعداد المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة المتعدّدة وذلك من خلال فريق الخبراء المتخصصين في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

منغوليا: مكتب الإحصاءات الوطنية وأهداف التنمية

في منغوليا، يتولّى مكتب الإحصاءات الوطنية زمام المبادرة في تطوير مؤشرات تُعنى بأهداف التنمية المستدامة. وقد تم تكليف هذا المكتب من قبل الحكومة بما يلي:

- تطوير منهجيات للمؤشرات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع الأجهزة ذات الصلة.
- تجميع الإحصاءات على المستوى الوطني باستخدام بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية، وتلك البيانات الواردة من الأجهزة ذات الصلة.
- تقديم المؤشرات الأساسية الوطنية.

بناء على ذلك، يعمل مكتب الإحصاءات الوطنية كجزء من فريق من الوزارات، بما فيها وزارة المالية، على رصد تنفيذ الأهداف.

المصدر: http://www.unsiap.or.jp/programmes/ms_materials/ms12/T3_2_MNG_The%20case%20of%20SDGs%20%5bCompatibility%20Mode%5d.pdf

يجب أن تُسند مهمة جمع البيانات المُتعلقة بالتقدّم المُحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية تحديدا إلى مكتب الإحصاءات الوطنية. كما ينبغي على البرلمان من خلال وظيفته الرقابية التوثّق من أن البيانات اللازمة قد تم جمعها ومعالجتها ومشاركتها، وأن مكتب الإحصاءات الوطنية يملك الموارد والمؤهلات التي تمكّنه من القيام بذلك. متى تم جمع البيانات وتبادلها، فإنها تُوفّر أدلة يمكن استخدامها من قبل البرلمان أثناء رقابته على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، إذا لم تنخفض الوفيات الناجمة عن الملاريا، قد يتعيّن على البرلمانيين محاولة توفير المزيد من التمويل للوقاية من هذا المرض. وعلى غرار ذلك، إذا لم تزد نسبة الفتيات في المدرسة الثانوية، يتوجّب على البرلمان عندئذ إعادة النظر فيما يجب القيام به لضمان زيادة هذه النسبة، كما هو الحال في وضع تشريعات جديدة أو تفعيل إنفاذ القانون، أو تخصيص المزيد من التمويل.

أسئلة للتأمل

- هل هناك مكتب إحصاءات وطنية في بلدكم؟
- هل لدى برلمانكم آلية – كما هو الحال في المراجعة الدورية من قبل لجنة مُكلّفة بشكل مناسب، للتأكد من تَوفّر الموارد الكافية لدى مكتب الإحصاءات الوطنية للقيام بعمله، وأن عمله الفني بعيد عن أي تدخلات سياسية؟
- هل يملك برلمانكم إمكانية الوصول إلى البيانات التي تم جمعها من قبل مكتب الإحصاءات الوطنية؟
- كيف يمكن للبرلمان استخدام البيانات التي يحصل عليها من مكتب الإحصاءات الوطنية على أفضل وجه؟

د. العمل مع الهيئات الدولية والإقليمية

من الجدير للبرلمانات والبرلمانيين أن يعوا بأنهم ليسوا الوحيدين الذين يبذلون الجهود في رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحقيقا لأهداف إنمائية أساسية، فهناك العديد من المنظمات الإقليمية والعالمية التي تعمل على تعزيز تحقيق هدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة. وقد تكون بعض هذه المجموعات على تعاون مسبق مع برلمانكم، فإن لم يكن الحال كذلك، يمكن مشاركتها في دعم عمل البرلمانيين والبرلمان لبناء القدرات ودعم جهودكم لتكونوا شركاء كاملين وناشطين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدكم.

ورشة عمل إقليمية بشأن البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة، ٣٠-٣١ أغسطس/آب من عام ٢٠١٦، جاكرتا، إندونيسيا.

تاليا ستة فئات واسعة النطاق من المنظمات التي تدعم البرلمانات في بناء قدراتها، والتي يمكن للبرلمانات العمل معها لتنفيذ وظائفهم الأساسية فيما يخص أهداف التنمية المستدامة وبشكل أفضل:

- **الجمعيات البرلمانية وشبكات البرلمانات:** بصفته مؤسسة، من المُرجّح أن يكون برلمانكم عضوا في شبكة إقليمية أو عالمية من المؤسسات المماثلة (مثل الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان العربي، والرابطة البرلمانية لدول الكومنولث، والجمعية البرلمانية المشتركة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمنتدى البرلماني لتنمية مجتمع جنوب أفريقيا، والاتحاد البرلماني للأمريكيتين). وتلتقي هذه المجموعات بشكل دوري لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، كما تقوم بتنظيم ورشات عمل وتوفير كتيّبات وغيرها من المواد الرامية إلى تثقيف البرلمانيين والموظفين حول قضايا التنمية الرئيسة ودور البرلمان بصددها.

- **شبكات البرلمانيين:** هناك شبكات للأفراد البرلمانيين تعمل من خلال فروع وطنية متعددة الأحزاب وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي على تعزيز قضايا التنمية الرئيسة، بما فيها تغير المناخ (منظمة المشرعين العالميين من أجل بيئة متوازنة)، والطاقة المتجدّدة (منظمة برلمان المناخ)، ومكافحة الفساد (المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد). ولا تعتمد هذه المنظمات على مُصادقة مؤسسية من أجل عملها، وإنما تقوم ببناء الروابط بين الأفراد البرلمانيين لإحداث إجماع بشأن التغيير.

- **المنظمات متعدّدة الأطراف:** هي المنظمات التابعة عادة إلى الأمم المتحدة والتي تقوم على دعم عمل البرلمانات (مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو أكبر مُنفذّ لبرامج الدعم البرلماني في العالم)، أو تلك التي لها مهام محددة (مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان). وقد تشمل هذه المجموعة أيضا البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية أو المواضيعية (مثل البنك الإسلامي للتنمية). تتبنّى هذه المنظمات خطط طويلة المدى من أجل دعم التنمية في بلد ما وقد تشمل دعم قدرات البرلمان. ومن شأن هذا الدعم أن يجلب معه أفضل الخبرات والمعرفة العالمية.

- **هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:** تسعى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى تحقيق حقوق الإنسان للجميع. يتقاطع دور البرلمانيين في الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع دورهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك من خلال توطين الاتفاقيات والمواثيق الدولية في السياق المحلي، وضمان الامتثال بمفاهيم حقوق الإنسان الدولية بموجب القانون والتطبيق. ومن شأن تقديم التقارير إلى الهيئات المعنية بمواثيق حقوق الإنسان وإلى الاستعراض الدولي الشامل توفير سبيل جيّد لمشاركة البرلمانيين[٧].

- **المنظمات الدولية غير الحكومية:** تقوم بعض المنظمات الدولية غير الحكومية بالعمل مع البرلمانات من أجل بناء قدراتها، ومنها على سبيل المثال المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، والمعهد الجمهوري الدولي، ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، إلى جانب بعض المؤسسات السياسية الوطنية والمعاهد الديمقراطية مُتعدّدة الأحزاب. بينما تقوم منظمات أخرى على أساس قطاعي يشمل العمل مع البرلمانات لتحقيق أهدافهم، ومنها منظمة الشفافية الدولية التي تُركّز على مكافحة الفساد، ومبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية التي تُعنى بتعزيز الشفافية في الصناعات الاستخراجية والرقابة عليها بشكل أفضل.

- **شركاء التنمية:** تُقدّم بعض البلدان التمويل إلى البرلمانات من خلال مشاريع ثنائية تُعنى ببناء القدرات والبُنية التحتيّة، ويشمل ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية البريطانيّة، والوكالة السويدية للتنمية الدولية، والوكالة الكورية للتعاون الدولي. في حين تقوم بلدان أخرى ومنها الكويت، بإدارة صناديق ثروة سياديّة تُستخدم لتمويل مشاريع معيّنة مع البرلمانات.

أسئلة للتأمل

- هل تم الشروع في مناقشات بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجمعيات والاتحادات والشبكات البرلمانية التابعة لبرلمانكم؟
- ما هي المشاريع الثنائية أو مُتعدّدة الأطراف التي تدعم عمل برلمانكم؟
- هل ينبغي أن تُركّز جهود هذه الشبكات والمشاريع بشكل أكثر تحديدا على أهداف التنمية المستدامة؟
- كيف يساهم البرلمانيون في بلدكم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؟ على سبيل المثال، هل يشاركون في تقارير بلدكم المُقدّمة إلى الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المعنيّة بمواثيق حقوق الإنسان؟

٧ أنظر، على سبيل المثال، قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٢٩/٢٦ بشأن إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل.

رابعًا. سـنّ القوانيـن: تعزيز البيئة الملائمة من أجـل أهداف التنمية المسـتدامة

الوظائف الأساسية للبرلمانات

سنّ القوانين

هي العملية التي من خلالها يبدأ البرلمان بصياغة التشريعات واعتمادها بصيغتها النهائية. وتقوم غالبية البرلمانات بدور مراجعة مشاريع القوانين قبل المُصادقة عليها، إلى جانب قدرتها على التوصية بإجراء التعديلات على مشاريع القوانين. وقد تكون بعض البرلمانات أكثر فاعلية في إعداد مشاريع القوانين قبل مناقشتها في المجلس، في حين تعتمد برلمانات أخرى بصورة حصريّة إلى حد ما، على الحكومة في إعداد مشاريع القوانين وصياغتها وطرحها للمناقشة. عادة ما تُطبّق قواعد مُحدّدة على التشريعات المعنيّة بموازنة الدولة السنوية - المتعارف عليها بأنها واحدة من أهم القوانين التي ينظرها البرلمان.

يستدعي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة انتهاج البلدان لمجموعة واسعة من السياسات والمقاربات البرامجية. وفي الوقت الذي قلّما يُنظر فيه إلى التشريعات على أنها استجابة كاملة للتصدّي لقضية معينة، إلا أنها خطوة أولى وحاسمة في ضمان بيئة ملائمة تدفع إلى العمل. علاوة على ذلك، فإن اعتبار موازنة الدولة السنوية قانونا يسنّه البرلمان، من شأنه إكساء وظيفة البرلمان في سنّ القوانين أهمية حاسمة إضافية من حيث ضمان توجيه الأموال نحو معالجة الأولويات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة الأكثر أهمية.

أ. تحديد أولويات الإصلاح القانوني

تتطلب العديد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة إصلاح قانوني لضمان تحقيقها؛ إذ أن أحد الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية هو الحاجة إلى نهج منتظم يُمكّن البرلمانيين من القيام بإصلاح قانوني شامل يُمهّد لتنفيذ أولويات التنمية الوطنية.

تونس: حماية البيئة والمناخ دستوريا

يُعتبر الدستور الوطني أقوى حماية قانونية ممكنة لحق معيّن، كما يُعَدّ واحدا من أهم الإجراءات في عملية سنّ القوانين التي قد يتخذها أي بلد . على الرغم من أن الإصلاح الدستوري لا يُشكّل جانبا شائعا من عمل البرلمانيين في العديد من الأنظمة القانونية، إلا أن المُصادقة على التعديلات الدستورية تتمّ من قبل البرلمانيين مما يجعل منها أداة فاعلة لترسيخ أولويات التنمية في القوانين الأساسية للبلد.

على سبيل المثال، في تونس، تبنّى المُشرّع دستورا جديدا في أعقاب ثورة عام ٢٠١١ ضمّنه أحكاما قويّة ترمي إلى دعم البيئة والتصدي لتغيّر المناخ، في محاولة منه للتأكد من دمج هذه القضايا الحاسمة ضمن أولويات أية حكومة لاحقة.

مع تبنّي الدستور الجديد أصبحت تونس أول بلد عربي - وثالث بلد في العالم - يتبنّى التزاما دستوريا صريحا للحفاظ على البيئة ومناخ آمن. وقد أُدرج هذا النص في الدستور الجديد بعد ضغط كبير من مجموعة من البرلمانيين الذين عملوا على ذلك بدعم من منظمة غير حكومية تُدعى برلمان المناخ وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذين التزموا بتكّثيف جهودهم في سبيل إصلاح القانون والسياسات لدعم القضايا البيئية. ويُلزم النص الجديد البلد بضمان «الحق في بيئة سليمة متوازنة والمساهمة في سلامة المناخ»، وعلى «توفير الوسائل الكفيلة بالقضاء على التلوث البيئي».

من هذا المنطلق، تمكّنت ذات المجموعة من البرلمانيين من الضغط على الحكومة لسنّ قانون جديد بشأن الطاقة المتجدّدة، حيث تمّت صياغة هذا القانون مؤخّرا من قبل وزارة الطاقة، حدّدت بنوده أهدافا وطنية للطاقة المتجدّدة إضافة إلى إنشاء صندوق لتحوّل الطاقة يُسهم في تمويل مشاريع الطاقة المتجدّدة من خلال إعادة توزيع الدعم على الوقود الأحفوري. وبعد أن ساهموا في صياغة القانون الجديد، قادت مجموعة البرلمانيين حملة مناصرة لتوجيه مشروع القانون من خلال البرلمان، حيث تمّت المصادقة على هذا القانون في أبريل/نيسان من عام ٢٠١٥.

مع الشروع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يمكن إيلاء الاهتمام لتقييم الاحتياجات بشأن إصلاح القوانين ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، مما يسمح بمراجعة جميع هذه الأهداف ومقاصدها. ويأتي ذلك بهدف (أ) تحديد المقاصد التي تتطلب قوانين جديدة أو تعديلات قانونية، و(ب) إيلاء الأولوية لاحتياجات إصلاح القوانين والتعديلات تلك، و(ج) وضع خطة عمل متوسطة إلى طويلة المدى بشأن الإصلاح التشريعي لتوجيه عملية صياغة القوانين وسنّها. وقد تُسهم هذه الإجراءات أيضا في تعزيز تنسيق عملية إصلاح القوانين بشكل أفضل من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة؛ على سبيل المثال، ترد الدعوة إلى المساواة بين الجنسين على وجه التحديد في الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، إلا أنها تتقاطع أيضا مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأخرى. على هذا النحو، من المستحسن تقييم مجموعة كاملة من القوانين في ذات الوقت من أجل تحديد القضايا التي يمكن أن تشملها نفس الإصلاحات القانونية، بدلا من معالجة كل هدف من أهداف التنمية المستدامة على حدة، ومن ثم سنّ تعديلات أو قوانين جديدة مُنفصلة.

تعزيز المساءلة العامة والتصدي للفساد يدعم جميع أهداف التنمية المستدامة التي تُركّز بشكل واضح على ضمان الإيصال المسؤول للخدمات وتحقيق التنمية للجمهور. من هذ المنطلق، يدعو الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة تحديدا إلى حاكمية أكثر خضوعا للمساءلة؛ فالمقصد ١٦-٥ يهدف إلى «الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالها»؛ في حين يهدف المقصد ١٦-٦ إلى «إنشاء مؤسسات فعّالة وشفّافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات»؛ كما يدعو المقصد ١٦-١٠ إلى «كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقا للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية». وعليه، يتّضح الدور الحاسم الذي سيلعبه المشرّعون لضمان أن البيئة الملائمة ستعالج بشكل فعّال السلوك الفاسد.

وفي مثال آخر، يدعو الهدف ١٦، المقصد ١٦-٥، البلدان إلى «الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالها» إلى جانب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تُوفّر الإطار التوجيهي لتنفيذ هذا المقصد. من هذا المنطلق، فإن معالجة الفساد وتعزيز المساءلة العامة تدعم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأكملها. كما أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجهود المُضاعفة الرامية إلى التصدّي للفساد من شأنها، بصفة خاصة، ضمان القيام بعملية إصلاح تشريعي تُمكّن من الوقاية من ظاهرة الفساد إلى جانب الملاحقة القضائية والتحقيق على نحو أكثر فعالية. ناهيك عن أن مراجعة كل الثغرات التشريعية ذات الصلة بالفساد من شأنها أن تساهم في ضمان أن الإصلاحات الهادفة إلى محاربة الرشوة والفساد تُعالج جميع جوانب هذه القضايا في حزمة تشريعية واحدة شاملة.

ب. وضع مشاريع القوانين ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة

لكل سلطة تشريعية إجراءاتها الخاصة في صياغة القوانين وتقديمها وسنّها. على الرغم من ذلك، يُدعى البرلمانيون بصفة عامة إلى التدخل في سنّ ثلاثة أنواع من مشاريع القوانين (كما هو موضّح أدناه)، والتي من شأنها أن تكون أداة فعّالة في تعزيز إصلاح القوانين ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة:

- **مشاريع القوانين التي تدعمها الحكومة:** في أغلب الأحيان، تكون الحكومة هي المسؤولة عن صياغة القانون المُقترح قبل إرساله إلى البرلمان للنظر فيه. مع مضي الحكومة في تنفيذ خطتها الخاصة بتوطين أهداف التنمية المستدامة في السياق المحلي، لا بد عندئذ من تبنّي برنامجا مُنسّقا من الإصلاحات التشريعية المُتعلقة بهذه الأهداف. ويمكن للبرلمانيين تحقيقا لذلك، أن يكونوا سبّاقين في دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات بشأن صياغة القانون. هناك العديد من الأدوات الموجودة لذلك، منها "وقت السؤال"، والاستجواب، والأسئلة الخطّية إلى الوزراء، وتقديم حلول أو تمرير اقتراح غير مُلزم يُلفت الانتباه إلى قضايا ذات شأن عام. كما قد يكون للجنة التحقيق دورا هاما في تعزيز تكامل المشاورات العامة بشأن هذه القضايا، وتمكين البرلمانيين من تقديم توصيات حاسمة إلى الحكومة في القضايا التي تتطلب إصلاح قانوني، وكيفية التعامل معها.

- **مشاريع القوانين المُقدّمة من البرلمانيين:** في كثير من النظم الرئاسية التي تقوم على فصل السلطات، وفي النظم البرلمانية شبه الرئاسية، يقوم أعضاء مجلس تشريعي أو برلمان ما في كثير من الأحيان بصياغة وتقديم مقترحات قوانين. وقد يكون إدراج مثل هذه المشاريع للنظر فيها أمرا صعبا حسب النظام الداخلي، بيد أنها تبقى وسيلة فاعلة في الضغط على الحكومة لاتخاذ إجراءات تشريعية بشأن قضايا أهداف التنمية المستدامة، وتمكين البرلمانيين من تسليط الضوء على قضايا معيّنة ذات علاقة بالتنمية.

- **المبادرات التشريعية التي يُقدّمها المواطن:** في بعض الحالات، قد يقوم المواطنون و/أو مجموعات المجتمع المدني أنفسهم بأخذ زمام المُبادرة لصياغة التشريع، ومن ثم الطلب من البرلمانيين رفعه وتقديمه إلى البرلمان للنظر فيه (أنظر الجزء السابع أدناه)[٨]. وفي بعض النُظم، وإن بشكل نادر، يمكن للمواطنين الدعوة إلى إجراء «استفتاء المواطن» الخاص بهم بشأن قضية معيّنة، إذ يمكن لمثل هذه الاستفتاءات في حال نجاحها أن تُستخدم لسنّ القوانين أو تغييرها.

لبنان والمغرب: سنّ التشريعات لوضع إطار قانوني أقوى لمكافحة الفساد

نشط البرلمان اللبناني في الضغط نحو سنّ إطار قانوني متين لمكافحة الفساد يتواءم واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ففي عام ٢٠١٢، أنشأ البرلمان لجنة فرعية لمكافحة الفساد كُلّفت بالعمل على مشاريع قوانين معيّنة متعلقة بقضايا الفساد، حيث عملت هذه اللجنة بالشراكة مع منظمة برلمانيون لبنانيون ضد الفساد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أعدّت اللجنة الفرعية أربعة مشاريع قانونية، جاء في مقدمتها تعديل قوانين تتعلق بالإثراء غير المشروع والإفصاح عن الموجودات الذي وضعته اللجنة الفرعية بالتعاون مع مجموعة عمل متعدّدة الأطراف من ذوي المصلحة مؤلّفة من مُمثّلين عن وزارات العدل والقضاء الإداري والداخلية والمالية والبنك المركزي وغيرها من الهيئات التنظيميّة الرئيسة، إضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما عملت اللجنة الفرعية أيضا بشكل وثيق مع الشبكة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات، وهي مجموعة مناصرة متعدّدة الأطراف من ذوي المصلحة يرأسها نائب لبناني، على وضع مشاريع قوانين مُتعلقة بحماية المُبلّغين عن المخالفات، والحق في الحصول على المعلومات وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد.

وفي المغرب، تم إطلاق إستراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد في عام ٢٠١٥، حيث يعمل البرلمان حاليا على طرح مجموعة من التشريعات الهامة لتعزيز البيئة الملائمة لمكافحة الفساد. ويوجد حاليا قانون جديد لحماية المُبلّغين عن المخالفات وقانون حرية المعلومات وقانون تضارب المصالح ضمن خطّ السير التشريعي المُتّبع، مما يُعطي البرلمانيين فرصة لتحقيق المقصد ١٦-٥ من أهداف التنمية المستدامة عن طريق تمرير قوانين حاسمة للمساءلة ورصد تنفيذها.

أنظر، http://www.transparency-lebanon.org/En/WhatWeDoDetails/5/12/0

٨ أنظر مبادرة المواطن في فنلندا: https://www.eduskunta.fi/EN/lakiensaataminen/kansalaisaloite/Pages/default.aspx

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس

نقاشات بشأن الدستور التونسي، ٢٠ يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٤. الصورة: أوليفييه بيير-لوفو

من المحبّذ أن تُحدّد مشاريع القوانين المُقترحة والمُتعلقة بقضايا التنمية صراحة حول ما إذا كان وكيفية دعمها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ولأهداف مُحدّدة من أهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها. ويمكن إدراج ذلك في المُذكرة الإيضاحية والخطاب التقديمي لمشروع القانون، على الرغم من أن هذه الممارسة لم تعد شائعة في الوقت الحالي. وللتعامل مع ذلك، قد تطلب البرلمانات بذاتها من أمانتها العامة إجراء تحليل لأثر أهداف التنمية المستدامة لتحديد كيفية انعكاس أثر مشروع القانون المقترح على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ كما يمكن من ناحية أخرى، تعديل النظام الداخلي بحيث تُلزَم أي جهة داعمة للقانون بتوفير مثل هذا التحليل عند تقديم مشروع القانون. وقد سارعت بعض البلدان بالفعل إلى إجراء تقييمات لأثر مشاريع القوانين من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية والنوع الاجتماعي. ومن الدروس المستفادة في هذا الإطار إمكانية تنظيم مثل هذه العملية من خلال وضع قائمة مرجعية بسيطة، بحيث يمكن تطبيقها لاحقا من قبل الأمانة العامة للبرلمان على كل مشروع قانون يُطرح للنظر فيه، كما يمكن للبرلمانيين عندئذ استخدام هذه المعلومات لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعديل.

أسئلة للتأمل

- هل يملك البرلمانيون السُبل القانونية والإجرائية الكافية والقدرات التشريعية اللازمة للشروع في وضع التشريعات والنظر فيها وتعديلها بغية دعم أهداف التنمية المستدامة؟
- هل قامت الحكومة أو البرلمان (أو تخطط للقيام) باستعراض الإصلاحات القانونية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن أن تستنير بها خطة العمل التشريعية للبرلمان على مدى الأشهر والسنوات المقبلة؟
- هل تتطلب المذكرة الإيضاحية المرفقة بكل مشروع قانون إيضاحا حول ما إذا كان وكيفية مساهمة مشروع القانون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل يتطلّب النظام الداخلي للبرلمان من اللجان البرلمانية النظر في جميع مشاريع القوانين لتقييم مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وهل يطبّق هذا في الواقع؟

خامسًا. إعداد الموازنة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الوظائف الأساسية للبرلمانات

إعداد الموازنة

الرقابة على الموازنة هي العملية التي يحاول البرلمان من خلالها وعبر دورة الموازنة الوطنية، ضمان قيام الحكومة بإنفاق المال بصورة قانونية ومناسبة. وقد يكون ذلك من خلال تقديم التوصيات أثناء صياغة الموازنة، ومراجعة موازنة الدولة السنوية ومناقشتها والمصادقة عليها، والرقابة على تنفيذها، إلى جانب تدقيق حسابات الدولة وإيراداتها ونفقاتها.

يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو فعّال تمويل هذا التنفيذ مع توجيه هذا التمويل بشكل يضمن وصول الجهود المبذولة إلى المجتمعات الأكثر تهميشا واحتياجا. هناك أشكال مختلفة من التمويل المُخصّص لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتشمل؛ التمويل من القطاع الخاص، وتمويل الجمعيات الخيرية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وإيرادات الدولة كما في الإيرادات الضريبية والجمارك. وينبغي أن يكون البرلمانيون على بيّنة من أشكال التمويل هذه، وتشكيل تصور فيما إذا تم تنسيق مختلف أشكال التمويل بشكل جيّد تجنبا للازدواجية والتكرار.

تعتبر موازنة الدولة السنوية أداة التمويل الأساسية التي يحتاجها كل بلد لتوجيه الموارد نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. على هذا النحو، من الضروري أن يُصمّم المزج بين عمليتي سنّ القوانين والرقابة المرافقتين للإجراءات البرلمانية في إعداد الموازنة ويُنفّذ بصورة تُمكّن البرلمانيين من المشاركة على نحو فعّال في عملية صياغة الموازنة والمصادقة عليها. ويبقى السؤال الرئيس حول نجاعة إجراءات الموازنة في ضمان تحقيق الموازنة ذاتها لمخرجات ضمن إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة الهدف الشامل في بذل جهود «محورها الناس» ولا يهمّش فيها أحدٌ - سيما الفئات المُهمّشة والمُستضعفة.

مقاربة دورة الموازنة

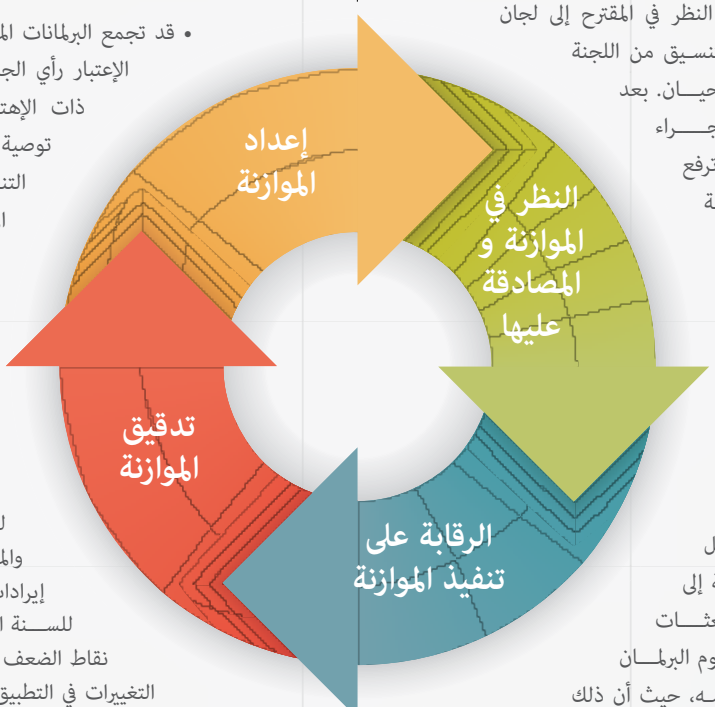

• تعرض السلطة التنفيذية مقترح الموازنة على البرلمان، الذي يحيل بدوره النظر في المقترح إلى لجان تشريعية مختصة بالتنسيق من اللجنة المالية في كثير من الأحيان. بعد النظر في المقترح وإجراء التعديلات الممكنة، ترفع الموازنة الى الجلسة العامة للمصادقة عليها.

• قد تجمع البرلمانات المعلومات وتأخذ بعين الإعتبار رأي الجمهور والمجموعات ذات الإهتمام، وتقدم ورقة توصية لمساعدة السلطة التنفيذية في صياغة الموازنة.

• يراقب البرلمان ولجانه الدائمة تنفيذ الموازنة، وذلك من خلال، على سبيل المثال، توجيه أسئلة إلى الوزراء وارسال بعثات للرقابة، ولا يقوم البرلمان بتنفيذ الموازنة بنفسه، حيث أن ذلك من اختصاص الحكومة.

• يقوم البرلمان بالتعاون مع الهيئة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بتدقيق إيرادات الحكومة ونفقاتها للسنة المنقضية محددًا بذلك نقاط الضعف والتوصيات بشأن التغييرات في التطبيق. وإن اقتضى الأمر فإنه يصادق على حسابات السنة المنقضية ممهدًا بذلك لخط الأساس لحسابات السنة المقبلة.

أ. موازنة الدولة السنوية

إن عملية المصادقة على الموازنة الوطنية هي دورة سنوية منتظمة تشترك فيها السلطتان التنفيذية والتشريعية في تقدير النفقات والإيرادات، وتخصيص الأموال المتاحة للبرامج ذات الأولوية، والرقابة على التنفيذ والنفقات. كما يُوضّح رسم دورة الموازنة أعلاه، فإنه على الرغم من أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة رسميّا عن إعداد الموازنة، يمكن للبرلمانيين مع ذلك القيام بدور هام في ممارسة الضغط بشأن أولويات الموازنة وذلك قبل (وأحيانا أثناء) الشروع في عملية إعداد الموازنة. في بعض البلدان يمكن للبرلمانيين استخدام سلطاتهم في سنّ القوانين والرقابة لاقتراح تعديلات رسمية على الموازنة حال طرحها للمناقشة في البرلمان.

تمتلك معظم البرلمانات شكلا ما من أشكال تقديرات مُخصّصات الموازنة أو إجراءات مراجعة من قبل لجنة يُقصد منها تسهيل مراجعة الموازنة المُقترحة. ويشمل ذلك عقد جلسات استماع علنية مع مسؤولين حكوميين للتمحيص في تفاصيل مقترح الموازنة وفهم الغاية من وضعها بشكل أفضل. في بعض البلدان، يمكن أيضا إشراك المجتمع المدني في هذه العملية، وحضورهم جلسات الاستماع لإبداء رأيهم حول فعالية إنجاز البرنامج الحكومي و/أو الدروس المستفادة بشأن الهدر في النفقات أو القصور في الوصول إلى المستفيدين. ويمكن للبرلمانيين، ولو بصورة غير رسمية، البناء على تحليل المجتمع المدني للموازنة أو حتى الانخراط بشكل مباشر مع ناخبيهم لتحديد أي من البرامج الحكومية قد نجحت وتلك التي فشلت في تحقيق الفائدة لذوي الحاجة.

إضافة إلى ذلك، فإن متابعة الأجهزة الحكومية والوزارات المعنية فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقارير محاسب عام الدولة، من شأنه أن يُغني مساهمة البرلمانيين في جميع مراحل دورة الموازنة. في بعض البرلمانات يتم القيام بذلك بصورة ممنهجة من خلال إجراءات اللجان بقيادة لجنة الحسابات العامة وبمشاركة اللجان القطاعية.

بنغلاديش: إعداد الموازنة لدعم الطاقة المتجدّدة

في بنغلاديش، يعيش قرابة ٧٢٪ من السكان في المناطق الريفية وأكثر من ثلثي البيوت لا تتوفر لديها الكهرباء. وقد التزمت حكومة بنغلاديش بتوفير الكهرباء للجميع مع حلول عام ٢٠٢٠. حاليا، يتم الحصول على معظم إمدادات الكهرباء في بنغلاديش من واردات الغاز الطبيعي والوقود، ومن المُزمع الحصول على نسب أكبر من الطاقة الإنتاجية الجديدة بفضل محطّات الكهرباء التي تعمل بالفحم. وكانت بنغلاديش قد قطعت أشواطا كبيرة في وضع خطة طويلة المدى لتمويل الطاقة المتجدّدة. كما أعلنت حكومة بنغلاديش وفي يونيو/حزيران من عام ٢٠١٤ عن بندين أساسيين في الموازنة لتطوير مجال الطاقة المتجدّدة في البلاد هما؛ (أ) مُخصّص موازنة قدره ١٥ مليون تاكا (١٩٠,٠٠٠ دولار أمريكي) لتمويل سلطة تطوير الطاقة المتجدّدة والمستدامة، و(ب) مُخصّص إنشاء صندوق الطاقة المتجدّدة قدره ٤٠٠ مليون تاكا (٥١,٦٥ مليون دولار أمريكي).

جاءت مخرجات هذه الموازنة الحاسمة والداعمة لتنفيذ الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة (الطاقة المتجدّدة) ثمرة حملة المناصرة الطويلة التي قادها البرلمانيون. ففي سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٢، شكّل البرلمانيون من مختلف الأحزاب السياسية مجموعة برلمان المناخ المحلية بدعم من منظمة برلمان المناخ وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اتفق هؤلاء البرلمانيون على مجموعة من الأولويات، بما فيها الضغط على الحكومة من أجل رفع مساهمات الطاقة المتجدّدة في إنتاج الكهرباء، وإيجاد بيئة مالية وتكنولوجيّة وسياسات مواتية لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجدّدة.

في نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٢، لعبت مجموعة برلمان المناخ المحلية دورا هاما في إقرار القانون المُنظِّم لسلطة تطوير الطاقة المتجدّدة والمستدامة، الذي يُشكّل قفزة نوعية أنشئت بموجبها سلطة تطوير الطاقة المتجدّدة والمستدامة الجديدة كحلقة وصل وطنية لتعزيز وتطوير الطاقة المستدامة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٣، بدأت مجموعة برلمان المناخ المحلية جديًا بحملة مناصرة بشأن تخصيص الموازنة، حيث اجتمع البرلمانيون مع وزراء رئيسين وقدّموا إليهم مذكرة متعددة الأحزاب يطالبون من خلالها بتخصيص موازنة مناسبة وغيرها من الموارد لدعم سلطة تطوير الطاقة المتجدّدة والمستدامة وإنشاء صندوق الطاقة النظيفة. واستمرت هذه الحملة على مدى الأشهر الستة السابقة لفترة إعداد الموازنة، زامنتها عدة اجتماعات عقدها أعضاء برلمان المناخ المحلية مع وزراء الطاقة والمالية. وبفضل حملتهم المتواصلة، بما في ذلك تدخلاتهم أثناء عملية إعداد الموازنة وفي الوقت المناسب، تمكّنت مجموعة برلمان المناخ المحلية من تحقيق النتائج المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه.

أنظر، «نجاح أعضاء برلمان المناخ في إنشاء صندوق خاص بالطاقات المتجدّدة وسلطة تطوير الطاقة المتجدّدة والمستدامة» بيان صحفي، بليتز، صحيفة تابلويد شاملة أسبوعية http://www.weeklyblitz.net/2014/06/bangladesh-climate-parliament-mps-successful-creating-special-fund-sre-/da-renewables

والجدير بالذكر أن التشريعات والقواعد التي توجّه عملية إعداد الموازنة عادة ما تحدّ من قدرة البرلمانات في إجراء تغييرات على الموازنة المقترحة. ففي العديد من البلدان، قد يؤدي فشل البرلمان في المُصادقة على الموازنة كما اقتُرحت إلى تقصير الحكومة؛ في حين يمكن للبرلمان في بلدان أخرى خفض مخصّصات الموازنة المقترحة من خلال إجراء تعديل على مشروع قانون الموازنة، دون أن يكون له الحق في التصويت على زيادة الإنفاق. وقد يكون لدى البرلمان في غيرها من البلدان مجال أكبر لنقل المخصّصات عبر بنود الموازنة دون تجاوز السقف الكُلّي للموازنة، إلا أن ذلك عادة ما يكون مُقيَّدا بقواعد تعديل صارمة.

علاوة على مشاركة البرلمانيين في العملية الدورية لإعداد الموازنة والمصادقة عليها، يستطيع البرلمانيون أيضا - من خلال حملات المناصرة وإيجاد بيئة تشريعية مواتية - دعم إصلاحات الموازنة بما يسمح بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبشكل أفضل. ويتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تبنّي نهجا يشمل جميع مؤسسات الحكومة، مما يسمح للبرلمانيين هنا دعم الطُرق المبتكرة في إعداد الموازنة بشكل يُسهّل القيام بمختلف أشكال العمل عبر الحكومة.

يختلف التحليل المالي المُفصّل وحسابات التكلفة المُقدمة لدعم الموازنة الوطنية باختلاف الاختصاصات؛ ففي بعض البلدان، لا يُوفَّر سوى معلومات ضئيلة جدا بشأن إيضاح أثر تدابير الموازنة المُقترحة. ومع الشروع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، من المُمكن إيلاء اهتمام بشأن مراجعة وثيقة الموازنة الحالية والتي تحال إلى البرلمان لتقييم مدى ملاءمتها من حيث توجيه تصميم الموازنة من أجل إحراز التقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومن هنا يمكن للبرلمانيين، وبصفة خاصة أعضاء اللجنة البرلمانية للموازنة، استباق العمل مع وزارات المالية للاتفاق على شكل مبسّط لأهداف التنمية المستدامة من أجل وثيقة الموازنة.

رواندا: تعزيز الرقابة البرلمانية على المساعدة الإنمائية الرسميّة

على سبيل المثال في رواندا وعلى مدى العقد الماضي، أدخل البرلمان تغييرات على عملية الموازنة لضمان تقديم معلومات قيّمة بخصوص الموازنة عند رفع الحكومة لمشروع قانون المالية إلى البرلمان، حيث يُوفّر قانون المالية حاليا تصوّرا متكاملا عن الإنفاق المنظّم على أساس برامج تنفيذية لا على أساس المؤسسات الحكومية.

منذ عام ٢٠٠٨ والبرلمان الرواندي يُطالب أيضا بتقديم المزيد من المعلومات السياقية مع الموازنة، وتحديدا تلك ذات الصلة بسُبل تأثير الموازنة على الرجال والنساء بشكل مختلف، على الرغم من أن هذه المعلومات يتم إدراجها فقط في وثائق تكميليّة. وقد جمعت الحكومة أيضا قائمة موحّدة للحسابات القوميّة شملت كافة المساعدات التي وصلت إلى القطاع الحكومي في عام ٢٠٠٧، سواء كانت تدار من قبل الحكومة أم من الجهات المانحة أم من طرف ثالث، حيث ساهم ذلك في الكشف عن قصور في الإبلاغ عن المساعدات في الموازنة وكذلك عن تناقضات في قواعد البيانات الخاصة بالمساعدات. لقد مكّن هذا التمرين الحكومة من إمعان النظر في إدراج المساعدات في دورة الموازنة، بحيث تشمل جميع أنواع المساعدات المُقدّمة للقطاع الحكومي سواء كانت تدار من خلال أنظمة الحكومة أم لا.

المصدر: بالاش، جي أند هايم، كي (غير مؤرخ) افتقار للرقابة البرلمانية على المساعدة الإنمائية الرسمية، صفحات 12-13 http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_2894.pdf

ومن المهم أيضا ألا تقتصر وثائق الموازنة على الإيرادات المحلية المُحصّلة، وإنما أيضا المُساهمات المُقدّمة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض الدولية. في بعض البلدان المستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية، تبقى هذه الأموال «خارج الموازنة»، أو يتم إدراجها في «موازنة تنمية» مُنفصلة؛ بيد أن إدراج المساعدة الإنمائية الرسمية في الموازنة الوطنية أمر بالغ الأهمية إذ يمكّن البرلمانيين من تقييم مجموع الموازنة المُخصّصة نحو تحقيق أولويات التنمية الوطنية، وإخضاع الموازنة بأكملها، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، إلى مساءلة ملائمة. وبعكس ذلك، قد تُشكّل المساعدة الإنمائية الرسمية خطورة من حيث الانتهاء بموازنات غير مستدامة في بعض القطاعات، بينما تبقى قطاعات أخرى مُفتقرة للتمويل الكافي؛ فضلا عن صعوبة تطبيق المساءلة العامة على إنفاق المساعدة الإنمائية الرسمية في حال عدم تضمينها في الموازنة.

لقد ذُكر الدور الذي تلعبه البرلمانات في البلدان الشريكة في تعزيز فعالية تدفق المساعدات بوضوح في إعلان باريس لسنة ٢٠٠٥ والذي يُوصي صراحة بـ: (١) التزام البلدان الشريكة بتعزيز دور برلماناتها في إستراتيجيات وموازنات التنمية، و(٢) التزام البلدان المانحة بتقديم معلومات شفّافة وشاملة في الوقت المناسب لتمكين السلطات التنفيذية في البلدان الشريكة من توفير تقارير شاملة عن الموازنة إلى مواطنيهم وسلطاتهم التشريعية. ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى تضمين المساعدة الإنمائية الرسمية في الموازنة الرسمية جاءت متباينة على الرغم من وجود بعض الأمثلة الجيّدة على الرقابة على الموازنة بخصوص المساعدة الإنمائية الرسمية.

أسئلة للتأمل

- هل الموازنة التي تُرفع إلى البرلمان للمراجعة والمصادقة عليها تُقدّم تفسيرا مُقنعا حول كيفية سعي تدابير الموازنة لإحراز التقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ إذا لم يكن الحال كذلك، ما هي المعلومات التي يمكن أن تُضاف بغية تقديم صورة أفضل إلى البرلمانيين؟
- هل يستدّعي النظام الداخلي من اللجان المسؤولة عن تقييم الموازنة المقترحة القيام بـ: (أ) تقييم إمكانية وكيفية مساهمة الموازنة المُقترحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و(ب) تقديم توصيات بشأن تعزيز الموازنة من أجل المساهمة بصورة أكثر فعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل يستدّعي النظام الداخلي أو الاتفاقيات أو الممارسات الأخرى من الحكومة النظر في النصائح والتوصيات الصادرة عن اللجان البرلمانية، وتقديم إيضاحات إلى البرلمان بشأن استجابتها لهذه التوصيات؟ هل توجد إجراءات تستدّعي استجابة الحكومة إلى نصائح البرلمان وتوصياته بشأن الموازنة؟

ب. الرقابة على الموازنات والنفقات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة

لعل أحد أهم الأدوار التي يقوم بها البرلمانيون لدعم التنفيذ الفعّال لأهداف التنمية المستدامة يتمثّل في التأكد بأن التمويل المخصّص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يتم استخدامه بطريقة فعّالة وخاضعة للمساءلة وتضمن نتائج مستدامة وذات تأثير. وتتوافق هذه المهمة مع خطة فعالية التنمية (كما نوقش في القسم الثاني) من ناحية الهدف العام بضمان إنفاق كل من الأموال المحلية والمساعدات الدولية بأنجع طريقة مُمكنة، حيث تنظر فعالية التنمية هنا إلى كل من القيمة مقابل المال والنتائج الفعلية المُتحقّقة للناس، سيما الفئات الأكثر تهميشا واحتياجا في المجتمع[٩].

في معظم البرلمانات، تتم الرقابة على الموازنة من قبل اللجان البرلمانية المُختصة والمُكلّفة بمراجعة نفقات الحكومة في نهاية دورة الموازنة. على الرغم من أن هذه اللجان تلعب دورا في غاية الأهمية كجزء من إطار المساءلة المحلي في أي بلد، إلا أنها عادة ما تُعاني من نقص في الموارد، مع كل ما يصاحب ذلك من النقص في الأموال الكفيلة بعقد جلسات الاستماع والقيام بأنشطة الرصد الميداني، إضافة إلى قُدرات الموظفين المحدودة لمساعدتها في إعداد التحليلات الخاصة بها وإعداد التقارير.

في بعض البلدان، بُذلت عدّة محاولات لإنشاء ما يشبه المكتب المُستقل للموازنة البرلمانية أو على الأقل وحدة موازنة داخل الأمانة العامة للبرلمان لتوفير الدعم لهذه المهام الحيوية وعلى قدر من الجودة؛ ويجب تزويد هذه الوحدات باختصاصيي موازنة ومالية ممن هم قادرون على تقديم المشورة الاقتصادية والمالية المختصة والتحليل إلى البرلمانيين.

المغرب والأردن: دعم التحليل البرلماني للموازنة

في المنطقة العربية، يرد إلى الذهن مجموعة من الممارسات الجيدة لحصول البرلمانيين على دعم من وحدات الموازنة المُخصّصة.
في المغرب، يدعم مكتب تحليل الموازنة كُلًا من مجلسي البرلمان المغربي؛ وقد وسّع المكتب من دور السلطة التشريعية في تقييم الموازنة الوطنية وتنفيذها من خلال إصدار أوراق تحليل للموازنة تمكّن البرلمانيين من فهم الموازنة بشكل أفضل وتقديم تحليلات أكثر فعالية. ويرفع المكتب تقاريره لجهاز صُنع القرار في المجلس حيث تكون جميع المجموعات السياسية مُمثّلة، بما في ذلك لجنة الموازنة. والمكتب مُكلّف بتحليل الموازنة الوطنية وتقييم تنفيذها، وتقييم سياسات السلطة التنفيذية في مجال إدارة الدين العام، وتحليل الأثر المالي للتشريعات وإجراء البحوث حول شمول البرلمان في عملية الموازنة؛ وقد تمّ مؤخرا تمديد فترة شمول البرلمان في دورة الموازنة من ٧٠ يوما إلى ٦ أشهر. يقوم المكتب بالاستجابة لطلبات البرلمانيين، ويعدّ مرجعا لأولئك المعنيّين بصياغة التشريعات بما في ذلك التعديلات على الموازنة الوطنية. وتستند لجنتا الموازنة في مجلسي البرلمان إلى مخرجات عمل مكتب تحليل الموازنة.

في الأردن، يرفع مكتب الموازنة البرلماني تقاريره أولا إلى اللجنة المالية والاقتصادية، ويشمل عمله إعداد تقارير تحليل الموازنة وإدارج الأسئلة حول كل جزء من الموازنة (التي تستخدمها اللجنة المالية والاقتصادية). كما يُقدّم مكتب الموازنة البرلماني أيضا تقاريرا تحلّل أداء الحكومة بناء على بيانات الموازنة المستخدمة من جميع البرلمانيين المُهتمين. وتتضمّن النشاطات اليومية تحليل الأخبار الاقتصادية، ووضع مؤشرات الاقتصاد الكُلّي، وتدريب الموظفين البرلمانيين، والإجابة على استفسارات البرلمانيين، وإعداد التقارير حول الأداء المالي والنقدي للحكومة.

المصدر: تم اقتباس هذه الأمثلة من الدورة عبر الإنترنت المُنظّمة من قبل ماكجيل والبنك الدولي في مجال التنمية البرلمانية، الوحدة الخامسة: أمثلة على وحدات الموازنة المُستقلة مُتوفّرة على هذا الرابط http://parliamentarystrengthening.org/EAP/PBO/Unit%205.pdf

٩ أنظر- http://www.awepa.org/wp-content/uploads/2013/06/Safeguarding-the-Interests-of-the-People-Parliamentarians-and-Aid-Effectiveness.pdf.

في حال لم يتمكن البرلمان من توفير هذه المهارات من بين موظفيه، يمكن النظر في انتداب موظفين من مؤسسات مساءلة أخرى. في بعض البلدان على سبيل المثال، يقوم مكتب التدقيق الوطني بانتداب موظفين لدعم لجنة الحسابات العامة البرلمانية خلال جلسات الاستماع السنوية. يمكن لمثل هذه الترتيبات أن تكون فاعلة عمليّا خاصة في الاختصاصات الصغيرة حيث يصعب توفير مثل هذه الخبرة. ويمكن أيضا النظر في الاعتماد على المجتمع المدني لتقديم مثل هذا التحليل أو التعاقد مع المؤسسات الأكاديمية لتقديم الخبرات الاقتصادية.

وفي سياق رصد موازنة أهداف التنمية المستدامة تحديدا، يواجه البرلمان عدّة تحديات تأتي على رأسها الحاجة إلى بيانات مُفصّلة لتقييم أثر الإنفاق في تحقيق الهدف الشامل لأهداف التنمية المستدامة، أي أن يكون «محورها الناس» وأن تستهدف بشكل خاص الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الفئات المُهمّشة والمُستبعدة. والجدير بالذكر كما نوقش مسبقا، أن توطين أهداف التنمية المستدامة في السياق المحلي يعتبر أمرا أساسا للنجاح وضمان استهداف التمويل والبرامج لمن هم في أمس الحاجة إليها وبالشكل الصحيح. من هذا المنطلق، يلعب البرلمانيون دورا حاسما في المساعدة في جمع البيانات المُتعلقة باحتياجات دوائرهم الانتخابية الخاصة بغرض الاستعانة بها عند التخطيط المُوسّع للتنمية الوطنية وعمليات الموازنة. كما أن تسهيل حلقات التغذية الراجعة ذات الاتجاهين يساعد كثيرا في جمع المعلومات مباشرة من الناس.

قد يكون لهذا الأمر قيمة خاصة في العديد من البلدان التي يتم فيها جمع بيانات الموازنة وإصدارها بطريقة ضعيفة. فمع الشروع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، قد يرغب البرلمانيون، وبصفة خاصة أعضاء اللجنة البرلمانية للحسابات العامة أو الموازنة والمالية، العمل على نحو استباقي مع وزارات المالية أو مكتب الإحصاءات الوطنية لتحديد الثغرات في عملية جمع البيانات وإعداد التقارير الحالية، والعمل على تحسين كيفية جمع المعلومات وتصنيفها وتوفيرها إلى البرلمان. كما يمكن للبرلمانيين العمل على الوصول إلى المعلومات الخاصة بدوائرهم الانتخابية واحتياجاتهم الخاصة التي ينبغي عكسها في مُخصّصات الموازنة والنفقات. قد يعود جمع المعلومات على هذا النحو الاستباقي بالنفع على مجمل التقارير الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، والتي بدورها تَلزَم لتتبع التقدم المُحرز في تنفيذ الخطط الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وتغذية أنظمة الرصد العالمية.

لعل من أهم التحديات التي تصادف عملية الرقابة على الموازنة تتبّع كيفية إنفاق الأموال والأثر الذي يحدثه في حياة المواطنين، سواء أكان جيدا أم ضعيفا. في الوقت الذي يمكن فيه لمؤسسات التدقيق المساعدة في تدقيق فيما إذا تم إنفاق التمويل وفقا للقوانين واللوائح، يبقى تقييم الأداء أقل شيوعا؛ وقد تجد البرلمانات أهمية للنظر في إمكانية منح هذه الصلاحيات إلى جهاز الرقابة المالية والمحاسبة في بلدهم من خلال الإصلاح القانوني. وفي هذا الصدد، أضحى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متزايدا للمساعدة في الرقابة على الموازنة وإخضاعها للمساءلة، وبذلك دعم الرقابة البرلمانية. فمن خلال جمع البيانات المالية والنفقات ونشرها، تسمح أدوات التكنولوجيا الحديثة حاليا بتصنيف البيانات بشكّل أفضل (مثلا، بأن يتم تصنيفها حسب الجنس، وديموغرافيا، وجغرافيا) والتحقّق منها من قبل البرلمانيين وغيرهم من المهتمين في تقييم كيفية صرف المال.

صربيا: استعمال أدوات مبتكرة لرصد الموازنة لتتبع نفقات أهداف التنمية المستدامة وأثرها

على سبيل المثال، في صربيا تعمل الجمعية الوطنية مع المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في صربيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير بوابة للموازنة والنفقات من شأنها تمكين الرقابة على نفقات الموازنة العامة على نحو أفضل. وتعتمد البوابة على الممارسات الجيدة المستوحاة من بوابة نظام معلومات الموازنة الاتحادية للبرلمان البرازيلي، والتي تُعدّ واحدة من أفضل أنظمة معلومات الموازنة العامة، التي تُتيح الوصول إلى قواعد البيانات الحكومية المُتعلقة بوضع الخطط والموازنات العامة بسهولة، وذلك من خلال أداة إستعلام واحدة عبر الانترنت. وقد عملت لجنة المالية وموازنة الدولة والرقابة على الإنفاق العام التابعة للجمعية الوطنية الصربية في تعاون وثيق مع وزارة إدارة الخزينة المالية للوصول إلى مذكرة تفاهم وبروتوكولات حول تبادل البيانات.

إضافة إلى جمع البيانات الأولية من إدارة الخزينة، تتولّى البوابة الصربيّة مقارنة المعلومات التي تقدمها إدارة الخزينة مع معلومات جهاز الرقابة المالية والمحاسبة للبلد ومكتب المشتريات العامة وجهاز الدين العام، من خلال استيعاب قواعد البيانات الخاصة بهم. يُعدّ الجمع بين بيانات نفقات الموازنة العامة ونتائج التدقيق وبيانات المشتريات العامة ابتكارا عالميا في مجال رقابة الموازنة. وقبل البدء في استعمال البوابة، لم تكن هناك أي آليّة مُمنهجة تسمح للجمعية الوطنية الصربيّة بتفحّص النفقات العامة. تسمح هذه البوابة الجديدة بإجراء المراجعة والتحاليل التي من شأنها أن توفّر المدخرات، وتُحسّن من تقديم الخدمات العامة من خلال تحديد نسبة الهدر وسوء الإدارة. بدأت البوابة بتطبيق نسختها التجريبيّة في ١ ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠١٥، حيث يتمّ في المرحلة الأولى اختبار البوابة من قبل اللجنة المالية، بينما سيتمّ في المرحلتين التاليتين إتاحتها لجميع أعضاء البرلمان وللجمهور.

لمزيد من المعلومات، أنظر: http://www.rs.undp.org/content/serbia/en/home/presscenter/articles/2015/12/07/portal-for-monitoring-public-fi-nance-a-paradigm-shift-in-parliamentary-oversight-in-serbia.html

أسئلة للتأمل

- هل لدى لجان الحسابات العامة والموازنة الموارد البشرية والمالية الكافية لإجراء تقييماتها بشأن أثر الموازنة (مثلا، من خلال زيارات رصد الموقع لتقييم تنفيذ البرامج المُتعلقة بأهداف التنمية المستدامة)؟
- هل يسمح النظام الداخلي للجان الحسابات العامة أو الموازنة استجواب مسؤولين حكوميين على نحو فعّال من أجل تقييم: (أ) فعالية إنفاق الحكومة على القضايا المُتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، و(ب) المساءلة عن الأموال التي أنفقت؟
- هل يضمن النظام الداخلي وجود استجابة فعّالة من الحكومة فيما يخص التقارير والتوصيات التي تُصدرها لجان الحسابات العامة ورقابة الموازنة؟
- ما هي الموارد التي يمكن أن يعتمد عليها البرلمانيون لمساعدتهم في تحليل نفقات الموازنة وتقييم أثرها؟ هل هناك أي مؤسسات فكر ورأي / مؤسسات أكاديمية / منظمات مجتمع مدني يُمكن أن تساعد في هذا التحليل؟

سادسًا. رصـــد تنفيذ أهداف التنميـــة المســـــتدامة

الوظائف الأساسية للبرلمانات

الرقابة

الرقابة هي العمليـة التي يرصُد فيها البرلمـان جودة عمل الحكومـة فيما يتعلـق بتنفيـذ القـوانين وخطط التنمية والموازنات التي تم اعتمادها مسـبقا من قبل البرلمان. توجد عدّة طرق للرقابـة سـيتم مناقشـتها بالتفصيـل لاحقا في هـذا الدليل، وتشـمل لجنـة التحقيـق و"وقت السؤال" والاستجواب.

الرقابة على السلطة التنفيذية من أهم واجبات البرلمانيين - سواء أكانوا من الحزب الحاكم أم من المعارضة أم غير منحازين- من أجل ضمان المساءلة بشأن فعالية وكفاءة عملية الإنفاق والقوانين والبرامج الموجّهة إلى الناس. وتحقيقا لذلك، عادة ما تخوَّل البرلمانات صلاحيات قويّة للتحقيق والاستجواب والرقابة. وتشدّد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ صراحة على أن ضمان المساءلة خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على درجة من الأهمية لتعزيز دور هذه الخطة في تحقيق نتائج ملموسة للناس. وفي هذا الصدد، تلعب البرلمانات دورا هاما باعتبارها واحدة من آليات المساءلة المحلية الأقوى في البلاد، فهي قادرة على إيجاد بيئة مساءلة ملائمة من خلال سنّ القوانين، وبدورها تتحمل مسؤوليات مباشرة في ضمان تحقيق المساءلة من خلال جهود الرقابة الخاصة بها.

أ. لجان الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تعتبر لجنة الرقابة واحدة من أقوى الآليات التي يمكن أن تعتمد عليها البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فهي تُعطي البرلمانيين فرصة لتقييم ما إذا كانت السياسات والقوانين والبرامج تُنفّذ بشكل فعّال من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة بصورة معمّقة؛ وإلا، وضع توصيات بشأن كيفية تحسين التنفيذ. عادة ما تخوَّل اللجان البرلمانية صلاحية مطالبة الأجهزة الحكومية بالمعلومات والوثائق بغية استجواب المسؤولين الحكوميين وعقد جلسات استماع واستجوابات أخرى (وكذلك من خلال الزيارات الميدانية) من أجل تعزيز فهمهم لكيفية قيام الحكومة بواجباتها تجاه المواطنين. تعطي الفرصة للبرلمانيين لإجراء استجوابات مُفصّلة حول القضايا الهامة، من خلال تخصيص المزيد من الوقت للنظر في قضايا فردية وإشراك شريحة عرضية واسعة من أصحاب المصلحة في مداولاتهم. وفي هذا الصدد، يمكن أن يلعب البرلمانيون دورا أساسيا كحلقة وصل بين الدولة والناس، بما في ذلك الفئات الأكثر تهميشا واستضعافا، مما يحبّذ نظر اللجان في إشراك الجمهور كجزء أساسي من وظائفهم. وحيث أن اللجان تشارك بصورة استباقية في الرصد والرقابة فمن شأنها أن تكون واحدة من أقوى آليّات المساءلة المحلية المتاحة لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أكمل وجه.

أثير الكثير من النقاش حول أفضل السُبل لاستخدام نظام اللجنة للرقابة الفعّالة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ابتداء، وأهداف التنمية المستدامة حاليا. مع الشروع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كان هناك الكثير من الحماس بشأن فكرة إنشاء لجنة برلمانية مُنفردة مخصّصة للأهداف الإنمائية للألفية لتكون مسؤولة عن الرقابة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل عام. إلا أن مقاربة اللجنة المنفردة قد تثير الجدل حول إمكانية تقاطع عمل مثل هذه اللجنة مع لجان البرلمان العادية، سيما وأن الأهداف الإنمائية للألفية تناولت جوانب متعددة من الحياة اليومية، في حين تتوسع أهداف التنمية المستدامة في نطاق تطبيقها.

فيجي والهند: تطبيق المساواة بين الجنسين من خلال آليّات برلمانية متعدّدة تراعي النوع الاجتماعي

في فيجي، تم تضمين النظام الأساسي الجديد للبرلمان مبدأ المساواة بين الجنسين في عمل اللجان البرلمانية، تأكيدا على أن جميع اللجان الدائمة لديها دور تلعبه في ضمان أخذ قضايا النوع الاجتماعي بعين الاعتبار. يبيّن القسم ١١٠(١) من النظام الأساسي سلطة كل لجنة في مراجعة مشاريع القوانين، وإجراء تحقيقات الرقابة وغيرها من الوظائف الرئيسة. ثم ينص القسم ١١٠(٢) من النظام الأساسي: «في إطار تنفيذ أي نشاط منصوص عليه في هذا البند (١)، تتكفّل اللجنة بإيلاء الاعتبار الكامل لمبدأ المساواة بين الجنسين وذلك لضمان البت في جميع المسائل من حيث أثرها وميّزتها لكل من الرجال والنساء على قدم من المساواة». وقد أدّى هذا البند بالفعل إلى التغيير في كيفية عمل اللجان البرلمانية في فيجي، ففي عام ٢٠١٥، أجرت لجنة المصادر الطبيعية جلسات استماع وأصدرت تقريرا بشأن تطوير متنزّه جديد. ومن أجل ضمان الامتثال للقسم ١١٠(٢) ولضمان أن تُسمع أصوات النساء، دعت اللجنة عددا من منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع النساء على تقديم عروض حول هذا الموضوع، وتقديم وجهات نظرهم بشأن تأثير تطوير المتنزّه على النساء المتضررات.

في المقابل، توجد في الهند لجنة تمكين المرأة وهي لجنة برلمانية مخصّصة وبصلاحيات واسعة تشمل: (١) النظر في التقارير المُقدّمة من الهيئة الوطنية للمرأة، وتقديم تقارير عن التدابير التي ينبغي اتخاذها من قبل الحكومة لتحسين وضع المرأة، و(٢) دراسة التدابير التي اتخذتها الحكومة لضمان مساواة المرأة في جميع الأمور، و (٣) دراسة التدابير التي اتخذتها حكومة الاتحاد فيما يخص تعليم المرأة وتمثيلها في الهيئات التشريعية وغيرها من المجالات، و(٤) النظر في أي مسائل أخرى يُحيلها رئيس الجلسة في أي من المجلسين أو بمحض إرادتهم. وفي عامي ٢٠١٥/٢٠١٦، نظرت هذه اللجنة في عدة مسائل أبرزها؛ النساء في الاحتجاز والوصول إلى العدالة، ورعاية صحة المرأة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات تجاه المرأة، وتنفيذ القوانين لحماية النساء من العنف الأسري، والتحرش الجنسي بالنساء في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية، وخطط التأمين للمرأة، وتمكين النساء القَبَليّات، ووضع النساء العاملات في القطاع غير المنتظم. وقد تم تنفيذ كل هذه الاستفسارات بالشراكة مع لجان أخرى ذات اختصاصات مماثلة.

لمزيد من المعلومات عن مثال فيجي الرجاء الاطلاع على الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمانات التي تراعي النوع الاجتماعي: استعراض عالمي للممارسات الجيدة، www.ipu.org/pdf/publications/gsp11-e.pdf/2011. والنظام الأساسي لبرلمان فيجي www.parliament.gov.fj/getattachment/Par-liament-Business/Rules-of-the-House/SO-210316.pdf.aspx.

لمزيد من المعلومات عن مثال الهند، الرجاء الاطلاع على http://parliamentofindia.nic.in/ls/intro/committee_on_empowerment.htm. و http://164.100.47.192/Loksabha/Committee/CommitteeInformation.aspx?comm_code=8&tab=2.

قد تكون العديد من اللجان مُنخرطة تقريبا في الأنشطة التي تساهم في رقابة أهداف التنمية المستدامة نظرا لصلاحياتها القطاعية التي تُغطي هدفا أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة، وهذا يستدعي مراجعة مدى اتساع نطاق اختصاص اللجان القائمة والجوانب العملية لرقابتها، لضمان رقابة أكثر شمولية على أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تنظر غالبية لجان قطاع الصحة البرلمانية في قضايا تتعلق بالهدف ٣ للتنمية المستدامة الذي يُعنى بالصحة الجيّدة والسليمة، حيث يتركز عملها في الغالب على قضايا مُرتبطة مباشرة بناخبيهم ومنها أجور الطبيب أو فترات الانتظار لإجراء العمليات، دون أن تتطرّق إلى أمور أخرى تدخل في نطاق هذا الهدف، كما في ترويج الصحة والوقاية من الأمراض والإستراتيجيات الوطنية لتحسين الصحة. على هذا الغرار، تُغطي لجنة قطاع التعليم البرلمانية بكل تأكيد بعض الجوانب الخاصة بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والتي تُعنى بالمساواة في التعليم، إلا أن الرقابة قد تُركّز على رواتب قطاع التعليم أو سعة الصف الدراسي، بدلا من الإستراتيجيات طويلة المدى من أجل إزالة الفروق بين الجنسين في مخرجات التعليم. كل ذلك يستدعي النظر في نطاق العمل والاهتمام؛ وإذا قرر البرلمان إدماج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من خلال اللجان القائمة، من المستحسن عندئذ توضيح مسؤولية كل لجنة في الرقابة على مقاصد أهداف التنمية المستدامة من خلال اختصاصات وصلاحيات كل منها.

إن أراد البرلمان إنشاء لجنة محددة معنية بأهداف التنمية المستدامة لتكون بمثابة حلقة وصل تتولّى زمام المبادرة في ضمان الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ورصدها، يمكن عندئذ تكليف لجنة قائمة بذلك. فعلى سبيل المثال، إذا كان لدى البرلمان لجنة مختصة بالشؤون الاجتماعية أو لجنة للحد من الفقر مُكلّفة بصلاحيات واسعة للنظر في قضايا التنمية المستدامة أو التخفيف من قضية الفقر، فيمكن تخصيص هذه اللجنة للقيام بدور حلقة وصل فعّالة معنيّة بأهداف التنمية المستدامة داخل البرلمان.

ويمكن لهذه اللجنة أيضا أن تساهم في تنسيق الجهود التي تبذلها اللجان الأخرى للنظر في القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، علاوة على دورها في مراجعة أي تقارير وطنية تُصدرها الحكومة بشأن أهداف التنمية المستدامة. من ناحية أخرى، قد تُكلّف لجنة الشؤون الخارجية بالقيام بدور حلقة وصل على اعتبار أن أهداف التنمية المستدامة ذات عنصر عالمي.

في رومانيا، على سبيل المثال، أنشأت لجنة السياسات الخارجية لجنة فرعيّة للتنمية المستدامة التي بدأت سلسلة من المشاورات مع المؤسسات الحكومية وأكاديميين وممثلي المجتمع المدني ذوي الصلة، بهدف إنشاء خارطة طريق لمراجعة الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بما يتواءم وأهداف التنمية المستدامة الجديدة.

وأيا كانت القرارات المُتّخذة، من المُحبّذ إجراء نوع من تحليل التكلفة والفوائد أو إعداد ورقة موقف للنظر في كافة الخيارات قبل أن يقرّر البرلمان آلية تعامله مع رقابة أهداف التنمية المستدامة. تاليا مجموعة من الإيجابيات المرتبطة باستخدام لجان مُخصّصة إزاء قطاعية منها لتكون معنية بأهداف التنمية المستدامة في البرلمان:

استخدام اللجان القائمة

- عادة ما تكون هذه اللجان قائمة بالفعل ولديها موارد مالية وموظفين.
- قد تتوفر خبرة ذات علاقة بالموضوع لدى أعضاء اللجنة والموظفين.
- لن تكون هناك حاجة لتغيير النظام الداخلي لإنشاء لجنة جديدة (إلا أنه من الممكن مراجعة النظام للإشارة بصورة أكثر صراحة إلى الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ضمن صلاحيات كل لجنة)، وبالتالي يمكن للبرلمان أن يبدأ فورا العمل على القضايا المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.
- تسمح بمزيد من الوقت لإجراء دراسة مُعمّقة بشأن التشريعات وتوفير الرقابة فيما يتعلق بكل هدف من أهداف التنمية المستدامة ومقاصده (بالمقارنة مع وجود لجنة مُنفردة لأهداف التنمية المستدامة تكون ملزمة بالنظر في جميع القوانين والسياسات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة).

إنشاء لجنة جديدة معنية بأهداف التنمية المستدامة

- يتيح إنشاء لجنة جديدة معنية بأهداف التنمية المستدامة الفرصة للبرلمان لإصدار بيان علني حول الأهمية التي يوليها إلى أهداف التنمية المستدامة.
- يمكن لهذه اللجنة أن تكون بمثابة حلقة وصل مركزية داخل البرلمان فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، سواء بالنسبة للحكومة للعمل معها، أم بالنسبة للمجتمع المدني والجمهور لتوجيه حملات المناصرة الخاصة بهم.
- إن وجود لجنة منفردة قد يجعل من عملية تتبع التشريعات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة أسهل (إلا أن اتساع نطاق القضايا المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة يفيد عمليا بأن جميع القوانين ستكون إلى حد ما ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، مما يتعيّن النظر فيها بالتعاون مع اللجنة القطاعية ذات الصلة).

من المؤكد تماما إمكانية تبنّي المقاربتين من حيث مراجعة صلاحية اللجان القائمة وتعديلها لتتواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل أفضل، وإنشاء لجنة شاملة معنيّة بأهداف التنمية المستدامة لمراجعة التقدّم المُحرز والتنسيق بشكل عام، أو إعادة تكليف لجنة قائمة بمهام تلك الأخيرة.

أسئلة للتأمل

- هل قام برلمانكم بمراجعة الأنظمة الداخلية الخاصة باللجان البرلمانية القائمة وصلاحياتها للتأكد من أن أهداف التنمية المستدامة تشكل جزءا من اختصاص كل لجنة، إضافة إلى تقييم مدى وكيفية تعزيز دور اللجان لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والرقابة عليها؟
- في حال ما إذا كان برلمانكم يدرس إمكانية إنشاء لجنة برلمانية مُخصّصة لأهداف التنمية المستدامة، فهل:
  - تم إجراء تحليل للتكلفة والفوائد، لا سيما لتقييم الموظفين وموارد التمويل الإضافية اللازمة لدعم مثل هذه اللجنة؟
  - تم النظر في إمكانية إعادة تكليف لجنة أخرى لتكون بمثابة حلقة وصل بشأن أهداف التنمية المستدامة؟
- هل تملك اللجان القطاعية الصلاحية القانونية والموارد (البشرية والمالية) للقيام بتقييماتها حول أثر القوانين والبرامج المقترحة على أهداف التنمية المستدامة (بما في ذلك زيارات الرصد للمواقع لتقييم تنفيذ البرامج المُتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، أينما لزم ذلك)؟ إذا لم يكن الحال كذلك، ما هي الثغرات الخاصة بالقدرات، وما الذي يمكن القيام به لمعالجتها؟
- هل يسمح النظام الداخلي للّجان القطاعية من مقابلة المسؤولين الحكوميين وإشراكهم من أجل إجراء تقييم مناسب حول ما إذا كان أو للكيفية التي ساهمت بها سياساتهم وبرامجهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل يضمن النظام الداخلي استجابة فعّالة للتقارير والتوصيات الصادرة عن اللجان من طرف الحكومة؟ إذا لم يكن الحال كذلك، كيف يمكن تحسينها لضمان التكليف بمثل هذه الردود؟

ب. التحقيقات البرلمانية

واحدة من أقوى الصلاحيات التي تمارسها معظم البرلمانات هي القدرة على الشروع في التحقيق في أي مسألة تتعلق بالصالح العام. على الرغم من أن النظام الداخلي قد يتطلّب إجراءات مُتعدّدة يجب اتباعها من أجل الشروع في هذه التحقيقات، إلا أن هذه الصلاحية وسيلة ناجعة للبرلمانيين للفت الانتباه حول قضايا ذات اهتمام متعلقة بأهداف التنمية المستدامة. تتم إدارة التحقيقات من خلال لجان قائمة، فبعض اللجان على سبيل المثال تسمح مهامها بالشروع في جلسات استماع بشأن أي «مسألة تتعلق بالصلاحيات المُكلّفة بها هذه اللجنة». من ناحية أخرى، يمكن للبرلمان تمرير قرار في الجلسة العامة يُكلّف بموجبه لجنة قائمة بإجراء تحقيق خاص في قضية معينة. وفي حال عدم وجود لجنة ذات اختصاص في الموضوع المعني، أو حين يتطلب إجراء تحقيق ما المزيد من الموارد المُخصّصة لذلك، للبرلمان عندئذ إنشاء لجنة مُخصّصة أو خاصة وبتكليف محدد ومُنفرد لإجراء التحقيق، بحيث يتم حلّها عند الانتهاء من مهمتها.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الهند
انتخابات الهند في عام ٢٠١٤. الصورة: براشانث فيشوانااثان

يجدر القول أن التحقيقات البرلمانية قد تكون آلية حاسمة للسياسات والرصد فيما يخصّ دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهي تسمح للبرلمانيين باستدعاء الشهود وطلب فحص الوثائق الحكومية، وتنظيم جلسات استماع عامة، ومناقشة القضايا المتعلقة بمعالجة مشكلة سياسات معيّنة بشكل معمّق.

لعل الأهم من ذلك، أن لعملية إشراك الجمهور فائدة خاصة – حيث تسمح معظم البرلمانات بالمداخلات المكتوبة منها والشفوية وحتى عبر الانترنت، فضلا عن السماح للخبراء وغيرهم من ذوي المعرفة المُتخصّصة بتقديم بيّنتهم الشفوية شخصيا. وفي نهاية التحقيق، تقوم اللجنة بإعداد تقرير يُمثّل فرصة حاسمة للبرلمانيين لتقديم التوصيات بشأن السياسات والقانون وبرامج للعمل إلى الحكومة والجمهور . يمكن أن تكون هذه التقارير على درجة من الفائدة في البلدان المُنقسمة سياسيا سعيا منها لتقديم تدابير مختلفة سلمية لمواجهة ذات التحديات بشأن السياسات، مع رؤى الأغلبية والأقلية التي تمكّن البرلمانيين ذوي الانتماءات السياسية المتعدّدة من انتهاز الفرصة لتبادل الأفكار والرؤى الخاصة بهم.

أستراليا والمملكة المتحدة: القضاء على الاتجار بالبشر

تبقى الحقيقة المؤلمة بأن الاتجار بالبشر، خاصة بالنسبة للنساء والأطفال، لا تزال تشكل مشكلة متجذرة. في هذا الصدد تدعو أهداف التنمية المستدامة كافة الحكومات إلى اتخاذ إجراءات للقضاء على الاتجار بالبشر؛ يدعو المقصد ٥-٢ إلى «القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال». بينما يدعو المقصد ١٦-٢ إلى «إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم». وتعتبر الجهود لمعالجة هذا التحدي عبر الاختصاص ومتعدّد الأوجه، من خلال ضمان كفاية الإطار التشريعي والآليات الداعمة الأخرى، خطوة حاسمة بحد ذاتها.

في أستراليا، باشرت اللجنة البرلمانية الاتحادية المشتركة بشأن إنفاذ القانون تحقيقا فيما يخص ظاهرة الاتجار بالبشر في ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠١٥، حيث تناول التحقيق قضايا تخصّ الثقافة وإنفاذ القانون والجريمة العابرة للحدود والهجرة والتكنولوجيا، إضافة إلى تحديد تدابير عملية لمواجهة هذه التحديات. وقد قُدّمت إحدى وعشرون مداخلة إلى التحقيق أغلبها من منظمات المجتمع المدني والشبكات النسائية العاملة في هذه القضايا.

في المملكة المتحدة، بدأت لجنة الشؤون الداخلية البرلمانية تحقيقا في الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٨، وقُدّم التقرير بصدده في عام ٢٠٠٩. ويأتي ذلك مثالا على دور العمل البرلماني في تعجيل العمل التنفيذي، حيث طرحت الحكومة في عام ٢٠١٣ مشروع قانون الرقّ الحديث بناء على توصيات ذلك التحقيق الأولي. وفي مارس/آذار من عام ٢٠١٤، عقدت اللجنة البرلمانية المشتركة لمشروع الرقّ الحديث جلسات استماع عامة مُستهدَفة إضافية بشأن هذه المسألة. إلا أن هذه اللجنة تمتعت باختصاص أضيق من أن تنظر فيما إذا كان مشروع القانون من شأنه أن يكون فعّالا في حماية ضحايا الرق والاتجار بالبشر، وتأمين إدانة الجناة. وتأكيدا على الأهمية، فقد تم تمرير مشروع القانون في عام ٢٠١٥، وفي عام ٢٠١٦ قُدّم اقتراح في مجلس العموم يُوصي بإدراج مقاصد محددة من أهداف التنمية المستدامة تُعنى بالاتجار بالبشر.

المصادر:

أستراليا: http://www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Committees/Joint/Law_Enforcement/Human_trafficking، و http://www.parliament.uk/business/committees/committees-archive/home-affairs-committee/hacpn080118no21/، و http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200809/cmselect/cmhaff/cmhaff.htm.

المملكة المتحدة: http://www.parliament.uk/business/committees/committees-a-z/joint-select/draft-modern-slavery-bill/news/-evidence-ses-sion-draft-modern-slavery-bill-1/، و http://www.parliament.uk/edm/2015-16/1255.

أسئلة للتأمل

- هل يسمح النظام الداخلي لبرلمانكم بإجراء تحقيقات يمكن استخدامها لدراسة القضايا المُتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؟
- هل يسمح النظام الداخلي للتحقيقات من استجواب المسؤولين الحكوميين المنتخبين والمعيّنين على نحو فعّال من أجل تقييم مدى فعالية عمل الحكومة بشأن المسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بشكل صحيح؟
- عندما تباشر التحقيقات، هل تتوفر الموارد المالية والبشرية للّجان بحيث تؤدي صلاحياتها بفعالية (على سبيل المثال، توفُّر الأموال لتنظيم جلسات الاستماع العامة، وتوفُّر المهارات لدى الموظفين لإجراء البحوث، وتوفُّر مشورة الخبراء، وإصدار تقارير جيدة من قبل اللجنة)؟

ج. الأسئلة الخطيّة والشفويّة والاستجواب

تعتبر الآليات التي تمكن البرلمانيين من استجواب الوزراء الحكوميين مباشرة بشأن المواضيع التي تدخل ضمن حقائبهم الوزارية من بين أبسط الأساليب البرلمانية لإخضاع الحكومة للمساءلة، بل وأكثرها فعالية. تختلف هذه الآليات تبعا لشكل السلطة التشريعية، إلا أن هدفها واحد – توجيه أسئلة إلى الوزراء خطّيا أو شفاهة (وقت السؤال) مع المطالبة برد علني.

الأسئلة الخطيّة والشفويّة: وهي عملية يتم اعتمادها في الأنظمة البرلمانية، حيث يتم تخصيص وقت معين لاستجواب الوزراء، بحيث يُمكن طرح الأسئلة من قبل أعضاء موالين للحكومة أو أعضاء غير حكوميين. في النظام البرلماني غالبا ما يجلس الوزراء في المجلس كأعضاء؛ وقد يُسمح بمتابعة طرح الأسئلة من قبل أعضاء آخرين. وعادة ما يُعزّز مُتطلب الرد على الأسئلة الشفويّة في النظام الذي يُسمح فيه لأعضاء البرلمان بسؤال الوزراء خطيّا، ويتم فيه نشر إجابات الوزراء كجزء من محاضر البرلمان.

الاستجواب: يستخدم الاستجواب في النظم التي فيها فصل قوي بين السلطات حيث لا يجلس الوزراء عادة في المجلس، مما يستوجب استدعاءهم إلى البرلمان للرد على استجوابات الأعضاء. في هذه الحالة لا بد من تقديم الاستجواب مع إشعار، لإعطاء الوزير الوقت الكافي من أجل الترتيب للحضور إلى البرلمان. ويمكن ربط الاستجواب بطلب طرح الثقة بالوزير أو الحكومة في بعض البرلمانات.

سريلانكا: وضع ضغوط برلمانية على الحكومة من أجل العمل على قضايا أهداف التنمية المستدامة

في سريلانكا، يستغل البرلمانيون "وقت السؤال" كفرصة لسؤال الوزراء عن التقدّم المُحرز في تنفيذ قضايا مُحدّدة تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويعتبر الموقع البرلماني الإلكتروني من بين الممارسات العالمية الجيّدة، ويُشكّل آلية تسعى إلى تمكين البرلمانيين من الإعلان عن التزامهم بالإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو استباقي، إضافة إلى تمكين الناس أنفسهم من الحصول على معلومات من الحكومة بشأن ما تم إنجازه (أو ما لم ينجز).

يمكن للبرلمانيين من دول أخرى أن يجدوا في الموقع الإلكتروني لبرلمان سريلانكا مصدرا مُفيدا لسلسة محتملة من الاستجوابات التي يمكن استخدامها في بلادهم. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٤ قام عضو باستخدام "وقت السؤال" لسؤال وزير المالية والتخطيط عن معلومات بشأن خط الفقر في المنطقة، حيث تناولت الأسئلة الموجهة إلى الوزير الآتي:

(أ) هل كان يعي بأن دائرة التعداد السكاني والإحصاءات تقوم بنشر خط الفقر في المنطقة شهريا تبعا للحد الأدنى من إنفاق الفرد الواحد شهريا لتلبية الاحتياجات الأساسية؟

(ب) هل سيقوم بإعلام المجلس بالآتي:
(١) آخر المعلومات المتاحة عن خط الفقر في منطقة كولومبو؛ و
(٢) الاحتياجات الأساسية المشمولة في عملية احتساب خط الفقر المبين أعلاه؟

(ج) إذا لم يكن الحال كذلك، فلماذا؟

أنظر: http://www.parliament.lk/en/business-of-parliament/parliamentary-questions

بغضّ النظر عن شكل الاستجواب الذي يتم إتباعه، تعتبر آليات الاستجواب أنجع الوسائل التي تُمكّن البرلمانيين من إثارة أي قضية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة ذات اهتمام عام في المجلس، والمطالبة بإجابات من طرف الحكومة حول ما تقوم به في هذا الصدد. يمكن أن تُركّز الأسئلة على إجراءات التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها على نطاق واسع (على سبيل المثال، ما هو الوضع الحالي لإعداد الخطة الوطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة؟ ومتى سيتم طرحها للمناقشة في البرلمان؟)، أو يمكن أن تكون أكثر تحديدا وذلك بالتحقيق في تنفيذ هدف مُعيّن من أهداف التنمية المستدامة أو مقصد مُعيّن (على سبيل المثال، ما الذي تقوم به الحكومة لمعالجة قضايا عدم المساواة وفقا للهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة؟). كما يمكنها أيضا أن تستجوب أنشطة مُحدّدة فيما يتعلق بالمقصد (على سبيل المثال، ما هي الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز تقديم الخدمات من قبل مؤسسة التعليم المهني في محافظة كذا وفقا للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة؛ المقصد ٤-٤؟).

أسئلة للتأمل

- هل يسمح النظام الداخلي لبرلمانكم، في الواقع العملي، باستخدام الأسئلة الخطيّة أو الشفويّة أو الاستجواب بهدف إخضاع وزراء الحكومة للمساءلة بصورة جديّة؟ إذا لم يكن الحال كذلك، ما هي نقاط الضعف في النظام الحالي وكيف يمكن معالجتها؟
- هل يحصل الأعضاء غير الحكوميين في البرلمان على ما يكفي من الوقت والفرص لاستخدام الأسئلة الخطيّة أو الشفويّة والاستجواب بشكل فعّال؟ إذا لم يكن الحال كذلك، ما الذي يمكن عمله لتحسين الممارسات القائمة؟
- هل يتم بث الاستجواب والردود عليه، والأسئلة والأجوبة الناجمة عن الأسئلة الخطيّة والشفويّة، ونشرها على الموقع البرلماني الإلكتروني؟ هل تتوفّر الأسئلة والأجوبة الخطيّة، وهل يُستَوجب نشرها؟ إذا لم يكن الحال كذلك، كيف يمكن تبادل المعلومات الناجمة عن هذه الإجراءات بشكل أكثر فعالية مع الجمهور؟

سابعًا. التمثيل: إشـــراك الناس وتعزيز مشـــاركة الجمهور

الوظائف الأساسية للبرلمانات

التمثيل

يمثّل البرلمانيـــون أثنـــاء أدائهـــم لوظائفهم المتعلقـة بســـنّ القوانين والرقابـــة أولئـــك الذين قامـــوا بانتخابهـــم. وحتى يتســـنّى للبرلمان الحفاظ على شـرعيته، يتعيّن خضوعه للمســـاءلة من قبل الناخبين بصورة ممنهجـــة وعلى مدى ولاية البرلمان، دون الاقتصـــار على فترة الانتخـاب. ومن الأهميـــة بمكان أن يُتاح للناس فرصا كافية لإبداء آراءهم بشأن عمل البرلمان والبرلمانيين.

تتمثل شرعية البرلمان وأعضائه في انتخابهم لتمثيل أناس بلد ما (أو ولاية أو مقاطعة)، وتكمُن مهمة أعضاء الجمعية الوطنية في اتخاذ القرارات نيابة عن جميع الناس، مما يستدعي المؤسسة البرلمانية وأعضائها إلى تطوير وسائل فاعلة تسعى إلى إشراك الجمهور للتوثّق من اهتماماتهم وآرائهم ومخاوفهم بصورة دورية. وعدم القيام بذلك من شأنه أن يؤدي إلى تهديد شرعية هذه المؤسسة، فضلا عن مواجهة الأعضاء لصعوبات المساءلة خلال الانتخابات المقبلة.

بعيدا عن الأساس الدستوري للحاجة إلى وجود البرلمانات لتعزيز التمثيل، هناك مبررات عملية وقانونية لمشاركة الجمهور مشاركة فعالة. حيث تنصّ أهداف التنمية المستدامة في الهدف ١٦ على وجود مؤسسات حكومية أكثر شمولا (بما في ذلك البرلمانات)، كما تدعو إلى الشمولية السياسية بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الحالة الاقتصادية أو غيرها. عليه، فإن البلدان التي تعهّدت بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ملتزمة ضمنيّا في بناء برلمانات أكثر شمولية وفعالية على مرّ السنوات القادمة.

على الرغم من صعوبة أن يكونوا خبراء في كافة الموضوعات التي يواجهونها، البرلمانيون مسؤولون أمام أولئك الذين يعملون ويعيشون في إطار القوانين التي يسنّونها والموازنات التي يصادقون عليها، عن ضمان استشارة الناس بشكل موسّع حول إجراءات تمسّهم. فالمساهمة الأكبر من الناخبين بآرائهم من شأنها سنّ قوانين ذات جودة عالية وموازنات أكثر قُدرة على كسب قبول الجمهور ورضائهم. ولا يعني ذلك قبول البرلمانيين لقضايا كل ناخب على حدة، وإنما أن يكونوا قادرين على القيام بدورهم بالسماع إلى شريحة عرضية واسعة من الجمهور، والأخذ بما سمعوه للتعبير عن الأصوات التي يمثلونها وعكسها في مداخلاتهم في البرلمان.

تنطبق فوائد الحوار العام اللازم لعمل البرلمان بنفس القدر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان اعتماد الأطر القانونية التي يتمّ إنشاؤها والتمويل المُخصّص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المُتعدّدة على آراء وردود أفعال الناس الذين سيتأثرون ويستفيدون من هذه التغييرات. يجب أن تكون أهداف التنمية المستدامة مفهومة لجميع الناس على أنها مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى جعل حياتهم وحياة مجتمعاتهم أفضل.

لقد ناقشنا جوانب فنيّة محدّدة من عمل البرلماني باعتباره المشرّع - العمل في البرلمان من أجل تحقيق إصلاح في السياسات التي تصبّ في الصالح الوطني. إلا أن واقع معظم البرلمانيين يحثّهم على استمرار الاستجابة لاحتياجات الناس وقضاياهم. يتلقّى البرلماني العديد من الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية وطلبات شخصية للمساعدة في أي وقت كان، وقد يكون الرد على هذه الطلبات وظيفة بدوام كامل بحد ذاته.

يتمثل التحدي الأكبر للعديد من البرلمانيين في بناء حوار دائم مع المواطنين يتمحّور حول السياسات، سعيا وراء الحصول على آراء الناخبين بصورة مستمرة على الصعيدين المحلي والوطني على حد سواء، لاكتساب رؤية واضحة من خلال خبراتهم، وضمان أن كلّا من القوانين المُصادق عليها والرقابة التي يمارسها البرلمان تعكس مصالحهم واهتماماتهم.

جمهورية جنوب أفريقيا: إطار المشاركة العامة

تنص المادة ٥٩ من دستور جمهورية جنوب أفريقيا (١٩٩٦) على أنه يجب على الجمعية الوطنية «تسهيل مشاركة الشعب في العمليات التشريعية وغيرها التي تجريها الجمعية الوطنية ولجانها». ولوضع هذه المادة موضع التنفيذ، أوجد إطار المشاركة العامة لسنة ٢٠١٣ تسلسلا لمشاركة الجمهور قائما على أربعة مستويات:

مستوى ١: إبلاغ المواطنين عن عمل البرلمان والحكومة

مستوى ٢: استشارة الجمهور والأخذ بآرائهم

المستوى ٣: إشراك الجمهور عن طريق إقامة الحوار

المستوى ٤: التعاون مع الجمهور من خلال خلق فرص للشراكة

على الرغم من هذه الأحكام الدستورية، لاحظت الدراسات الأكاديمية الأخيرة اللجوء إلى المحاكم لإنفاذ هذ الحكم حيثما تتقاعس الحكومات والسلطة التشريعية عن ذلك، وفي حالات عدم الشمولية في عملية مشاركة الجمهور.

المصادر: www.sais.gov.za/docs/pubs/pdf.pdf و http://www.krepublishers.com/02-Journals/JSS/JSS-39-0-000-14-Web/JSS-39-3-14-Abst-PDF/JSS-39-3-275-14-1620-Mubangizi-B-C/JSS-39-3-275-14-1620-Mubangizi-B-C-Tx[4].pdf.

تاليا مجموعة من الوسائل التي تُمكّن البرلمانيين والبرلمان من بناء حوار عام مع الناس:

المنتديات العامة المحلية: يمكن للبرلماني تنظيم المنتديات الوطنية الرسمية أو غير الرسمية وذلك داخل دائرة انتخابية أو مجتمع محلي، بحيث يتوفّر للناس من خلالها فرصة لتقديم ردود فعلهم بشأن قضية محددة (على سبيل المثال، مشروع قانون قيد النظر، أو حالة التعليم في المجتمع) أو مناقشة عامة تسعى إلى تلمّس مختلف القضايا.

المشاورات العامة: كما ورد في القسم السادس من هذا الدليل، يتوجب على اللجان البرلمانية إشراك المجتمع المدني والجمهور أثناء النظر في مشاريع القوانين وإجراء التحقيقات. قد تأخذ هذه المشاورات شكلا غير رسمي (أي المنتديات العامة، وجلسات إعداد التقارير) أو أكثر رسمية (أي جلسات استماع عامة)، أو أن تأخذ منحاً تقنيّا (أي استطلاعات) أو عاديّا (مثلا، التماس الآراء عبر الرسائل القصيرة). ويمكن أن تشمل أيضا مشاركة إفتراضية، بما في ذلك ردود الفعل والاستطلاعات عبر الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (يوناما)
المؤتمر الثالث لتقرير داي كوندي السنوي في أفغانستان في يناير/كانون الثاني من عام ٢٠١٢. الصورة: أوروا فريسيليس آلامبرا

غانا: إيصال المواطنين بالبرلمان وتطبيقه على أهداف التنمية المستدامة

في عام ٢٠١٥، أطلقت اللجنة المعنيّة بضمانات الحكومة التابعة لبرلمان غانا بوابة إلكترونية بدعم من شركاء خارجيين، تسمح للمواطنين بإعطاء ردود فعلهم عن عملها المنتظم، وتمكّنهم من تسليط الضوء على قضايا تتعلق بأعمال الحكومة في مجتمعاتهم. تقبّل المواطنون بحماس الشكل الجديد للمشاركة في البرلمان من خلال الأدوات عبر الانترنت وتلك خارج نطاق الانترنت، مما أسفر عنه لجنة عمل أكثر فعالية وأكثر كفاءة. يسمح «مُغيّر اللعبة» هذا ربط اللجان مباشرة بالقضايا المحلية مع ضمان الدفاع عن تلك الأصوات خلال المداولات.

المصدر: اكوا اسابرا-منساه «إيصال المواطنين بمبادرة البرلمان يحقق نجاحا كبيرا»، بي أند اف تي، ٢٤ مايو/أيار من عام ٢٠١٦، http://thebftonline.com/business/economy/19095/connecting-citizens-to-parliament-initiative-records-massive-success-.html

مشاورات الحزب: ينتمي معظم الأعضاء إلى حزب سياسي يمثّلونه في البرلمان، ولدى كثير من هذه الأحزاب فروع محلية بحيث يمكن لعضو البرلمان من خلال تلك الفروع أو المشاورات المُنظّمة من قبل الحزب، من معرفة وجهات نظر مؤيديهم.

شراكات المجتمع المدني: أيا كان الموضوع أو القضية المعروضة على البرلمان البتّ فيها، من المُرجّح وجود منظمة مجتمع مدني محلية أو وطنية تعمل أو تدعو إلى كسب التأييد في هذا المجال. فمن خلال الشراكة مع منظمة أو أكثر من منظمات المجتمع المدني، يمكن للبرلمان (أو البرلمانيين) توسيع قاعدة عملهم مع ضمان أن الأصوات التي قد لا تسمع بغير ذلك لديها الفرصة للمشاركة بآرائها حول عملهم.

وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الجديدة: أتاح وصول الناس إلى الهواتف المحمولة والإنترنت فرصة للبرلمانات والبرلمانيين لإشراكهم في حوار حول عمل البرلمان، وتلمُّس ردود فعلهم وأفكارهم بصورة منتظمة.

الاستطلاعات: مع التقدّم في التكنولوجيا، انخفضت تكلفة إجراء الاستطلاعات بشكل كبير، مما سمح للبرلمانات والبرلمانيين استخدام أدوات عبر الإنترنت بشكل مُوسّع لجمع ردود فعل الناس قبل إجراء المداولات حول مشروع قانون أو كجزء من تحقيقات الرقابة.

اجتماعات فردية أو لمجموعات صغيرة: يمكن للبرلمانيين تنظيم اجتماعات مع الناس ممن لديهم قضايا أو مسائل يرغبون بطرحها وجها لوجه أو من خلال مجموعة صغيرة.

أ. تعزيز العملية التشاركية في سنّ القوانين

إن العملية التشاركية في سنّ القوانين إجراء يقوم من خلاله البرلمان، أو المجموعة البرلمانية، أو اللجنة أو البرلماني، بإشراك الجمهور في النظر في مشاريع القوانين المعروضة على مجلس ومراجعتها بشكل فعّال.

عادة ما تمرّ عملية مراجعة مشروع القانون داخل البرلمان بعدة مراحل تشمل، عدد من «القراءات» أو المناقشات ضمن جلسات عامة في المجلس. وتأتي فرصة الجمهور لمشاركة البرلمان وتزويد آرائهم في الوقت المناسب في مرحلة اللجنة، وقبل قيام البرلمان بإعداد أو النظر في أي تعديلات محتملة لمشروع القانون.

تعتبر جلسة الاستماع العلنية الوسيلة الأكثر شيوعا لإشراك الجمهور، حيث تعقد اللجنة من خلالها اجتماعات رسمية يتمّ فيها دعوة الناس المهتمين وأصحاب المصلحة والخبراء المعنيين والمجتمع المدني إلى الحضور وتقديم مداخلاتهم شفوية كانت أم خطيّة والتي تخص جوانب محددة من مشروع القانون أو محتواه بالكامل. كما تمثّل هذه الجلسات العلنية فرصة لأعضاء اللجنة من أجل طرح الأسئلة والحصول على الأجوبة من قبل المُقدّمين.

ما هو أهم من جلسات الاستماع العلنية، قيام اللجنة البرلمانية بعقد هذه الجلسات خارج حرم البرلمان وفي مناطق مُتعدّدة لتكون أكثر فاعلية، بحيث تسمح بإعطاء جماعات وأناس أكثر الفرصة للمشاركة بأرائهم بشأن مشروع القانون. من البديهي أن يتطلب هذا الأمر توفّر الموارد إلى جانب التزام الموظفين بتنظيم مثل هذه الزيارات، بيد أنه ومع معالجة هذه الأمور تستطيع اللجنة الاستماع إلى عدد من أصحاب المصلحة أكثر من المعتاد، وأن ترى بالدرجة الأولى أثر مشروع القانون على أولئك من هم أقرب إلى أرض الواقع. كما يسمح عقد الاجتماعات الافتراضية من خلال استخدام التكنولوجيا إلى مشاركة أوسع عن بُعد.

جورجيا: إشرك لجنة الزراعة للمزارعين في تحسين التعاونيات

في إطار تطويرها لخطة عمل مُتعدّدة السنوات بهدف تطوير قدراتها (بدعم من برنامج من الأمم المتحدة الإنمائي)، بدأت لجنة الزراعة في برلمان جورجيا بإجراء زيارات ميدانية وجلسات استماع علنية خارج البرلمان في عام ٢٠١٤. ومن خلال إشراكها للمزارعين المحليين وأولئك المُنخرطين في الصناعة الزراعية، تمكّنت اللجنة من الاستماع إلى العديد من الاقتراحات حول كيفية التعامل مع قضايا ومسائل على الأغلب تم تجاهلها من قبل الحكومة. وقد حضر كل جلسة ٢٠٠ مزارع على الأقل من كافة أنحاء البلاد، حيث تمكّن المزارعون من إثارة الكثير من القضايا بشأن التعاونيات، باعتبارها عاملا أساسيا للتنمية الزراعية في جورجيا. وقد دفعت ردود الفعل هذه اللجنة إلى مباشرة تعديلات على قانون التعاونيات واعتمادها، الذي من شأنه أن يعود بالنفع على المزارعين.

المراجعة نصف السنوية لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تعزيز النظام الديمقراطي البرلماني في جورجيا (يناير/كانون الثاني ٢٠١٦).

ومن ناحية أخرى، يمكن للجنة أو برلمان ما أن يكون سبّاقا في توفير المعلومات للمواطنين فيما يتعلق بعمله في مراجعة مشاريع القوانين، وذلك عن طريق نشر (سواء في الصحف أو عبر الإنترنت) لمشاريع القوانين، أو لجدول الجلسات المُنعقدة بشأن مراجعة مشاريع القوانين، والدعوة لتقديم المداخلات من مختلف الأفراد والمجموعات.

أسئلة للتأمل

- هل يقوم برلمانكم بنشر مشاريع القوانين لتشجيع الجمهور على تقديم مداخلاتهم حولها، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تحميل مشاريع القوانين على الموقع الإلكتروني للبرلمان أو نشر مضمونها في وسائل الإعلام؟
- هل يسمح النظام الداخلي للمجتمع المدني و/أو الجمهور من تقديم مداخلاتهم الخطيّة والشفوية المباشرة فيما يخص مشاريع القوانين؟
- كيف يقوم برلمانكم بتعزيز شمول الفئات المُستضعفة والمُهمّشة من هم في دائرة خطر الإقصاء (تبعا للجنس والعمر وحالة الإعاقة والانتماء لمجموعة معيّنة من السكان) من مشاركة البرلمان، وما هي التدابير المُتخذة لضمان سماع أصواتهم من قبل البرلمان والبرلمانيين؟
- على سبيل الممارسة الجيّدة، هل ينخرط البرلمانيون مع المواطنين ويستشيرونهم بشأن مضمون مشاريع القوانين قبل أن يتم النظر فيها في البرلمان؟
- هل تحتفظ الأمانة العامة لبرلمانكم بقائمة بمنظمات مجتمع مدني وأكاديميين وخبراء فنيّين يمكن الاستعانة بوجهات نظرهم بشأن قضايا ذات صلة بإصلاح القوانين المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وذلك عند إثارة مثل هذه القضايا في البرلمان أو من قبل لجانه؟

ب. تعزيز الموازنة التشاركية

يستطيع البرلمان بل وينبغي عليه إشراك الجمهور في إعداد موازنة الدولة السنوية. على الرغم من أن صياغة الموازنة وتقديمها هي في الأصل من اختصاص السلطة التنفيذية، يقوم البرلمان في بعض البلدان بإشراك المواطنين على مدار دورة الموازنة، بما في ذلك في مشاورات ما قبل الموازنة لسماع وجهات نظر الناس قبل استلام الموازنة من وزير المالية. ويمكن إجراء مشاورات ما قبل الموازنة من قبل لجنة الموازنة أو المالية التي من شأنها أن تكون اللجنة الأساسية أو الرئيسة لمراجعة مشروع الموازنة قبل اعتماده من قبل المجلس، إلا أن هذا لا يمنع من إجراء مشاورات أوسع من قبل جميع اللجان القطاعية أيضا.

أصبح بالإمكان وبفضل التقدّم التكنولوجي، إشراك المواطنين وفي «الوقت المناسب» وأثناء سير المناقشات بشأن الموازنة في البرلمان. يتمّ تطبيق هذه التقنيات في الوقت الراهن على موازنات الحكومات المحلية (أنظر المربع أدناه)، إلا أنه لا ضير في تكييفها لغايات البرلمان الوطني مما يسمح للمواطنين من تقديم مداخلاتهم بشأن مختلف جوانب الموازنة وتأثيرها عليهم.

أوكرانيا: إشراك المواطنين في إعداد الموازنة

تعمل منظمة الشمال المفتوح منذ عام ٢٠١٤ جنبا إلى جنب مع شركائها من المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ومنظمة الدعم الاجتماعي، مع مكتب المدينة الذكية في كييف على توفير وسائل جديدة لجمع آراء المواطنين في عملية إعداد الموازنة السنوية للمدينة والمصادقة عليها. وقد تم تطوير بوابة إلكترونية مُخصّصة تسمح للمقيمين في مدينة كييف من الاطلاع على مشاريع الموازنات السنوية وتقديم مداخلاتهم المُفصّلة بشأن بنود محدّدة، إضافة إلى العناوين الرئيسة والفرعية فيما يخص الموازنة. يتم تجميع هذه المداخلات عن طريق البوابة وتوفيرها للمسؤولين الذين تم انتخابهم محليا أثناء اتخاذهم لقرارات تتعلق بمخصّصات الموازنة.

تم فتح البوابة لمدة شهرين فقط قبل اعتماد الموازنة السنوية حيث تمّ الاطلاع عليها من قبل أكثر من ٨٠٠٠ فرد، مع أكثر من ١٠٠٠ مداخلة قُدّمت بهذا الشأن.

على الرغم من استخدامها حاليا من قبل الحكومة المحلية فقط، يمكن تصوّر تبنّي هذه الأداة من قبل اللجان البرلمانية عند نظرها في موازنات قطاعية. على سبيل المثال، يمكن للجنة ما تحميل مشروع موازنة الدولة السنوية التي تنظر فيها والسعي إلى الحصول على مداخلات من المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المعنيّة قبل إجراء المداولات والتوصيات المُفصّلة ذات الصلة من قبل اللجنة.

وأخيرا، بعد أن يتم اعتماد الموازنة، على اللجان المسؤولة عن الرقابة على تنفيذ الموازنة، ومنها لجنة الحسابات العامة أو لجنة الموازنة والمالية، استشارة الجمهور وأصحاب المصلحة والمجتمع المدني سعيا للحصول على مداخلاتهم بشأن إمكانية وكيفية إنفاق بنود الموازنة المُتعدّدة. وبما أن هؤلاء الأفراد والمجموعات هم أكثر من يَلمُس أثر أي من نفقات الموازنة، فهم أفضل من يمكنه إعلام اللجان والبرلمان فيما إذا تم تنفيذ الموازنة بشكل مناسب.

أسئلة للتأمل

- هل تبنّى برلمانكم إجراءات يمكن من خلالها تجميع مداخلات الجمهور قبل المصادقة على الموازنة في البرلمان؟
- هل تم تجهيز برلمانكم تكنولوجيا لتمكينه من استخدام أدوات مبتكرة تسمح بالحصول على مداخلات الجمهور وأفكارهم أثناء مناقشة البرلمان للموازنة؟
- كيف تشرك لجنة الرقابة على الموازنة في برلمانكم الجمهور أثناء قيامها برصد النفقات؟

ج. مداخلات الجمهور بشأن الرقابة على تنفيذ القوانين والسياسات

كما هو الحال في الموازنات وسن القوانين، يلعب البرلمان دورا رئيسا في الرقابة على تنفيذ القوانين التي يسنّها لضمان تنفيذها من قبل السلطة التنفيذية تبعا لغرض البرلمان من وضعها. وكما هو الحال مع الوظائف الأخرى للبرلمان، هناك عدّة أدوات يمكن من خلالها إشراك الجمهور والمجتمع المدني في هذه العملية. كما أشير في بداية هذا القسم، يجب استخدام المنتديات العامة، والرسائل النصيّة القصيرة، والشراكات مع المنظمات المحلية، والاستطلاعات وغيرها من الأدوات لرسم تصوّر حول تأثير أي قانون يسنّه البرلمان وأصبح قيد التنفيذ، أو حول التحديات المرتبطة به.

فضلا عن أشكال المشاورات العامة، يعمل البرلمانيون على إشراك الجمهور والناخبين والمُدلين بأصواتهم على أساس يومي أثناء سعيهم لكسب الدعم والتأييد بشأن تفاعلهم مع الحكومة. تُسهم مساعدة الناس في طلباتهم للحصول على معونة اجتماعية أو منحة دراسية، على سبيل المثال، في إعطاء البرلماني فرصة لرصد التحديات المرتبطة بالقوانين القائمة وأثر تطبيقها على أولئك الذين يتعاملون مع القانون بشكل دوري؛ كما يسمح للبرلماني أن يرى كيفية تطبيق القانون على أرض الواقع.

الأردن: النساء البرلمانيات يُشرِكن الناخبين

لا تزال المرأة تمثّل نسبة صغيرة من البرلمانيين المنتخبين في البرلمان الأردني، غير أنه تم تشكيل تكتّل نسائي في عام ٢٠١٤ بهدف السماح للنساء البرلمانيات من جميع الأحزاب والمجموعات العمل معا للترويج للقضايا التي تؤثر على النساء والفتيات. تلقّى هذا التكتّل الدعم لتشجيع التفاعل الفعّال بين الأعضاء والناخبين في الأردن، حيث شمل ذلك عقد سلسلة من المنتديات العامة في جميع أنحاء البلاد. وقد عُيّن لكل إمرأة برلمانية منطقة واحدة عقدت فيها سلسلة من المنتديات العامة بدعم من الآخرين، بغية الاستماع إلى مواطني هذه المنطقة. وقد شمل ذلك إشراك المرأة على وجه التحديد، لضمان الأخذ بأرائهن وقضاياهن واستخدامها من قبل التكتّل النسائي في حملاته بشأن قضايا أساسية في البرلمان.

المصدر: وزارة التنمية الدولية البريطانيّة: التقييم النهائي لبرنامج مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ٢٠١٥، صفحة ٣٦.

يتوجب على البرلمان ولجانه وأعضائه بناء حلقات دورية للحصول على مداخلات من شأنها ضمان تلمّس آراء الجمهور ومداخلاتهم بصورة منتظمة. ويمكن تحقيق ذلك بعدة وسائل؛ فعلى سبيل المثال، وضعت بعض اللجان البرلمانية خططا إستراتيجية (أو عمل) معيّنة تحدد أدوات المشاركة وأساليبها الأساسية، ومن ثم العمل نحو تنفيذ هذه الأنظمة واستدامتها[١٠]. تقوم البرلمانات ذات النظام الأكثر رسوخا بوضع خطط عمل سنوية أو تقويمات تشريعية[١١] تبيّن كيفية استخدام البرلمان ولجانه لهذه الأدوات فيما يخص كل مشروع قانون تمت مراجعته، أو تحقيق اتخذ؛ في حين أنشأ آخرون مراكز معلومات برلمانية من شأنها تسهيل الحصول على مداخلات الناخبين بشأن عمل البرلمان[١٢].

يستطيع أعضاء البرلمان تحديد أفضل أطر عمل في سياق ظروفهم؛ وتتنوع الأدوات المستخدمة ما بين التواصل الشخصي والتجمعات الصغيرة إلى استطلاعات الرأي العام والاستطلاعات عبر الإنترنت، بناء على حجم الدائرة الانتخابية للبرلماني (أي من المجموعات المحلية الصغيرة إلى الدائرة الانتخابية الوطنية). من الأهمية هنا قيام البرلماني بوضع خطة لعقد مشاوراته مع الناخبين بصورة مُنتظمة وفعّالة وتنفيذها، بحيث يتوفّر للناخبين فرصة ملموسة لتقديم مداخلاتهم في مجال عمل ممثلهم البرلماني.

١٠ أنظر، خطة عمل لجنة جورجيا لحقوق الإنسان والتكامل المدني على الرابط http://www.parliament.ge/en/saparlamento-saqmianoba/komitetebi/adamianis-uflebata-dacvisa-da-samoqalaqo-integraciis-komiteti/komitetis-samoqmedo-gegma

١١ أنظر، الجمعية التشريعية لكولومبيا البريطانيّة (كندا) على الرابط https://www.leg.bc.ca/parliamentary-business/committees-calendar

١٢ أنظر، مركز المعلومات البرلماني في جمهورية لاتفيا على الرابط http://www.saeima.lv/en/public-participation/receiving-visitors-and-saeima-visitor-and-information-centre/1-arranging-guided-tours

أسئلة للتأمل

- هل لدى برلمانكم إجراء يمكّن من حصوله على مداخلات الجمهور بشأن تنفيذ القوانين بشكل منتظم؟
- ما هي الأساليب المستخدمة من قبل البرلمانيين بصفة فردية، لإشراك الناس والناخبين بصورة منتظمة بهدف الاستماع إلى قضاياهم وأفكارهم فيما يتعلق بتنفيذ مشاريع القوانين؟
- كيف تقوم لجان برلمانكم بإشراك الجمهور أثناء رصدها لتنفيذ القوانين؟

د. تعزيز التنفيذ التشاركي لأهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ليس أمرا يمكن فرضه على الناس من قبل المؤسسات الوطنية، وإنما ينبغي أن يكون فرصة لخلق استجابة محلية تعكس سياق المجتمعات المحلية. من هنا، فإن إقامة حوار بين السلطات المحلية والناس حول أهداف التنمية المستدامة يسمح لهم بالتعبير عن رؤيتهم بشأن تنفيذها في مجتمعهم هو الهدف الأساس من العملية؛ وينبغي أن يكون هذا الحوار جزءا طبيعيا من التفاعل بين الحكومة والبرلمان والبرلمانيين والجمهور.

يتلقّى بعض البرلمانيين أموالا لتنمية الدوائر الانتخابية مع صلاحية تقديرية كاملة أو جزئية فيما يتعلق بكيفية إنفاقها في دوائرهم. على الرغم من الجدل الذي يحيط بهذه الأموال نظرا لما تثيره من تساؤلات بشأن الرقابة على إنفاقها إلى جانب إمكانية حدّها من دور الحكومات المحلية، إلا أنها انتشرت في السنوات العشر الماضية سيما وأن البرلمانيين يشكّلون مصدرا للمعرفة حيثما يتعلق الأمر بالأماكن التي يجب أن تطالها التنمية في مناطقهم.

سواء كان لدى العضو أموالا لتنمية الدوائر الانتخابية أم لا، فإن العمل مع ممثلي الحكومة والمجتمعات المحلية ومن جميع الانتماءات السياسية لبناء خطة التنمية المحلية ذو قيمة بحد ذاته. في كثير من الحالات تأخذ السلطة المحلية أو الحكومة بزمام المبادرة في إعداد الخطة، ولكن في حالات أخرى قد يحتاج البرلمان للعب دور أكثر نشاطا في تعزيز إعدادها؛ ويشمل ذلك عقد سلسلة من الاجتماعات الشاملة والتشاركية، وتحديد احتياجات الناس والمجتمع المدني ورغباتهم بشكل يُسهم في تطوير الأهداف الرئيسة ووضع إستراتيجية/ خارطة طريق وجدول زمني لتحقيق كل واحدة منها على حدة. ويمكن القيام بذلك سنويا أو، في حال توزيعها على مدى عدة سنوات، إعداد خطط سنوية لتحقيق المراحل الأساسية من الطريق وصولا إلى الأهداف النهائية.

إن كان للعضو أموالا لتنمية الدائرة الانتخابية، فيمكن تخصيص التمويل لتغطية الخطة أو جزء منها. وفي حال غياب الأموال، تصبح الخطة عندئذ خطة طريق للبحث عن أموال حكومية ومصادر تمويل أخرى لمواجهة الاحتياجات ذات الأولوية لدى الدوائر الانتخابية ومجتمعاتها.

في البلدان ذات الحكومات المحلية الفاعلة (والأجهزة الحكومية المحلية المنتخبة)، توضع خطة التنمية المحلية عادة تحت قيادة الحكومة المحلية. ومع ذلك، يمكن للبرلمانيين استخدام سلطاتهم ومواردهم (بما في ذلك أموال تنمية الدوائر الانتخابية) للمساهمة في الخطط المحلية؛ كما يمكنهم السعي إلى تحقيق التوافق بين خطط التنمية الوطنية والمحلية، وتعميم أهداف التنمية المستدامة في كلتيهما وبشكل تام.

وفي كلتا الحالتين، يكمُن الدور الرئيس للبرلمان في سن التشريعات (بما في ذلك قانون الموازنة) إلى جانب الرقابة على تنفيذها من خلال الخدمات العامة الحكومية. ومن هنا فإن خطط التنمية يجب أن تقوم على أساس المشاركة بين الجمهور والحكومة، لضمان تبنّي جميع الأطراف لكل من الخطة وأهدافها طويلة المدى.

أسئلة للتأمل

- هل يوفر برلمانكم لأعضائه أموالا لتنمية الدوائر الانتخابية؟ إذا كان الأمر كذلك، هل هناك شرط بضرورة إنفاق هذه الأموال وفقا لخطة التنمية؟
- ما هي الوسائل والموارد التي تحتاج إليها كبرلماني لتمكينك من تطوير (أو المساهمة في تطوير) خطة تنمية الدائرة الانتخابية؟
- ما هي المجتمعات والمجموعات والأفراد الذين ينبغي استشارتهم لوضع خطة تنمية الدائرة الانتخابية في منطقتكم؟

ثامنًا. دور البرلمـــان في توطين أهداف التنمية المســـتدامة

أثبتت الخبرة المكتسبة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية أن تحقيق هذه الأهداف لاقى مزيدا من النجاح عندما تم توطين تنفيذها في السياق المحلي من خلال الحكومات الوطنية الفرعية والمحلية المُكلّفة بشكل مناسب والمؤهّلة، وإشراك تلك المؤسسات المحلية في المراحل المُبكّرة للعملية.

في ظل الأهداف الإنمائية للألفية لم تشهد بعض التجارب تطورا ملحوظا في مجال المساءلة، إلى جانب الإفراط في مركزية تنفيذ هذه الأهداف، مما أسفر عن ضعف الشمولية مع السماح باستمرار الفوارق الاجتماعية والإقليمية في البلد المعني. يُسهم وضوح العلاقة بين المساءلة والتمثيل (على الصعيدين الوطني والمحلي) في إحداث تأثير إيجابي هام من شأنه أن يحقق توزيع أكثر عدالة للموارد العامة وتعزيز شمول المرأة والشباب والمجموعات المُهمّشة والمُستضعفة بشكل أكبر. ومن هنا تتجلّى أهمية تكريس آليّة لتعزيز الاتصال ثنائي الاتجاه بين البرلمان الوطني والسلطات المحلية - وأخرى تُعزّز الربط مع المجتمع المدني والمواطنين - واعتمادها في إطار خطط تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للبلد المعني.

من هذا المنطلق، يتوجب على البرلمان التوثّق من أن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بدءا بالصياغة الأولية لخطط التنمية الوطنية وصولا إلى الرصد المنتظم لتنفيذها، يضمن الإشراك المباشر لحكومات المقاطعة والحكومات المحلية والمجالس. كما ينبغي على البرلمان الاقتناع بوجود آليات تضمن التلقّي المنتظم لآراء منظمات المجتمع المحلي والمجتمع المدني، بحيث تنعكس وجهات نظرهم الهامة في تحديد سُبل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعدّدة في مناطقهم، وتعزيز المُلكية المحلية للعملية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الباكستان

اجتماع منظمة مجتمعية نسائية «شاماتنزيم» في قرية «بادهانا»، ومجلس الاتحاد «دهيندا» من منطقة هاريبور لمناقشة قضايا عامة.

تاليا بعض الطرق التي يمكن للبرلمان من خلالها اتخاذ إجراءات محدّدة تضمن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالتنسيق مع الحكومات الوطنية الفرعية والمحلية، مع تلقّي آراء الناس من جميع أنحاء البلاد.

- طلب آراء الناس والحكومات المحلية من كافة أنحاء البلد والأخذ بها بصورة فاعلة عند إعداد خطة التنمية الوطنية.
- تضمين التشريع الذي يحكم السلطات المحلية نصا بشأن عقد المشاورات العامة الروتينية من قبل السلطات المحلية والأجهزة الحاكمة كمتطلب في عملية اتخاذ القرارات.
- مراجعة موازنة الدولة السنوية للتأكد من أنها تتضمن التمويل الكافي لتنفيذ فعاليات إشراك الجمهور المحلي والتربية المدنية بشأن أهداف التنمية المستدامة.
- حيث تُنفِّذ السلطات الوطنية البرامج على المستوى المحلي، ينبغي مراقبة العملية التي تُنفَّذ بها هذه البرامج للتأكد من أخذ السياق المحلي بعين الاعتبار وإشراك الناس على الصعيد المحلي.
- توفير الموارد لتمكين اللجان البرلمانية من عقد جلسات استماع عامة ومشاورات خارج حدود البرلمان، بما في ذلك إجراء الزيارات الميدانية والمنتديات العامة المحلية. بالتناوب أو إضافة إلى ذلك، الاستثمار في التكنولوجيا التي من شأنها تعزيز المشاركة الإفتراضية عن بعد في الشأن المحلي.

أسئلة للتأمل

- هل تملك الحكومات الوطنية الفرعية والمحلية في بلدكم دورا واضحا أثناء صياغة خطط التنمية الوطنية؟
- ما هي وسائل الحوار المتوفِّرة فيما بين البرلمان ومجالس المحافظة والمجالس المحلية لضمان وجود حوار منتظم ومفتوح حول قضايا رئيسة تؤثر في التنمية، وبصفة خاصة تلك القضايا التي يتم تناولها في إطار أهداف التنمية المستدامة؟
- هل تضمن خطة التنمية الوطنية إنعكاس السياقات المحلية الخاصة بشكل كاف أثناء تنفيذها؟ إذا لم يكن الحال كذلك، فما هي الآليات التي ينبغي إدخالها لضمان ذلك؟

تاسعًا. دور موظفي البرلمان

يتحتم على البرلمانيين أن يتمتعوا بمعرفة شمولية نظرا لطبيعة علمهم، بل إن تنوع القضايا التي يواجهها البرلماني بصورة يومية وتعقيدها – فيما يخص الدوائر الانتخابية وحتى مراجعة مشاريع القوانين - تستوجب منه السرعة في كسب المعرفة في شتى الموضوعات. أيا كانت مهنتهم أو خبراتهم أو تخصصاتهم، فقد يواجه البرلمانيون العديد من القضايا خارج إطار تخصصهم، مما يستدعي اعتمادهم على الموظفين في توفير الدعم والتحليل اللازمين لطبيعة عمل المُشرّعين المُفصّلة.

تواجه معظم البرلمانات وأعضاؤها تحديًا في توفير ذراع تنفيذي يتمتع بالعديد من الموارد والخبرات تتعدى ما لديهم؛ ويتوجب عليهم العمل في إطار هذه القيود للقيام بدور بنّاء عند اعتماد التشريعات والموازنات والرقابة عليها، بل أنهم حتمًا سيواجهون ذات القيود أثناء العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. هذا يؤكد حاجة البرلمان إلى موظفين مؤهلين جدا وقادرين على الوصول إلى المعلومات والبيانات والأدلة القوية والواضحة للسماح لهم بتقديم المشورة الحاسمة إلى البرلمانيين واللجان وفي الوقت المناسب. وبغياب الالتزام القوي من هؤلاء الموظفين، لن يكون البرلمان قادرا على أداء دوره في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أكمل وجه.

هناك طرق محدّدة يساعد فيها الموظفون البرلمانيين في الحصول على المعرفة والمعلومات والبيانات اللازمة لإجراء تقييم جوهري لقضية معينة؛ تشمل، إعداد الملخصات، وتنظيم جلسات الاستماع، وتحديد أصحاب المصلحة، وإعداد البحوث إلى جانب الدعم العام في إعداد التقارير المرفوعة من اللجان وتعديلها. كما يُوفّر الموظفون الدعم إلى البرلمان ولجانه وأعضائه في دراسة التشريعات المعنيّة وموازنة الدولة السنوية ورصد المبادرات.

إضافة إلى الموظفين العامين في الأمانة العامة للبرلمان، هناك ثلاثة هياكل أساسية يمكن في ظلها تنظيم الموظفين داخل البرلمان:

- **موظفي دعم اللجان:** يتم تعيين كادر من الموظفين المهنيّين لكل لجنة، بما في ذلك موظفي الدعم القانوني والقطاعي والإجرائي، لتقديم المساعدة المباشرة إلى رئيس اللجنة وأعضائها خلال عقدهم للاجتماعات وجلسات الاستماع والمداولات.
- **الوحدات المهنية المخصصة:** في بعض البرلمانات يتم تنظيم الموظفين المهنيّين المُخصّصين ضمن وحدات حسب مجال خبرتهم. وقد يشمل ذلك وحدة الشؤون القانونية، ووحدة البحث، وشعبة المشورة الإجرائية، إضافة إلى وحدة التوعية/الاتصالات العامة. وتكون هذه الوحدات مسؤولة عن تقديم المشورة والدعم إلى جميع اللجان والأعضاء وعلى أساس الطلب، بالدرجة الأولى.
- **الوحدات المتخصصة:** هناك توجّه متزايد نحو إنشاء وحدات داخل البرلمان مؤهّلة بالموارد ولديها دور مُحدّد بإحدى الوظائف الأساسية للمؤسسة. ويعتبر مكتب الموازنة البرلماني الأكثر شيوعا بينها، حيث يتكون من موظفين مهنيّين ذوي كفاءة عالية يقومون بإعداد تحاليل مستقلة إلى اللجان المعنيّة فيما يخصّ المصادقة على موازنة الدولة السنوية والرقابة عليها. وقد ذهبت بعض البرلمانات أيضا إلى إنشاء معاهد برلمانية شبيهة إلى حد ما بمؤسسات الفكر والرأي الداخلية، تعمل على تزويد البرلمان ببحوث وتحاليل علمية مُفصّلة.

أيا كانت الطريقة التي يتم بها تنظيم الموظفين، يتوجّب عليهم المعرفة بسُبل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والجهات الفاعلة الرئيسة في تنفيذها إلى جانب إلمامهم بها كأهداف؛ إضافة إلى الإبقاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مُقدّمة الأولويات أثناء قيام الموظفين بأداء عملهم اليومي في القطاع الذي يدخل ضمن اختصاص اللجنة.

في جميع الأحوال، غالبا ما تكون الموارد المتاحة للبرلمانات محدودة لتوفير الموظفين المهنيّين، بل إن شمول أهداف التنمية المستدامة تقريبا لكافة جوانب التنمية في أي بلد من البلدان، يُشكّل تحديا في تطوير قدرات الموظفين في فهم وإدراك هذه الأهداف والغاية منها

مع إلمامهم التام بها. إن وجود برلمانيين وموظفين مؤهلين وملّمين بأهداف التنمية المستدامة شرط لا غنى عنه في تنفيذ هذه الأهداف، مما يحتّم على البرلمان إجراء مراجعة أو تقييم دوري لموظفيه لضمان امتلاكهم القدرات والموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويُمكّن مثل هذا التقييم قيادة المؤسسة من تحديد أي ثغرات تستدعي الاستثمار فيها لضمان امتلاك البرلمان القدرة الكافية على توفير المواد والتحليلات الأساسية التي يحتاجها ليلعب دورا فاعلا شاملا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الوطنية.

تنزانيا: رقابة الموازنة

تعتبر تنزانيا بلدا ديمقراطيا متعدد الأحزاب منذ عام ١٩٩٥. وقد كان للجمعية الوطنية في تنزانيا لجنة مالية لعبت دورا في مراجعة موازنة الدولة السنوية المقدمة من الحكومة، إلا أن سلطة هذه اللجنة المالية في إجراء التعديلات أو رفض موازنات قطاعية معيّنة كانت محدودة.

في عام ٢٠١٢ وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفرع المحلي لشبكة البرلمانيين الأفارقة ضد الفساد (الفرع الإقليمي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد) أكد رئيس الجمعية الوطنية على الحاجة إلى عملية جديدة للموازنة. وقد بوشر ذلك باستبدال اللجنة المالية بلجنة الموازنة في عام ٢٠١٣.

في العام التالي، أنشأت الجمعية الوطنية دائرة الموازنة وزوّدتها بـ ٢٠ موظفا مهنيًا ممن لديهم مهارات مُحدّدة تتعلق بالتحليل الاقتصادي والمالي. وتتمثل مهام هذه الدائرة في دعم عمل لجنة الموازنة في مراجعة موازنة الدولة السنوية قبل المُصادقة عليها من قبل الجمعية الوطنية، إضافة إلى تقديم الأوراق التحليلية والبحوث بناء على طلب من البرلمانيين وغيرهم من اللجان.

في عام ٢٠١٥ وكمرحلة نهائية من الإصلاح، صادقت الجمعية الوطنية على قانون الموازنة الذي يُعزّز بدوره من سلطة وصلاحية لجنة الموازنة في رفض موازنة الدولة السنوية أو أجزاء منها.

كخطوة أكثر تقدُّما، قامت العديد من البرلمانات بإعداد واعتماد خطط مؤسسية إستراتيجية متعدّدة السنوات تعتمد على تقييم الاحتياجات وتحدد خارطة طريق للإصلاحات والموارد اللازمة لتعزيز القدرات ولأداء وظائفها الأساسية على أكمل وجه. تعتبر هذه الخطة أيضا أساسا جيدا لتقديم الأدلة اللازمة لتأييد حملات المطالبة بتخصيص موارد من موازنة الدولة السنوية أو من الجهات المانحة لدعم جهود البرلمان في تعزيز قدراته لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

أسئلة للتأمل

- هل يتوفر لدى برلمانكم موظفين مهنيّين مُكلّفين بتقديم التحليل بشأن الموازنة ومشاريع القوانين إلى اللجان المعنيّة أثناء مراجعتها للمبادرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة؟
- هل أجرى برلمانكم تقييما للاحتياجات بغية تحديد ماهية الدعم والموارد اللازمة لضمان امتلاك موظفيه القدرة على تقديم تحليل إلى اللجان والبرلمانيين؟
- هل أعد برلمانكم واعتمد خطة تنمية إستراتيجية لتحديد أطر وكيفية تعزيز قدراته في سنّ التشريعات ورصد النفقات والتنفيذ باتساق مع أهداف التنمية المستدامة؟

عاشرًا. دور مجموعات الأحزاب السـياسية البرلمـانية

لا يختلف اثنان عند الحديث عن عمل البرلمانيين أن أغلبية البرلمانيين يشكلون أعضاء أحزاب سياسية ينتمون لها ويمثلونها في البرلمان. إن العمل مع ومن خلال الانتماء الحزبي هو جانب هام من جوانب العمل البرلماني ويتيح الفرصة لتعزيز ومناصرة مواقف الحزب وأفكاره داخل البرلمان.

المناقشات والمباحثات هي عصب الحياة البرلمانية، ولكل حزب أولوياته بشأن السياسات والتشريعات ومُخصّصات الموازنة التي يسعى من خلالها إلى تحقيق احتياجات ناخبيه. على الرغم من اختلاف الأحزاب حتى في الكيفية التي سيتم فيها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبغض النظر عن الحزب أو التغيّر المحتمل على الحكومة، يتحتم على البلد بيان مدى تحقيقه لهذه الأهداف من عدمه، مما يستوجب كافة الأحزاب السياسية في نقطة معينة تحديد الكيفية التي ستعتمدها تحقيقه لهذه الأهداف، ومشاركة خطتها هذه مع الجمهور في كل عملية انتخابية.

أ. المجموعات الحزبية

في معظم البرلمانات حول العالم يُشكّل الأعضاء المنتخبين لصالح حزب مُعين مجموعة حزبية[١٣]. وتجتمع هذه المجموعات بشكل منتظم للاتفاق على الإستراتيجيات التشريعية والمواقف المتعلقة بمشاريع القوانين والتعديلات عليها والقرارات الرئيسة الأخرى التي يتعيّن اتخاذها في البرلمان. تلعب المجموعات الحزبية البرلمانية دورا في تنظيم النقاش السياسي خارج البرلمان، وذلك من خلال الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها.

في حال كانت المجموعة الحزبية ممثلة للأغلبية في البرلمان (تبعا للنظام البرلماني المُعتمد) فإنها تكون في موضع جيد لتنظيم جهودها في دعم الوزراء والإدارة التنفيذية المسؤولة بدورها عن ضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلد وتقديم التقارير بصدد الالتزامات التي تم التعهد بها على الصعيد الدولي. ويكون تحقيق ذلك بإنشاء مجموعة عمل تُعنى بأهداف التنمية المستدامة، يقوم هدفها الرئيسي على العمل مع مختلف الوزراء والوزارات المعنيّة بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لضمان الأخذ بآراء أعضاء الحزب والناخبين ضمن مشاريع القوانين والموازنة قبل تقديمها إلى المجلس. كما تُتيح مجموعة العمل هذه المجال للحزب للنظر في القضايا التي من الممكن أن تثار من قبل المجموعات المعارضة أو حزب الأقلية وضبط موقفهم قبل أن يتم تقديم مشروع القانون أو الموازنة؛ ويمكن أن تُشكّل مُلتقا لمناقشة التعديلات المُحتملة لمثل هذه الوثائق بعد تقديم الجمهور لآرائهم من خلال الإجراءات البرلمانية، كما في جلسات الاستماع العامة لدى اللجنة.

بالنسبة للبرلمانيين المعارضين، من المهم أيضا إدماج أهداف التنمية المستدامة كجزء من عمل حزبهم. هناك ما يعرف بـ"حكومة الظل" في بعض الأنظمة البرلمانية - نموذج للحكومة البديلة تضمّ في عضويتها برلمانيين من الأحزاب المعارضة أو الأقلية يمثلون الناطق الرسمي أو حلقة وصل مع الوزارات المعنيّة داخل الحكومة. يتوجب على كل من وزراء الظل أن يكونوا مُجهَّزين جيدا بالمعرفة والبيانات، لضمان وضع أهداف التنمية المستدامة في مركز وطليعة تحليلهم للعمل الذي تؤديه الوزارات التي تقع ضمن اختصاصهم. وفي نماذج أخرى للمجموعات البرلمانية، قد يتمّ تقسيم العمل على أساس جغرافي أو غيره من العوامل؛ وبغض النظر عن أطر التنظيم، ينبغي على المجموعة المعارضة أن تتحلّى برؤية واضحة فيما يخصّ أهداف التنمية المستدامة، وبفكر حاسم حول كيفية تنفيذهم لها على أكمل وجه للتأكد من قدرتهم على الرقابة على أعمال الحكومة فيما يتعلق بهذه الأهداف.

من المهم أيضا إدراك إحتمالية التحوّل في المجموعات الحزبية من معارضة إلى حزب حاكم (والعكس صحيح) على مَرّ مرحلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٥-٢٠٣٠)، مما يستدعي أن تكون كل مجموعة حزبية على دراية كافية بأهداف التنمية المستدامة وملتزمة بتنفيذها، بحيث لا يترتب عن أي تغيير يطرأ على الحكومة تأخيرا غير مُبرّر في التنفيذ.

١٣ تعرف هذه المجموعات بأسماء متعددة في مختلف البلدان بما فيها المجموعات البرلمانية أو التكتل السياسي أو الحزب البرلماني.

ب. المجموعات متعددة الأحزاب

شهدت السنوات الخمسة عشر الماضية ازديادا في نسبة مجموعات البرلمانيين المتوافقين في الفكر داخل البرلمان ومن ضمن مجموعات حزبية مختلفة. تشكل هذه المجموعات متعددة الأحزاب فرصة للأعضاء ذوي المصالح المشتركة للترويج لتشريعات وسياسات تخدم تلك المصالح. كما تسمح هذه المجموعات بإزالة الحواجز الحزبية وتعزيز الحوار بين الأعضاء مما يُسهم في التوصل إلى إجماع في الرأي يمكن الدفاع عنه بين مختلف المجموعات الحزبية أو داخل البرلمان بشكل عام.

تشمل بعض المجموعات مُتعدّدة الأحزاب المتعارف عليها كتل نسائية، ومجموعات تعاون برلماني ثنائي مشترك، ومجموعات تابعة لشبكات إقليمية وعالمية خاصة بالبرلمانيين (كما هو موضح في الجزء «د» من القسم الثالث).

وباعتبار أن أهداف التنمية المستدامة تُغطّي تقريبا كافة مجالات التنمية، فمن المُرجّح أن يتم إنشاء مجموعات من شأنها الدفاع عن قضايا تَهمّ الأعضاء، منها على سبيل المثال، قيام الكتل النسائية بالدفاع عن الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة (المساواة بين الجنسين)، بينما يدافع الفرع المحلي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد عن الهدف ١٦ (المساءلة)، فيما يدافع الفرع المحلي لمنظمة برلمان المناخ عن الهدف ٧ (الطاقة النظيفة).

من جانب آخر، هناك مجال لعمل مجموعات متعدّدة الأحزاب على أهداف التنمية المستدامة بصورة عامة. فقد أنشأت بعض البرلمانات مجموعات عمل تحت غطاء الأهداف الإنمائية للألفية (وقد تم إنشاء عدد قليل منها في إطار السعي وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة). يمكن لهذه المجموعة أن تصبح مُلتقا للتثقيف بأهداف التنمية المستدامة وتعزيز العمل عليها ومناصرتها بشكل عام. كما يمكن لها أيضا أن تكون مجموعة محوريّة في تعزيز مأسسة النُظم اللازمة (كما أشير إليه من خلال هذا الدليل) لأي برلمان حتى يكون مشاركا رئيسا وفعّالا في تنفيذ هذه الأهداف.

باكستان: مجموعة عمل خاصة بأهداف التنمية المستدامة

مع تبنّي أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٥، أنشأت الجمعية الوطنية في الباكستان مجموعة عمل متعددة الأحزاب تضمّ برلمانيين من جميع المجموعات الحزبيّة الرئيسة. ويأتي الهدف من مجموعة العمل هذه في شقّين أساسيّين: (١) توفير المعلومات بشأن أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمان في تنفيذها، و(٢) إيجاد مُلتقا يُمكّن البرلمانيين وأحزابهم وحتى البرلمان من تنسيق عملهم بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلاله.

أنظر: "افتتح رئيس الجمعية الوطنية سردار آياز صادق الأمانة العامة المعنية بأهداف التنمية المستدامة"، ١٦ فبراير/شباط من عام ٢٠١٦، http://www.na.gov.pk/en/pressrelease.php?content=101

كما يمكن أن تُوفّر مجموعة تشمل جميع الأحزاب مُلتقا للتوافق والمناصرة السياسية بين مختلف الأحزاب السياسية الممثّلة في البرلمان. وعلى هذه المجموعة عندئذ التأكد من أن البرلمانيين أعضاء هذه المجموعة ليسوا على معرفة بأهداف التنمية المستدامة ويسعون وراء تحقيقها فقط، وإنما أيضا ينسقّون مع أحزابهم ويشاركونهم المعرفة الخاصة بهذه الأهداف لضمان وعي هذه الأحزاب ومشاركتهم في تحقيق هذه الأهداف.

أسئلة للتأمل

- هل قامت المجموعات الحزبية داخل برلمانكم بتنظيم عملها بما يضمن تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، وهل تم الأخذ بأهداف معيّنة أثناء تنظيمها لعملها؟
- هل لدى برلمانكم مجموعة عمل تُعنى بأهداف التنمية المستدامة؟ إن كان الأمر كذلك، ما هي صلاحيتها؟ إذا لم يكن الحال كذلك، ما هي الصلاحيات التي ترون من المناسب منحها لمثل هذه المجموعة؟
- ما هي المجموعات مُتعدّدة الأحزاب التي يُمكن إنشاؤها داخل برلمانكم لتعزيز أهداف مُحدّدة من أهداف التنمية المستدامة؟ هل يتواءم ذلك مع أولويات التنمية التي تتضمّنها خطة التنمية الوطنية الخاصة بحكومتكم؟
- ما هي الآليات التي يتبعها حزبكم للتعرف أكثر على أهداف التنمية المستدامة من خلال برلمانيه؟

حادي عشر. بناء قدرات البرلمانيين وموظفـي البرلمان في مجـال أهـداف التنمية المســـــتدامة

يُشكّل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحديًا للأجيال، فقد تكونوا في وظيفتكم البرلمانية أو غادرتموها مع حلول عام ٢٠٣٠ حينما سيجري تقييم لمدى التزام بلدكم بتحقيق هذه الأهداف سواء بصورة كلية أم جزئية. من هنا لا بد من التفكير في دوركم ودور البرلمان ككُل، فيما يخص وضع النظم والممارسات التي من شأنها أن تُقدّم لبلدكم أكبر فرصة للنجاح، بحيث لا يقتصر ذلك على قياس البيانات والأرقام المجرّدة، وإنما النظر إلى الأمر كفرصة لاستخدام أهداف التنمية المستدامة من أجل تطوير بلدكم والتخلص من المُعيقات التي من شأنها أن تَحول دون تمكين الناس والمجموعات من التحرّر من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

تحقيق ذلك يستلزم تهيئة البرلمانات بقدرات جديدة كما وُضّح سابقا؛ فعلى الرغم من الدور الذي يقوم به برلمانكم في إشراك الجمهور بفعالية والسعي لتلمّس آرائهم عن طريق عمل الأعضاء واللجان، إلى جانب قدرته على إجراء البحوث المُعمّقة ووضع الأنظمة التي تُتيح التعبير عن آراء الناس بشكّل فعّال من خلال البرلمانيين، تبقى الحاجة إلى التفكير في كيفية إعادة تجهيز أنظمتكم لضمان فاعليتها في الدفع نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مولدوفا
الأمانة العامة للبرلمان تلتزم بتعزيز إدارة الموارد البشرية المراعية للنوع الاجتماعي في ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني من عام ٢٠١٦.

قد لا تفي معظم البرلمانات بالمعايير اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على أكمل وجه؛ حيث تحتاج كافة البرلمانات إلى تثقيف البرلمانيين وموظفيها في مجال أهداف التنمية المستدامة وكيفية إدماج هذه الأهداف في إطار عملهم اليومي. يُمثّل هذا الدليل نقطة انطلاق لمناقشة كيفية مشاركة برلمانكم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في بلدكم. وقد أدرجت الأسئلة في نهاية كل قسم من هذا الدليل كفرصة لإجراء تقييم ذاتي للعمل الراهن الذي يقوم به مجلسكم، وما يمكنكم القيام به بهدف تعزيز عمل هذه المؤسسة.

لقد أدركت بعض البرلمانات أهمية العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (وسابقتها الأهداف الإنمائية للألفية) مستقبلا، وساهموا في سبيل ذلك في تطوير منتجات معرفيّة وأدلة للبرلمانيين من شأنها مساعدتهم في مراعاة هذه الأهداف أثناء تفاعلهم المستمر مع المواطنين والحكومة.

إندونيسيا: دليل البرلمانيين إلى الأهداف الإنمائية للألفية

أنشأ مجلس النواب في إندونيسيا في عام ٢٠٠٣ فرقة عمل برلمانية خاصة بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد أعدت فرقة العمل هذه دليلا للنواب البرلمانيين بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. يُقدّم هذا الدليل مجموعة من الأسئلة الجوهرية ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية التي يتوجّب على البرلمانيين أخذها بعين الاعتبار عند صياغة مشاريع القوانين والرقابة على نشاطات الحكومة. كما يُوفّر هذا الدليل نموذجا لمشاركة المواطنين وما يتوجب على البرلمانيين مراعاته واعتباره أثناء زياراتهم الميدانية ومشاركتهم للمجتمعات، سواء على الصعيد المحلي أم على الصعيد الوطني.

قد تلحظ بعض البرلمانات وجود قيود على ما يمكنها القيام به نتيجة للمحدودية المرتبطة بموظفيها والبرلمانيين أنفسهم، على سبيل المثال. ولمواجهة هذه التحديات تقوم البرلمانات في بعض الأحيان بإعداد مشاريع وبرامج مع منظمات، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لمساعدتها على بناء القدرات، وإعداد الأطر القانونية وتطوير الأدوات والآليات اللازمة لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تشمل الأدوات لذلك، ورش العمل والندوات والملحقات وتدريب النظراء للموظفين والبرلمانيين. عند الدمج مع التخطيط طويل المدى، كما أشير مسبقا في هذا الدليل، يُحدث العمل اليومي والدعم الخاص بالمشاريع تأثيرا إيجابيا على قدرات البرلمان، في الوقت الذي يواصل فيه البرلمان العمل من أجل أن يكون شريكا كاملا وفاعلا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ساموا: تعريف البرلمانيين الجدد بأهداف التنمية المستدامة

عقب الانتخابات العامة في مارس/آذار من عام ٢٠١٦ في ساموا، نظمت عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مكتب الأمين العام للمجلس التشريعي والوزارات الحكومية، برنامجا تعريفيًا لأعضاء البرلمان المنتخبين حديثا حول أهداف التنمية المستدامة. وجاء البرنامج كجزء من برنامج توجيهي أوسع للأعضاء الجدد، حيث هدف إلى إعطائهم الفرصة لفهم دورهم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل، إضافة إلى الدعم الذي يمكن أن يحصلوا عليه من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات مع التقدّم الذي يحرزونه.

المصدر: http://sobserver.ws/en/18_03_2016/local/3791/Making-global-goals-Samoa%E2%80%99s-own.htm

يتوجب على البرلمانات التي تريد أن تكون فاعلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلادها إيجاد حالة تسمح لهم بالحصول على دعم من المنظمات الدولية والإقليمية التي تُقدّم الدعم المالي والمشورة الفنية وغيرها من الموارد لدعم بناء قدرات البرلمان ومشاركته في تحقيق الأهداف المُتعدّدة من أهداف التنمية المستدامة.

كما يمكن للبرلمانات الحصول على تمويل من المؤسسات المالية الدولية، إضافة إلى المنظمات الداعمة سالفة الذكر، ومنها البنك الإسلامي للتنمية[١٤] وغيرها من البنوك الإنمائية الإقليمية. لقد تم إنشاء هذه المؤسسات للقيام، من بين أمور أخرى، ببناء مؤسسات الدولة لضمان قُدرة البلدان الأعضاء فيها على تحقيق أهداف التنمية طويلة المدى، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

١٤ البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، وبنك الاستثمار الأوروبي، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وكاف - بنك أمريكا اللاتينية للتنمية (كاف)، ومجموعة بنك ما بين الأمريكيتين للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتيّة، والبنك الكاريبي للتنمية، والبنك المركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي، وبنك شرق أفريقيا للتنمية، وبنك غرب أفريقيا للتنمية، وبنك البحر الأسود للتجارة والتنمية، وبنك التجارة والتنمية لمنظمة التعاون الاقتصادي، وبنك التنمية الأوروبي الآسيوي، وبنك التنمية الجديد (سابقا بنك التنمية لمجموعة بريكس).

يُشكّل هذا الدليل أساسا للبرلمانات التي تسعى إلى المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يُمكن لها الاعتماد على المعلومات الواردة في هذا الدليل، والأمثلة التي تم تقديمها من مختلف البلدان، والإجابات على أسئلة التأمل، في إعداد دراسة جدوى قائمة على الأدلة، أو تقييم للاحتياجات يكون أساسا لطلب الدعم والموارد اللازمة لإحداث التغييرات التي من شأنها أن تجعل من البرلمان شريكا فاعلا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أسئلة للتأمل

- ما هي خطط برلمانكم لتنمية قدرات البرلمانيين وموظفيه؟
- ما هي خطط برلمانكم لإعداد منتجات معرفيّة خاصة ببلدكم بشأن أهداف التنمية المستدامة ونشرها؟
- هل تتوفر موازنة داخلية كافية لتدريب الموظفين والبرلمانيين وتطوير المنتجات المعرفية؟
- ما هو الدعم الذي تُقدّمه المنظمات الخارجية بهدف المساعدة في بناء قدرات الموظفين والبرلمانيين في برلمانكم؟
- أي من المؤسسات المالية الدولية مُستعدّة لتوفير الموارد اللازمة لدعم بناء القدرات البرلمانية وعقد التدريب؟

أهداف التنمية المستدامة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
One United Nations Plaza
New York, NY, 10017 USA
هاتف: 5502 906 212 1+
لمزيد من المعلومات يرجى زيارة www.undp.org

حقوق الطبع **2017** محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.